

٨١٩
ج.ح

حاشية على المطول للتفتازاني، تأليف الجرجاني،

علي بن محمد - ٥٨١٦ هـ بخط محمد بن علي بك

سنة ٥٨٦٨ هـ

٧٦ ق ٢٥ س ٥١٨ × ١٣ سم

نسخة حسنة، خطها فارسي دقيق، أولها بخط

٦٥١٨

مفاير، بآخرها دعاء وفوائده.

الأعلام ١٥٩: ٥ مانسستر : ٩٤٥

٢١١ ٢١٧

١ - البلاغية العربية - المؤلف

د

١٤٠٨ ١٢/٥٤

بد النسخ ج - تاريخ النسخ د - حاشية

الجرجاني على المطول للتفتازاني .

DEAN
UNIVERSITY LIBRARIES

Date.

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات
١٣١٧/٣
١٨٥٦ : رقم
حاشية على المطبوع للتفتيش
العنوان : البرج العالي علي بن محمد - ٨١٦
المؤلف : علي بن علي
تاريخ النسخ : ٨٦٨ هـ
اسم النسخ : محمد بن علي بن علي
عدد الأوراق : ٦٤٦
ملاحظات :
١٩٥٦

Copyright © King Saud University

Kingdom

Universit

الجامعة

التاريخ

A decorative floral ornament with three leaves and a flourish consisting of a curved line with a small circle at the end.

يا حنان يا منان يا سلطان السلاطين
يا رب العالمين يا اكرم الاكرام يا الله اغفر لي
تغفر لنفوس عبدي يا ارحم الراحمين يا الله يا الله
كانت هذه
الصفحة
الاولى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيد المرسلين محمد وآله وصحبه أجمعين **وبعد** فمدح حداث على الشرع المشهور المتفق
كنت قد قيدتها بحمد حال ما قد علم على بعضي اقتبني فمالوني بعد آمد
ان أفعلها لهم وانفذها ففعلت ذلك مستعينا بالله ومتوكلا عليه فأت
محمد بن محمد شملت على فوائدها ما هو توفيق لقاصد وتتميم لطلبه
ومنها ما هو تبيين على مزاله وتبيين لوجوه اختلافه ومنها ما هو تنبيه
متعلق بذكر المقام وأن لا يكون مما ساق اليه الكلام ومما كان اذا كانت
بنا متكاملا بديل الانصاف وتجنبنا عن من سلك الاعتناء فظفرت
بما نستعين به على حسن فصول فن السلافة في مواضع غني وتعلق به
الى فرد على الفح ورضي وانكشف كماله بجليلة من عبارات القدم
قد زل عنها اذ كان اقواما ايقوا فيها خوضا في مباحث التعرّفات وحين
اتمام الوضع ومعنى الوضع والدلالة وفي الكشف عن زبد التمرين
وخصائص الاستعارات وبالله العظمة والتوفيق **قاله** وظاهر الظاهر
ان ما ذهب اليه من ان الكلام في تعريف الجنس دون الاستغراق **اقول**
يؤيد اختصاص الجنس كونه بآلية يتلزم اختصاص الحامد به استلزاما
لحاشية اذ لو ثبت على ذلك التعدي فرد من الحيوان لكان جنس ثانيا له
ضمنه فلا يكون الجنس تكميلا له والمقدّر فلا له فصاحب الكشف حيث قد
باختصاص جنس الحيوان بآلية فقد حكم باختصاص الحامد كماله بآلية فكيف يتحقق
انه ان يستغراق الاستغراق بناء على ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة
له فلا يكون جميع الحامد راجعة اليه **فان قلت** لعل اختار جعل الحامد

من اسما
الجنس
في الغير
فلا بد
المعنى

الحامد باسرها مختصة به كيانا في القاعدة المشهورة من الاعتزالي
فكيف يذهب اليه مع تصليبه في مذهبه **قلت** هو لا يمنع ان يكون واقفا
على افعاله للشيء التي يستحق بها الحمد من الله في هذا الوجه يمكنه جعل
ذلك الحمد راجعا اليه ايضا به شدة الى هذا المعنى انه قال في سور التين
قد تم ظفرا لينة لا يتغيرها على اختصاص المذكر والحمد بالله ثم قال واما
حد غير فاعندوا بان نعمة الله به جرت على يد **فان قلت** لعل اختار
ليكن وجعله مقام للملحاح محولا على الكلام من افراد رعاية لذهنية فان
اختصاص الجنس على هذا الوجه لا يكون مستلزما لاختصاص جميع الافراد
قلت ممكنه اختيار الاستغراق ايضا بناء على تميزه عن غيره من مزايا
العدم اذ لا يعتد بهما غير مقياس الى ما من في قوله في اختصاص
الجنس والاستغراق في انها بيان بحسب الكلام فاعندوا على الاعمال على
والفوا ببيان تاويله في فح به تلك المناقشات فلا يفيج لاختيار احد
على الاخر في هذا الوجه وسنبحث وسمان محصولة ما ذكره الثاني
في توجيه كلام صاحب الكشف وريعه وارضاءه ان صاحب الكشف يبيح
لكم محذرا في هذا المقام على الاستغراق ويجعله محذرا على الجنس فلو انزل
منه ذلك اما ان يفرق بين قوله والاستغراق الذي يتقدمه كثير من الناس
وسمهم فلما قل ان يتقدم معنى هذا البيان ان كثيرا من الناس يتقدم
ان الاستغراق هو معنى تعريف الحمد بآلية قوله فان قلت ما معنى التعريف
وقوله معناه الارشاد فالاستغراق من هذه العبارات فان الاستغراق ليس
التعريف الذي في الحمد وذلك لا ينافي في استغراق جميع الحامد بعد ذلك المقام كما
في مجموع العرف باللاح بالجنسية ويصنف عن ذلك نصيحه كتابه في مواضع عديدة

منه
اللام فيه لا يفسد
منه

وأما يفرق من قوله فيما سياتي حيث قال بعد الدلالة على اختصاص
الحكم به فينتج أن يقال هذا الاختصاص حاصل على تقدير الجس والاستغناء
فلا دلالة فيه على تعيين أحد من الطرفين الآخر وأما أن يؤخذ من قوله فيما
سبقاً وهذا تعريف للجس فإن الحكم إذا استغرق أفراداً لم يكن تعريفه
تعريف للجس فلهذا يقال عليه أن اللام لتعريف مدلولها قطعاً فإذا وجد
على ما يدل على الجس لم يكن هناك إلا تعريف للجس ثم الجس كما يتصور
حيث هو مدلوله فيفهم إليه من حيث أنه في ضمن جميع أفراد بعدد
المرتين وعلى التقديرين يكون التعريف للجس فليس في ذلك من التناقض
أيضاً فالذي يدل على أن العلامة جعل الحكم محولاً على الجس ووف
الاستغناء أنه مر 2 بالجس في قوله تعريف للجس وقوله من بين اجناس
الأفعال ولم يتعرض لاختصاص الاستغناء معه أصلاً فدل على أنه انتم
في معنى الحكم على الجس من حيث هو وروية من أنه لم يقل بعد الدلالة
على اختصاص الحامد بصيغة الجس والسبب في اختصاص الجس أن دلالة
اللفظ على الجس وعلى اختصاصه بأنه لا يختص إلا بالاستعانة بالتمام
مع أن اختصاص الجس بعدم من اختصاص جميع الأفراد ويؤدّي
مؤداه فلا حاجة هنا في تأدية ما هو المقصود أعني انتفاء المسمى
عن معنى به وثبت قوله إلى أن يناد على الجس معنى زائد سبحانه فيه
بالتوازي والاحوال فإن قلت إذا استعين بها صار اختصاص أفراد
الحكم محمولاً وإذا اكتفى به لالة جود الكلام صار منه ما ضيقاً والآد
أو في فلم اخذ الثاني قلت الاختصاصان متلازمان فإن كان
المقصود اختصاص الجس فالمراد هو أن كان اختصاص الأفراد وقد

هذا هو المقصود من الاستغناء



فكذلك من أحوال الحكم وفيه نظر لأن الحكم لا يكون على وجه الاستعانة به
خوفاً ولا يسمى فيه علماً ولا يقال أن الحكم فإن الخطاب يطلق بل هو الذي لا يرد به
سند الاعتقاد مطلقاً وتسميته علماً مستغنى لغة وإذا قلنا أن الحكم الحكم إذا
استناد الخطاب أو علمه لم يرد به مصدر صدر الحكم فذهن الخطاب بل اعتد
بالحكم فظاهر أن ذلك لا يحصل له من الخبر نفسه إلا إذا اعتقد أن الحكم معتقد
ومصدق به وذلك معنى كونه عالماً به فلهذا قلنا إذا قلنا أن الحكم فلهذا قلنا أنه قد
يترك العالم من غير الجاهل **أقول** هذه الحجة عند من ينادون بطلان الاستغناء الأول
نزل العالم منزلة قال الذي فيبقى إليه الخلية بحرف عن التأكيد والثاني نزل
الآل فيبقى إليه الخبر مؤلفاً تأكيداً استغناءً والثالث نزيله منزلة المنفعة
تأكيداً على صواب الثمان والظاهر أن المراد هو الأول لا صريحه بل في اللفظ وسياق
الثالث في نزيله غير المنفعة المنفعة وأما الثاني فيعلم بالمقابلة لا الحاشية
قوله ويبقى إليه الخبر وإن كان عالماً بالثمة كانه خصص الثاني بالذكر لا في
من الخلة الخبرية والافتد ببقى لئلا من يعلم لانه خبر إذا لم يحرك على موصلة العلم كما إذا
ظهر منه مخايفاً الحكم عن الملقى فإن موجب ذكر العلم ترك الأضمار ومثله
وما رميت أذ رميت أي ما رميت فبينك ذرمت صدره لأن الله ذكر الذي
كان خارجاً عن طوق البشر وقبل ما رميت تأثيراً أذ رميت كجاء ليس في جوابه
في جميع الأفعال عند من يقول بالكسب وعدم صوته على قول من ينكر **قوله** فإن
كان قال الذي هو المراد بالثمة من يخلو ذهنه عن التصديق بالنسبة طمينة فيما بين
ط في الخلة الخبرية وعن تصديق تلك النسبة وبالمرة ومن قصد النسبة طمينة
ولم يصدق في شيء من وقوعها ولا وقوعها وبالمثل من صدق ما بين في مصدق
المقابلة إليه وإنما اختص أحوال الخطاب في هذه اللغة لأنه إما أن يكون خالياً عن
الصديق بالنسبة وعن مصدرها معاً فلهذا يسمى بخالي الذهن وإما أن يكون خالياً

هذا هو المقصود من الاستغناء

فإن

وغیر و قیل لم یروکون الخیر عام النبیة صلوة في نفسه لم تعد كما فهم المص ومن تبعه بل اراد صلوة
في ذلك المقام الذي ذكر فيه لان يكون جبراً عن متعود اما معا او على البدل فلا يكون مثلاً قدرته مختص
بمعين اصلاً باعتبار نفسه ولا باعتبار خارج عنه فاذا اردت تخصيصه بمعين اي تخصيص
ابنائه به فلا بد من ذكره اذ لا قرينة بالعكس الى شيء من الامور المحيطة واحال ان يريد عموم الجميع
وابتائه له فلا حاجة الى ذكره لان صلوة الخیر لم تعد مع عدم تعرض شيء من الخصوصيات كافة فهم
لنانه الى الجميع وعلى هذا يكون عموم النبیة مع ارفاق التخصيص بياناً لا انتفاء قدرته المخصصة
في مقام القصد الى معين فلا يجوز حذفه اصلاً لا سقاً قرينة **اول** وهذا وضع **الحال** اي المحبة المعروفة
هو التبعين عند الاستعمال دون الوضع ليندرج فيه الاعلام الشخصية وغيره من المضمرات والمبهات
وسائر المعارف فان لفظه انما لا يستعمل الا في اشخاص معينة اذ لا يصح لفظه انما ويراد به منكم
لا بعينه وليست موضوعه لواحد منها والا لكانت مشتركة موضوعاً او ضاعاً بعد المسكلم فوجب ان يكون
موضوعه لمفهوم كلي شامل لتلك الافراد ويكون الغرض من وضعها انما يستعملها في افراد معينة دون
هذا ما توطئه جماعة والحق ما قال بعض الفضلاء من انها موضوعة لكل معين منها وضعت
واحد عاماً فلا يلزم كونها مجازاً او احتجاً في شيء منها ولا الاستراک وتعد الاوضاع ولو لم يوطئه لكانت
انواراً وهذا مجازات لا حقائق لها اذ لم يستعمل فيما وضعت هي لها من المفردات الكلية بل لا يصح
استعمالها فيها اصلاً وهذا مستبعد جداً وكيف لا ولو كانت كذلك لما اختلفت لغة عن لغة لعدم استلزام
المجاز الحقيق لما احتاج من نفي الاستلزام الى ان يتم في ذلك ما مثله نادرة **اول** وحصة التعريف **اول**
من الحيان موجه في السمع التي رايناها لكن قد خطا عليها بعضها وضفتها اولى من ابناها اذ هي
بهم لا تتوصل منها الى مغزها ولا يدري لمن المراد بالذات والحارج ماذا وهي ما خوف من كلامهم في اللغة
وقاضى الامة الرضی الشرا بآذی موضوع الاصرح في رسم المعرفة ليعال على ما ينبغي الى خارج فخص
الشان وضعية ثم بين مقصود من كلامه بتوضيح واظهر كما هو دأبه وحاصله ان المعارف كلها مشتركة في
السماع الى انما وخصص منها اسما للشان يكون الاشان فيها حسيه وانما قلنا الى خارج لان كل اسم موضوع
للدلالة على ما سبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالاً عليه ومن ثم لا حسن لنسبها بل ان الامين سبق معرفة
لذلك اللسان فعلى هذا كل لفظ هو لسان الى ما ثبت به ومن المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع له فلو
لم يقل الى خارج لدخل في المدح جميع الاسماء معارفها ونكراتها وانما قلنا مختص احترار لفظ الضمير
العائقة الى ما لم يخص بشي قبل هو رجل فام ابون واظن كان احسن ام حمار وحوه رجلاً ونم رجلاً

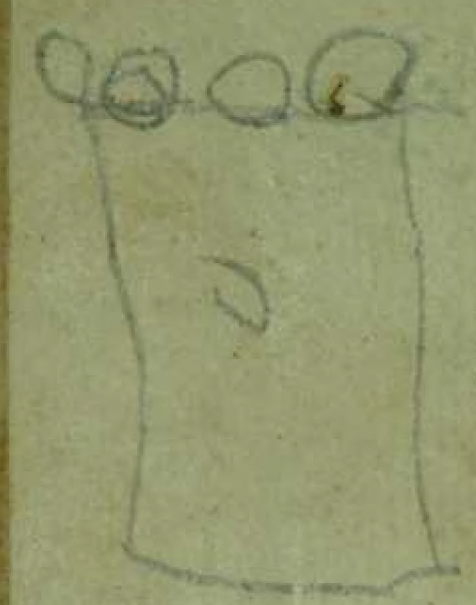
فيها
في عين مجاز ولا لفظ
واحد منها والا لكانت

في عين مجاز ولا لفظ
واحد منها والا لكانت

ثبت قال
التي هي الخيرة كذا حالها
على ما كان وما بال معرفة والكن
ثم قال هناك في

التي هي الخيرة كذا حالها
على ما كان وما بال معرفة والكن
ثم قال هناك في

وهو انهم خوا بان كلف وانين واحتمالها انما لطلب التصور فقط والتأكد
بان لا يتصور الا في القصد بنات وكلام الشيخ يدل على جواز ان يقال
صالح في جوابه كيف زيد وان في الدار في جواب ابن زيد لا انه حكم باسمها
لم يتعنا الجواب والام يستغنى ان يقال في الجواب صالح وفي الدار فبالحق
الجواب اصلاً في التاكيد بان يكون الى انشاء هذا الاستقامة المعروفة
فوجب ان يشتمل في الجواب ان يكون لساناً فحق على خلافه
هذا انما يخص مقالة ويمكن تعدد لها بان الصدق يكون زيد في مكان
يغابر الصدق يكون في الدار مثلاً اذا قلت ابن زيد فانت معتد في
بالاول وطلب للثاني فاذ التاكيد بان ولما كان الاصل هو الصدق
ولم يسمي عنه الصدق الثاني الا بخصوص بعض قبود الذي هذا التصديق
الطائفة التصور دون الصدق وسبب ذلك اننا نوضح هذه المعنى
في موضعه انما انتم ثم ان اشتراط الصدق في الجواب ان يكون السائل
يقن على خلاف ما يجيب به يتقضى ان لا يسمي التاكيد في جواب ابن
ولا في جواب هل زيد قام الا اذا علم في بينه فادعية ان السائل يسأل الى
جوابه والاول ان يقال الضابطة في التاكيد لها هذا ان السائل انما يكون
من اصل الصدق الذي في الجواب في قوله هل زيد في الدار في قوله
الجواب بان وانما ان يكون من تفاصيل الاطراف في التاكيد التي فيها
الصدق فلا حاجة الى التاكيد اذ المطالبة بعبارة الصدق والتأكد
يصلح ان لا يلزم من بطلان جعل محبة في الجواب اصلاً في التاكيد بان اعتبار يقن
السائل في قوله كاذب وانما قلنا هذا الضابطة اولى لانتم المطالبة في التاكيد
في الجواب المطالبة الى التردد والسائل يزول تروق ثم ينتش الحكم في فهمه وهذا
القدر كاف في اسمان التاكيد واما الذي يقن على خلاف ما يحسه به عن شايبة
انكاد على حبه فله فلا يبعد ادراجه في التاكيد وايضا ما ذكرناه ان شبيبة قالوا



الاشارة
في قوله
الاشارة
في قوله

اصلي
شبان
زيد

من ان السوال عن السبب الخاص بقسمي نالك حكم بخلاف السوال عن السبب المطلق
قوله وكان الرسول قد علم الى الاسلام على وجه تظنهم اصحابي ورسالة الله
اول هذا وجه فيه بعد لانهم انما ارسلوا الى اصحاب القبة ليدعهم الى عيسى
والصدق بن بيوتته والانتقاد بدنيته فاباهم انهم اصحاب وحي وانهم رسل
من الله بلا واسطة بلا واسطة رسول الله مستعبدون له والطاهر ان اسناد
الانبياء الى الله في قوله اذ ارسلنا اليهم اثني عشر نبيا على ان ارسلنا عيسى باهم كان
بامر الله وان قولهم انا انبياء رسلكون سماه رسولون من الله بامر الله وان
تكذيبهم الرسل انا هو في كون رسلكم رسول الله لا في كونهم رسلكم من فلك
الرسول وان الخطاب في قولهم ان انتم ايضا ورسول الله يرسل معكم على طريق تنصيب
الخطيبين على الغائب فيكون في الرسالة عنهم تعليلها عليهم كانهم حضر واعيشي
وقالوا بنبينا رسالتهم من الله وبالغنى في الكلام وتظهر في الكلام
التعليب ان يتلفح جماعة من قدم سلطان حكمه الى بلد فيطلب في ردهم ان حكمهم
عليها اذ يثاب من بعد على بدلتهم **قوله** فجعل غير السائل كالمسأل اذ قدم **قوله**
غير السائل بحسب منه يثاب و قال في الدنيا والموت والعالم والمصطفى الاول
لان يتقدم الملوحة انما يعتبر بالقياس الى الخالي واما تنزيل العالم منزلة السائل
فراجع الى تجهيله بوجه ما كما في تنزيه منزلة الخالي الا انه يعتبر منها طهره على ما في الزود
والسائل وسعى لطلب في تنزيل المنك منزلة السائل **قوله** اشتراف المترو والطالب
لم يدون بذكر ان الخطاب يرسله الملوحة صار مستغفرا ومروءا بالنقل والاعمال
لكن التاكيد من اخره الكلام على معنى الخطاب بل اريد ان الملوحة من شأنه
ان يجعله متروفا كالبا واما انه صار كذا ام لا فيغير مثله اليه وفي قوله فصارت
مقام انا بترقوا الخاطلة وفي قوله من التثنية النظم والنظم في كذا بترق وفيه
اشارة الى قوله المعنى قوله ومثله وما ابرئ نفسي ان النفس لان بالترق فان قلت
لم اعدنا ليد من وكان بكم احد من قلعة لعل احد من التثنية في كذا بترق وفيه والآخر

قوله
اشارة الى قوله

والآخر يكون هذا الخبر في نفسه مما لا يقبله العلم بل بترق وفيه او يتلوه
حل النفس على العوم او العبد اما على يد العوم فلان الوهم يستعد في كذا الحكم
الخطي وان لا يكون عند واحدة من النفوس واما على يد العبد فلان
ظاهر حاله في ركابة نفسه وطهارتة مما يوقع الوهم في المطار الحكم او الترو في
قوله فجعل غير المنك كالمسك اذا لا عليه شيء من امارات الاسرار **اول**
اريد بغير المنك كالمسك اذا لا عليه شيء من امارات الاسرار **اول**
الانكار مشترك بين الكل والظاهر ان المثال تنزيل العالم منزلة المنك **قوله**
وجعل المنك كغير المنك اذا كان معه ما ان تامله او تنه **قوله** فان تنزله
لما في الدنيا لم يترك ما يلقى اليه اصلا وان تنزل منزلة السائل او كذا تأكيده
هو دون انكاره ويكون اشارة الى ان الخبر الملقى اليه لا يلبس بالعافل
انكار بل عاينها يتصور منه ان بترق وفيه ولا معنى لتنزيل المنك منزلة
العالم في القارة الجزئية **قوله** قد عرفت احصاء احوال الخاطبة بالجملة
لجزئية في العلم والموت والسوال والانكار فالعالم لا يتصور معه اخره
الكلام على معنى السام لان مقتضاها ان لا مخاطبة مما يعلمه فافا فوط
فقد تنزل منزلة غنى من التثنية واخره الكلام على خلاف معنى الظاهر
على معنى الظاهر وكل من الخالي والسائل والمنك يتصور معه الاحكام
فان ظهر خطابها الى حاله في نفسه كان القارة الجزئية اخره على معنى
وان تنزل في منزلة احد الاخرين اذ لا معنى لتنزيله في الخطا منزلة
العالم كان اخره على خلاف مقتضاها فانحصر اخره الكلام على معنى الظاهر
ونسبة على خلاف ذلك في العالم وسنة في غنى **قوله** وجوز مقتضاها
ان الضمير في قوله مع الخبر اي مع الجزئية من الدلائل لو تأمله المنك لا يردع و

اشارة الى قوله

ومنها ان ما عبارة عن العقل اي مع المثل عقل لو تأمل به فحذف الجار واوصل
 الفعل ومنها ان ما عبارة عن العقل اي مع المثل عقل لو تأمل به لا ان المستر
 في تأمل راجع اليه والبار في راجع الى الجزر المثل اي مع المثل عقل ان تأمل
 وذكر العقل الجزر لا تدع عن ان كان **قوله** في المثل اي ظاهر العبارة يقتضي ان
 قوله لا ريب فيه تمثيل لما هو بصور فليكون من المثل تنزيل المثل فمضد
 الجزر منزله غير المثل وكقول ان يكون تنظيرا وتنبها من حيث انه جعل فيه
 وجهه الذي لعدم تعديلا على ما ينزله من اصله فلا يكون مثلا لا محذور فيه
 ويوجد هذا الاحتياط قول المصنف فيما بعد وسكدا اعتبارات التي لا شعاع
 بان ما تقدم اعتبارات الاثبات وامثلة فله ولو كان **قوله** لا ريب فيه مثلا
 لكان من امثلة التي لكان الاشياء في قوله وسكدا اعتبارات التي **قوله**
 ما لا يقع ان يحكم به كثر مراتب **قوله** وذكر لان ريب منها معنى الشكل فمضد
 متون ابستلزم وجود قطعا وان جعل مصدر القول لاداء فادراك **قوله**
 اخرج الى ثلث وهذا ان الادب ان كان مطاوعا للرب وله وجود
 على وجود الرب بل سمى بكون ان اذيتهم فانشاء عن ريبا ياتهم فلا يقع
 الحكم بانسائه فضلا عن ان يكون **قوله** وهذا انه ما في الرب عنه معنى ان اذ
 لا يرتاب فيه عبارة الكشف سلكا لما في ان اذ الادب فيه وها قد
 ان قوله ان اذ اقام مقام فاعل من فليكون التي وادوا على عدم الادب
 والمقصود وروى على وجود في ثم يتدبر ان لا زاي فاش والحقا
 وهو ان في الفعل مستر بعد الى الرب وسكدا تقدير اي ما في الرب
 بمعنى ان اذ لا يرتاب فيه وقيل التي منها معنى الاثبات بالجزر متفيا فكانه
 قال ما الى هذا الجزر متفيا اي ليست القضية التي بها متبينة هي هذه وتعد

لان الادب ان
 مصدر الرب
 فاذا وجد
 المصدر
 في العلة

قوله بل معنى انه ليس تحتل وقوع الادب ان تقول بعد تدبر
 ووضيحا ما لا يدبر عليه من البراهين منها المسئلة مما لا شك فيه تدبر
 يقينية في نفسها لا ينبغي ان يشك فيها لان الحاطل يشك فيها **قوله** وفعلا تدبر
 التمدد والتجوز فيه سهو لان تأكيد المعنى لا يدفع بتدبر السهولة كما قد به فيما
 بعد فلا يدفع ما هو بمنزلة من حيث هو كذا **قوله** لعقل وجهه ان يوا
 الكلام في مقام لا يتناسبه **قوله** تحصيل ان تنزيل المقام المحقق منزلة المقام
 المحذور كنزلة الانوار منزلة خلوا الدفن مثلا بمعنى مقصود تهذيب
 وهذا التذلل يلزمه ايراد الكلام على وجه مخصوص به بغير من
 التاكيد وقد دل باللائم الذي هو ايراد الكلام على وجه المقصود على
 ملزومه الذي هو تنزيل المذكور وهو معنى الكناية وفيه بحث لان الكناية
 في متعارف ارباب البيان هي ان يذكر اللفظ الدال على اللازم ويراد به
 الملزوم كما قرره في موضعه ولا شك ان التزويل والابراء المذكورين
 فعلا من افعال الحكم والاول منهما ملزوم والثاني وفي الملزوم خفاء
 واللازم واضح فيستغل الدفن منه الى ملزومه ويكون ذلك انتفا لا من
 نفس امة فعلية الى الاخر فلا يكون كناية معطى عليها اذ ليس هناك استعارة
 لفظ بل على اللازم في ملزومه كما في قوله طويل النجاد بل فيه اشتراك
 نفس اللام الى ملزومه **قوله** لعله اذ ان تدبر تشبيه الكناية كما زعم
 بعضهم وقال اذ والكافي ان اذ به الكلام على مقصود التشبيه بالعبارة
 في الطهور واخرجه على صلافة تشبيه الكناية في الثاني **قوله** فلهذا
 بعيدا بانه ظاهر عبادته كما ان نعم ذلك البعض تدبر ما هو عبارة عن المتبادر
 حيث قال فلهذا يعني اذ الكلام على خلاف مقصود الظاهر علم البيان سمي
 بالكناية وطا انما يفهم عليها وعلى وجه منها بالتفسير ساكن والاوجه

في كونه تدبر السهولة
 كما يفسر عنه عبارة
 لا تدبر تدبر
 اذ الكناية
 المعنى
 تدبر

ان يقال الخبر المحذور عن التاكيد مثلاً يدل على خلو ذهن المحال و عدم
 وقد ردت في عرف البلغاء دلالة واضحة لا خفاء فيها وكذا الخبر المذكور كالبدا
 بل يغيبه في ذلك العرف على انكار كذا فاذ انما هو الى المحال في قصد
 ما انفع دلالة عليه كان من فيل التصرع كما قال في الفناء وانه يعني اضرار
 الكلام على منتهى العلم في علم البيان يستحق بالتصرع كما استنف عليه اشارة
 واذا انقضى الخبر المحذور الى العالم مثلاً لم يقصد به الدلالة على خلو ذهن بل
 على ان معه ما يستلزم خلو الذهن وعدم علمه اذ عاين فقد فكر ما يدل
 على اللازم اعني الخلق لينقل منه الى ملذوم مالا وعائى واذا انقضى الخبر المحذور
 الى المنكر اريد ان معه ما ان تامله اذ تعد عن انكار فقد اطلق ما يدل
 ما يدل على اللازم اعني عدم الانكار و اريد به ما يستلزمه اذا تامل
 واذا انقضى الخبر المحذور الى المردود دل به على ان معه ما يزيل تردده وكذا
 ان الكلام المذكور الى العالم لم يقصد به انكار حقيقة بل قصد ملائمة
 لامارات ومخاطب يستلزم انكار اذ عاين فقد اطلق اللفظ الدال على
 وايد به ملذومه وقس على ذلك ما يرد لاقام فان قلت للبيد والجواز
 والكناية من اوصاف الفاظ بالقياس الى معاني من معصية من اوصاف
 ضرورة ان الاستعمال معتبر في حدودها وقد نص في الفناء على ان الاستعمال
 انما يقال في عرفنا سدا بالقياس الى العوض الاصل وما ذكرتم من المعاني ليست
 اعراضا اصلية من المركبات المذكورة فلا بد من شئ منها بالقياس اليها قلت
 المعاني ليست اعراضا اصلية من المركبات المذكورة من اهل اللغة واما في عرف
 من اعراض اصلية منها وكلامنا منبني على عرفهم كما اشرنا اليه **قوله** ولم يقل اما صيغة
 وذكر لان المتبادر من امثال سدا العباد في قنايس الاشياء هو الانقضاء ليس
 دون المانع من الجمع لاذ لا يعلم به عند الاقام مطلقا فلما ادت
 منها

او المانع من الفناء
 باحد هما نصير الاقام
 منصبة
 لانه لا يمكن ارتقاء
 فكل الاقام بالذات
 صار مصورة

في خبر المحذور
 في خبر المحذور

فلما اودت منها اما لثبوت على انحصار الاسناد في الحقيقة والجواز والمص لا يقول
قوله وهذا يدل على ما يطابق لا اعتقاد الخ **قوله** توضيح ما ذكر في هذا الموضع ان
 قوله ما هو له يتبادر منه الى الفهم ما هو له بحسب الواقع ليتناول ما يطابق الواقع و
 الاعتقاد فقط وكان ما لم يطابق معا وما يطابق الواقع فقط ولا يتناول ما يطابق
 الاعتقاد دون الواقع وما لم يطابق شيئا منها فظهر ان قوله فاذا اريد عليه قوله
 عند المتكلم كان المطابق لهما باقيا على حاله داخل في الحد وخرج به ما يطابق الواقع
 فقط ويدخل به في الحد ما يطابق الاعتقاد فقط وكان ما لم يطابق شيئا منها باقيا
 على حاله خارجا عن الحد فاذا اريد عليه في الظاهر دخل به في الحد ما لم يطابق الاعتقاد
 فقط وما لم يطابق شيئا منها فظهر ان قوله ولكن بقي خارجا عنه لا يطابق الاعتقاد
 سواء مطابق الواقع ام فيه تغليب لان ما لا يطابق الاعتقاد ولا الواقع كان خارجا
 عن الحد بقوله ما هو له ولم يدخل فيه بزيادة قوله عند المتكلم فكان باقيا على خروجه
 بخلاف ما يطابق الواقع دون الاعتقاد فانه كان داخل فيه وقد خرج عنه هذه
 الزيادة فنسب بقاء الخرج الى تغليب ان قلت بزيادة ما قيد على ما هو في
 حين انفي بوجوب تعميها وتناولها كما كان خارجا بدون التقيد لان نفي لاخص
 اعم من نفي الاعم واما القيد في الاثبات فيجب ان يكون مخصصه فكيف يتصور ان يكون
 كل واحد من قوليه عند المتكلم وفي الظاهر موجبا لان يدخل في الحد ما كان
 خارجا عنه بدون **قلت** ليس من منتهى تقييد ان الحقيقة بل هو مفسر للعبارة
 السابقة عن معناه المتبادر منها الى معنى اخر اعم منه فان قوله ما هو له كما يتبادر
 منه ما هو له بحسب الواقع فلا يتناول ما يطابق الاعتقاد فقط فاذا ضمن اليه
 قوله عند المتكلم يتبادر من مجموعهما معنى اخر هو ما هو له في اعتقاده سواء مطابق
 الواقع ام لا فاندرج في هذا المعنى ما يطابق الاعتقاد فقط وخرج عنه بعض ما دخل
 في الاول وهو ما يطابق الواقع فقط فبين المعنيين السابقين وهو ما لا يطابق شيئا
 من الواقع والاعتقاد ويتناول ما اخرج المعنى الثاني اعني ما يطابق الواقع فقط فان
 في هذا المعنى جميع الاقام الاربعة واعلم ان القول يكون القيد في الاثبات مخصصه
 انما يصح اذا كان القيد اخص مما قيد به كما هو الظاهر من القيد في سائر الحدود واما
 اذا كان القيد اعم او مساويا كان المقتضى ويا المطلق في الصدق وطعا الا ان
 اعم اعم

قوله ما هو له
 انما هو له بحسب الواقع
 انما هو له بحسب الواقع

قوله ما هو له
 انما هو له بحسب الواقع
 انما هو له بحسب الواقع

قوله ما هو له
 انما هو له بحسب الواقع
 انما هو له بحسب الواقع

قوله ما هو له
 انما هو له بحسب الواقع
 انما هو له بحسب الواقع

خلاف نفس الامر في ان ما عند العقل على قاعن اللغة ما حصل عند و ثبت وهذا اعتم
مما في نفس الامر لا مكان ادراك الكواذب فكذلك ما عند العقل مما عند العقل يتناول
ما في نفس الامر وما عند خلاف ولا يجوز ان يراد به التعريف ما في نفس الامر وحده فان دفع قوله بطلان
عكسه بما ذكر ان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر ونحو كس الخلف الكعبه خلاف
ما في نفس الامر وورد على هذا الجواب انه مناف الكلام السكاكي قطعاً لان ما عند العقل بهذا المعنى
يتناول الامور الكاذبة كما صرح به المجيب وهو قول الدهري ان ثبت الربيع البقل يكون مندرجا
فيما عند العقل لانه حصل عند و ثبت و لكن كان كاذبا فيخرج من تعريف المجاز بقوله خلاف ما عند
العقل فلا يبطل به طرق كما زعمه حيث قال انما قلت خلاف ما عند الحكم ومن ما عند العقل للما يتبع
طرق على قول الدهري ان ثبت الربيع البقل والظاهر من عبارة المتكلم ان المراد بما عند العقل
ما لا يتبع عند لانه قال ان ليس العقل متناع لنكسوا الخليفة نفسه الكعبه ولا امتناع ان
يرزق الامر وحده الجند وعلى هذا يبطل السؤال عليه بطلان العكس و صرح ايضا ما دل عليه صريح كلامه
من ان قولنا خلاف ما عند العقل يتناول قول الدهري ان ثبت الربيع البقل لان انبات الربيع البقل متناع عند
العقل لا يقال لو امتنع عند لما اعتبر الدهري العاقل لانا نقول ما يتنع عند قسما احدهما ما يتنع
عند بداهة لا يتصور من عاقل ان يعقوبه والثاني ما يتنع عند بالنظر الصحيح ونحو ذلك فلو لم يتنع
وانبات الربيع من هذا القبيل ولعل السكاكي لما اراد الى هذا المعنى حيث قال فانه لا يصح كلامه ذلك مجازا وان كان
خلاف العقل في نفس الامر اي وان كان مخالفاً في نفس الامر للعقل متناعا عند و لكن يدرك العقل بديهته
مخالفة اياه بمولده نفس الامر طرف للمخالفه فكان المتصوره تفسير ما عند العقل بناء على ان قوله خلاف العقل
معناه خلاف ما عند العقل بناء على ان قوله خلاف العقل معناه خلاف ما عند العقل كما تقتضيه سوق
كلامه فاعتبر عليه بطلان العكس هذا واما الجواب عن السؤال على بطلان الطرد بما اوضحه في الشرح
فانما يتبع على ما في نفسه ما عند العقل لانه اذا فسر ما حصل عند و ثبت كان قوله خلاف ما عند العقل محرجا
بقوله الجاهل كما مر فلا يصح ان يقول انما قلت خلاف ما عند الحكم ومن ما عند العقل لانه
الجاهل فتأمل **قوله** وبالجمله ان اراد غير ما هو له **قوله** اقتصر على هذين المعنيين ولم يذكر ما هو له عند الحكم
في الحقيقة لان ما هو له اذا اطلق يتبادر منه ما هو له في نفس الامر و اذا لوحظ منها ليعرف المجاز
مذكوره في مقابلة الحقيقة ناسب ان يراد به ما هو له عند الحكم في الظاهر لانه مخرج به من ان كان واما ما هو له
عند الحكم في الحقيقة فليس يتبادر عند الإطلاق ولا قرينه لها فحينئذ فلم يذكر في ترديد و اشار فيما

و خلاف ما يتنع عند
قوله ان ثبت الربيع البقل
فانما يتبع على ما في نفسه
ما عند العقل لانه اذا فسر
ما حصل عند و ثبت كان قوله
خلاف ما عند العقل محرجا
بقوله الجاهل كما مر فلا يصح
ان يقول انما قلت خلاف ما عند
الحكم ومن ما عند العقل لانه
الجاهل فتأمل

قوله لو ارد غير ما هو له
انما يتبع على ما في نفسه
ما عند العقل لانه اذا فسر
ما حصل عند و ثبت كان قوله
خلاف ما عند العقل محرجا
بقوله الجاهل كما مر فلا يصح
ان يقول انما قلت خلاف ما عند
الحكم ومن ما عند العقل لانه
الجاهل فتأمل

قوله لو ارد غير ما هو له
انما يتبع على ما في نفسه
ما عند العقل لانه اذا فسر
ما حصل عند و ثبت كان قوله
خلاف ما عند العقل محرجا
بقوله الجاهل كما مر فلا يصح
ان يقول انما قلت خلاف ما عند
الحكم ومن ما عند العقل لانه
الجاهل فتأمل

قوله لو ارد غير ما هو له
انما يتبع على ما في نفسه
ما عند العقل لانه اذا فسر
ما حصل عند و ثبت كان قوله
خلاف ما عند العقل محرجا
بقوله الجاهل كما مر فلا يصح
ان يقول انما قلت خلاف ما عند
الحكم ومن ما عند العقل لانه
الجاهل فتأمل

قوله لو ارد غير ما هو له
انما يتبع على ما في نفسه
ما عند العقل لانه اذا فسر
ما حصل عند و ثبت كان قوله
خلاف ما عند العقل محرجا
بقوله الجاهل كما مر فلا يصح
ان يقول انما قلت خلاف ما عند
الحكم ومن ما عند العقل لانه
الجاهل فتأمل

قوله لو ارد غير ما هو له
انما يتبع على ما في نفسه
ما عند العقل لانه اذا فسر
ما حصل عند و ثبت كان قوله
خلاف ما عند العقل محرجا
بقوله الجاهل كما مر فلا يصح
ان يقول انما قلت خلاف ما عند
الحكم ومن ما عند العقل لانه
الجاهل فتأمل

قوله لو ارد غير ما هو له
انما يتبع على ما في نفسه
ما عند العقل لانه اذا فسر
ما حصل عند و ثبت كان قوله
خلاف ما عند العقل محرجا
بقوله الجاهل كما مر فلا يصح
ان يقول انما قلت خلاف ما عند
الحكم ومن ما عند العقل لانه
الجاهل فتأمل

قوله لو ارد غير ما هو له
انما يتبع على ما في نفسه
ما عند العقل لانه اذا فسر
ما حصل عند و ثبت كان قوله
خلاف ما عند العقل محرجا
بقوله الجاهل كما مر فلا يصح
ان يقول انما قلت خلاف ما عند
الحكم ومن ما عند العقل لانه
الجاهل فتأمل

قوله لو ارد غير ما هو له
انما يتبع على ما في نفسه
ما عند العقل لانه اذا فسر
ما حصل عند و ثبت كان قوله
خلاف ما عند العقل محرجا
بقوله الجاهل كما مر فلا يصح
ان يقول انما قلت خلاف ما عند
الحكم ومن ما عند العقل لانه
الجاهل فتأمل

هذا هو الراجح في كلامه

اذا حمل كان على الناقصة ومن الواو لعطف احد الطرفين على الآخر في غير ما كان نظرا للمثل الخبيث وفي
الا ان قدم المعطوف كما في قوله عليك ورحمة الله السلام ويسل للجان والجر محذوف في صير في هالكنا والخال
ان نظرا للمثل لهلاك فان جزوا وحول الواو على المضارع المنبذ فذاك والا قدر مبتدأ اي وانما يرب
قال وقال الامام الرازي انه نظر لان الفعل لابد من ان يكون له فاعله في الحقيقة **اول** قال في محقق
هذا المخرج زعم صاحب المعاني ان اعراض الامام حق ونزاعا على هذه الافعال مداه به ولذا الشيخ
لم يعرف حقيقة المحققا فبقية المصنف في هذا تكلف الحق ما ذكر الشيخ ونقل عنه في نوجبه ظنه
حقا انه لا نزاع في ان الفعل لابد له من فاعل لكننا نعلم قطعا ان الموجه في امثال هذه الصور افعال
لازمة كالقدوم والزيان والصورة والسرور لا افعال متعدية كالاقدام والمشي ونحوها لكن
يبقى بحث وهو ان لفظ اقدم لا يمكن حصة لعدم تحقق معناه وقد استعمل استعمالا صحيحا فيلزم
ان يكون مجازا فلا يكون المجاز في الاسماء وانت تعلم ان هذا المنقول لا يدل على صحة ما ادعاه الشيخ ولا يفيده
قطعا صحة اصلا بل هو في الحقيقة ايراد الكمال على جعل الصور المذكورة من المجاز العقلي وبيان لوجوب
عدها مجازات لغوية فيبطل بذلك مزعم الشيخ وغيره معا ولا اختصاص له باحد من اليفيد طنا
بعضه الاخر ولزمت بعينه فزعمه فاستمع لما نقول اذا قدمت الى بلدي مخا طبعك لاجل حق لك عليه
ثم قلت اقدمني بذلك حق لي عليك فقد صدر عنك فعل هو القدرم لاجل داع هو الحق فكذلك بنيت
من القدوم باب الافعال وسندته الى الحق فان اردت بالاقدام الجري على القدوم كان مجازا لغويا والانه
حقيقة ولزادت به معناه الحقيقية ونفدت الحق مقدم متوهم في هذا الصور وكان المقصود من الكلام
هو التشبيه بقرينة شبه الاقدام اليه فهو استعانة بالكناية واذ انظرت الى مناسبة الحق للمقدم على تقدير
وجوه هناك في ملازمة الفعل وجعلت المقصود من الكلام هو الاستناد والتشبيه مصححي الكان
لستاد الاقدام الى الحق مجازا عقليا وليس هناك فاعل حقيقي لو استند اليه لكان حصة فان قلت
اذا كان القدوم شيئا اقدم وكان هناك مقدم محقق فاريده تشبيه الحق بذلك المقدم وابران في صورة
على طريق الاستعانة بالكناية او اريد نقل الاستناد منه الى الحق على طريق المجاز العقلي مما لا غنى ولا يثبت
للفعل كان غرضنا صحيحا في السلوب واضح واما اذا كان الموجه هو القدوم دون الاقدام ولم يكن
هناك مقدم محقق فكيف تشبته به الحق وكلف نقل الاستناد منه اليه واني فادعوه ذلك قلت
كالمزني في انما هو محقق ويبرز في صورة لغرض من الاغراض المتعلقة بالتشبيه كالتشبيه بامر
معلوم وبغير ضرورة لذلك كما تشبه النصال بانياب الاغوال وطلع الزقوم ببروس الشيطان

هذا هو الراجح في كلامه
هذا هو الراجح في كلامه
هذا هو الراجح في كلامه

في

للمادة فهو على حقيقة فان قلت اذا لم يكن الوحد داخل في مفهوم الاسم لا يتصور مجز عنهما فالاعتراض انما يتوجه
على القول الاول دون الثاني **قال** يمكن ان يقال ان المعاني الاحكام اكثر باستعمال التركيب لبيان النسب والاحكام
ولما كان الة الاحكام المستعملة في العرف واللغة جارية على ما هي عليه من حيث انها صيرت في ذهنها لاعتبارها من حيث
موجبه اذ ليس في ملاحظة وحد وفردية اصلا فلا في شمول كل فرد لا ينافي لان الواو الاسم ي
اعتبار الفردية مع الجنس فاذا لم يكن هناك امر آخر اقصر عما هو اقل من المراتب اعني فردية واحدة ولزوم
ما يقتضي اعتبارا ما هو ازيد من قيم بقرينة تلك الاحكام مع كسها الاكس من تلك التركيب مع الوحد وصار
اسم الجنس اذا اطلق وحده يتبادر منه الفرد الى الزمن لا الف النفس ملاحظة مع ذلك الاسم كانه دال على معنى
الوحد فاذا دخل عليه حرف الاستخراق جرد عن هذا المعنى الذي هو مستلزم الاعتراض ولان اي المفرد الداخل
عليه حرف الاستخراق يحل فردا لا مجموع الافراد **اول** يريد الاستخراق الثاني لافراد الاسم مسمول المجموع
من حيث مجموع اذ ليس فيه ملاحظة وحد وفردية اصلا بخلاف شمول كل فرد لا ينافي لان افراد الاسم ينفى
اعتبار الفردية مع الجنس فاذا لم يكن هناك امر آخر اقصر عما هو اقل المراتب اعني فردية واحدة ولزوم
ما يقتضي اعتبارا ما هو ازيد كاداة الاستخراق يحل بمقتضاه ولم يكن منافي لمقتضى الافراد لانه يقتضي اعتبار
الفردية ولا غنى عن اعتبار فردية مع اخرى ولا يذهب عليك **باب** الاول هو المناسب ليجوز لاجل في الواو
ولزمتها هو المناسب ليجوز لاجل في الواو **قال** اذا اريد بالرجل مثلا كل فرد
امتنع وصفه بالطوال والا كان كل رجل طوالا واما حوالا الصغر فلم يرد به كل فرد فيكون المانع من الوصف
معنويا بل اريد بالجنس وجر الاسم الى الدلالة على معنى الوحد فالمانع لفظي وهو المحافظة على الشكل كل قال اولي
لذلك هناك **اول** ولان لا طريق للحضان سوى الاضافة نحو غلام زيد بالماضي فيه نظر لان النسبة الضافية
يجب ان تكون معلومة للمخاطب ايضا **باب** في خبره فاستعمل الاحضار بطريق الموصولة ومعال الذي
هو غلام لزيد بالباب ولعل المصنف لم يلتفت الى هذا الوجه في الايضاح ايضا لذلك مع انه مذكورة في القناع
قال وما تحتل التعظيم والتقليل فولا الى اخاف ان يسلك عذاب من الرحمن **اول** لاجل على التعظيم كان مبالغة
في الوعد والتعظيم بما هو مكره بل يانه بعضه في استحقاق عذاب عظيم لكن في اللغة في الزجر ولزوم على التقليل
كان اظهار الميزان في شدة علة وخوف من الزجيب اذ في محنة فكيف ادخل في قبول النصيحة وكل منها ثواب المقام
من وجه **اول** كل فرد من افراد الدواب من طرفة عينه **اول** يلتفت الى ان كل فرد من افراد الدواب مخلوقه
من نوع من النطفة مختص لا كالفرد لانه خلاف الواقع ومستبعد جدا واما على كل نوع من الدواب
من شخص من الماء **قال** بل قصد صاحب المعاني الى انه سال لكون هذا الاواد لخصا او لوجعا للتكثير
المستدالية

من

اول

أقول فإن الحالة التي يقتضي سكون المسند اليه تحققه عن بعض يمكن أيضا فيه السكافي عما ذكرنا من أن
من غير باب المسند اليه وقد ثبت على ذلك حال آخر ما أراد لعل من غير السكافي المحقق عنه وعلا وجه
وجه تخلصك عن التحصينات التي يربطها بعضهم وتوجه كلامه **قوله** أما الوصف الذي ذكره النعت للمسند اليه
فلكونه في الوصف **قوله** أراد بالوصف الذي فيه الضمير السابغ المخصوص لانه المبين للكاشف أو لا والذات
والمعنى المصدري أما يصف بغيرها وبالوصف فلو قال بدل من النعت كان أطهر في الدلالة وأولى
إشارة إلى أن الضمير في قوله كونه راجع لما قبله قوله وأما وصف لا اليه في اللفظ لا في المعنى المصدري السابغ
كما ذكرنا وإنما قال مبيهاً كما شاعرت معناه **قوله** في ذلك الغاية القصوى من صفا راجع للموصوف أو جاريها
بالمعنى إلى السامع دلالة على أن الوصف بلغ في ذلك الغاية القصوى من صفا راجع للموصوف أو جاريها
والمثال المذكور من القسم الأول على رأي المعتزلة والكلية فإن ذلك الوصف هو الجسم الموصوف على رأيهم
وقد مع ذلك إشارة إلى أنه لا يحتاج إلى تراخي يشعرك لانه الممتدة بالجهات التي لا يتصور إلا في مكان
ثم الظاهر أن الوصف الكاشف هو المجموع لا في وصفه وأما في معنى المعنى والذات في اللفظ والاعراب
كما قيل الجسم الذي هو في الجهات الثلاث كما في قوله كل جوارح من غير واحد مع كانه في جميع بعد اللفظ
والاعراب أيضا الوصف في الأصل موصوفين في اللفظ على المتعدد نظر إلى أصله على الوصف المذكور
فالمتمم في ذلك النعت وليس فيه دلالة على النعت واحداً أو متعدداً ومنهم من قال الوصف الكاشف
هو الطويل الموصوف بما بعده فإن العريض صفة مخصصة للطويل وكذلك العجيق صفة مخصصة له
أو العريض وقيل الصفة الكاشفة على العجيق وحده كالتلزام الطويل والعريض من غير عكس
قوله وعند الحاجة التخصيص بمجانبة عن تعليل الاشتراك الحاصل في التكرار في لفظهم أرادوا
الاشتراك المعنوي لأن التعليل إنما يتصور فيه بلا تعليل كما في رجل عالم ونظائر فلا يكون جارية في قولنا
عين جارية صفة مخصصة وقد يتحمل التعليل الاشتراك على ما هو أعم من اللفظ والمعنوي ويجعل جارية
صفة مخصصة لأنها قللت الاشتراك ما في رفع ما هو مقتضى الاشتراك اللفظي وعينت معنى واحد فلم يبق
في عين جارية الاشتراك المعنوي بين أفراد ذلك المعنى **قوله** فإنه كان بحسب الوضع محتملاً لكل فرد من
أفراد الرجال في قوله والتوضيح على غير دفع الإعمال إلى أصل العلم في احتمال رجل لكل فرد من أفراد الرجال
بحسب الوضع ليس معناه أنه يجب أن يطلق على خصوصية أي فرد كان بل معناه أنه بحسب
وضعه يصلح أن يطلق على جميعه كقوله في الماهية من حيث هي أو الفرد المنتشر على اختلاف الأقسام
وذلك المعنى محتمل لتحقيقه خصوصية هذا الفرد وفي خصوصية فرد آخر نشأ الاحتمال هناك

قوله في ذلك الغاية القصوى من صفا راجع للموصوف أو جاريها
بالمعنى إلى السامع دلالة على أن الوصف بلغ في ذلك الغاية القصوى من صفا راجع للموصوف أو جاريها

قوله في ذلك الغاية القصوى من صفا راجع للموصوف أو جاريها
بالمعنى إلى السامع دلالة على أن الوصف بلغ في ذلك الغاية القصوى من صفا راجع للموصوف أو جاريها

بالمعنى وأما احتمال المعارف فإما يفتاح من اللفظ فإن رواه إذا كان مشتركاً بين اثنين كان محتملاً لأن
يطلق على خصوصية كل واحد من تلك الأقسام كقوله موضوعاً إذا خصوصية كل منها وليس بينهما
كل محتمل لتحقيقه خصوصية منها إلا أن الأول زيد بجميع برهمنه في حكم التكرار وكذا احتمال
سائر المعارف من لفظها، الأقسام والموصولات وغيرها إنما نشأ من اللفظ أيضاً فإن المعروف بلام
العهد الخارجي كالجمل يصلح أن يطلق على خصوصية كل فرد من المعهودات الخارجية أما لانه موضوع
بأداة تلك الخصوصية وصفاً عاماً وأما لانه موضوع بمعنى كونه في جنسية لافيه وأما ما كان فالاحتمال
بأن من اللفظ ولزم أن يكون ما وضع متعدد كما في زيد فالاحتمال إنما من جهة المعنى كما في التكرار من
حيث أنها مشتركة بين أفرادها اشتراكاً معنوياً وإما من جهة اللفظ فإما بحسب أو ضاع متعدد كما في المشكوك
اللفظي باليكس إلى معانيه تكون كانت في معرفة علماء آخرين وإما احتمالاً باليكس إلى أفراد معنى واحد
فهو ناشئ من المعنى وإما بحسب وضع واحد كما في سائر المعارف فإن قلت ما معنى كون الوضع عاماً والموضوع له
خاصة قلت معناه أن الواضع تصور أموراً مخصوصة باعتبار أمر مشترك بينها وبين اللفظ بآثار تلك
الخصوصية دفع واحد كما عتق لفظه أنا لكل متكلم ولفظه نحن له مع غرض ولفظه هذا لكل مضاف إليه مفرد
مذكور في غير ذلك فالمعبرة بالوضع هو عام وهذا معنى كونه عاماً أو وضعه خصوصية أراد ذلك المفهوم
العام فإطلاق أنا وأنت وعلا على الخيارات المخصوصة بطريق الحقيقة والابتناء لا على ذلك المفهوم الكلي
فلا يقال أنا ويراد به متكلم ما ولا أنت ويراد به مخاطب ما وهذا الوجه أمكن تحدد معان في لفظ واحد
من غير اشتراك وتعدد أو ضاع وإذا تصور الواضع مفهوم كلياً وعين اللفظ بآثاره كان كل من الوضع و
الموضوع عاماً وإذا تصور معنى جزئياً غير اللفظ لم كان كل منها خاصاً وأما كون الوضع خاصاً والموضوع له
عاماً غير معقول **قوله** ومنه قوله وما من دابة إلا هي ولا طائر يطير بجناحيه **قوله** قال ذلك فإن قلت هل قيل
وما من دابة ولا طائر إلا هم أمثالكم وما معنى زيادة قوله في الأرض ويطير بجناحيه قلت معنى ذلك زيادة التعميم
والاحاطة بآثارهم وما من دابة قط في جميع الأرض السبع وما من طائر قط في جبالها، من جميع ما يطير
بجناحيه إلا هم أمثالكم محفوفة أجراً غير مهيكل أمرنا بوجوب ذلك أن الكسوف في سياق النفي يفيد العموم لكن يجوز
لرأيهما لهما نادى بآثاره واحدة ويطير بجوارحه فكون استخراقاً في فاعله وصف نسبة إلى جميع
دواب الأرض كان وطيوراً في جوارحها على السواء، فافهم أن الاستخراق حقيقة يتناول كل دابة
من دواب الأرض السبع وكل طائر من طيور الآفات والافطار المختلفة فظهر بذلك معنى
زيادة التعميم والاحاطة ويرد على ذلك أن الكسوف المفردة في سياق النفي يدل على كل فرد فلا يلزم

قوله في ذلك الغاية القصوى من صفا راجع للموصوف أو جاريها
بالمعنى إلى السامع دلالة على أن الوصف بلغ في ذلك الغاية القصوى من صفا راجع للموصوف أو جاريها

من حيث حقيقة ذلك...
الاخبار عنها بقوله ام امثالكم لان كل فرد لا يمكن انما وكذا الزايد بها كل نوع لان كل نوع انه واحد لا ام
وجوابه انما هو قوله من حيث هو مجموع وليس كان خلاف الظاهر بقوله الجبر والى السؤال والجواب
بما ذكره الكافي بقوله فان قلتم كيف قيل الام مع افراد الدابة والظاهر ان كان مرادهم من دابة
والظاهر والاعمال مع الاستفراق ومعنيان ان يقال وما من دابة ولا يورجل قول الام على المعنى وقال في المتنازع ذكر
الارض مع دابة ويطير يحتاج مع طائر لبيان ان القصد من لفظ دابة ولفظ "نحو الى الجنبين"
وتقرر هذا وعلى هذا القول لا محالة لان الجبر انما هو عن الجنبين كان قد مر وما من جنب من مدرك الحسنيين
الام امثالكم ولا يتصور زيادة نعم واحاط بسبب الوصف لان الجنب مفهوم واحد والشارح قوم اتحاد كلامي
الشيخين فاضافة الوصف زيادة التعريف والاحاطة بكلام المتنازع والمفرد الذي سبب من الجملة
مكررة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التأكيد او بالكلية المحكوم به واطلاق الحكم عليه متعارف
عند النجاة وانما قال بناسبه التسمية لانه قد مر في زبدة القام واول الشرح ان الحاجب ما يرفع زيد
محكوم عليه القام فما الحكم بكن ام قال وانما حاشا الى ام اورد عليه انه صرح في اول سورة التحريم بانها
مدنية وقد سبق منه انضال المصداق لبيانها الحسن مكي وبيانا لتمام الدين امنوا مدني فلما لم يكن لفظ
قد قال في العلامة تصدى لبيان وجه تسمية النار واحدا لا يتبرع ويصرفها في الاخرى كما دل عليه قوله وانما جاز
النار انما معرفة وفي سورة التحريم تكبر ويتبين ذلك بالآية في سورة التحريم نزلت ولا يتركه فحرفوا عنها نارا
موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت سورة البقرة مثا ربها الى ما عرّفه اولوا المتبادر من هذه العبارة
لن النار الموصوفة انما نزلت في سورة التحريم تكبر لانهم لم يعرفوها فحقها التسمية ونزلت سورة البقرة
معرفة لانهم عرفوها من هناك فحقها التعريف فان حمل كلامه على ذلك ظهر منه ما قصد لبيانه ولزم لئلا يج
عنه كون الصفة معلومة التحقق عند مخاطب وان اول ما ذكر في الشرح فان عرّفه لان مخاطب سورة
التحريم لما كان عالما بالنار الموصوفة سماع من النبي صلى الله عليه وسلم كما ان مخاطب سورة البقرة عالم بما سماع الآدمية فكثر
في الاول وعرف من الثانية فان وجه بقصد الترويل في الكبر وقصد التنويه في التعريف وكل منهما يكسب
مقامه كان بوجها آخر لا يبيانا لكلام الكشاف في فعل ما يتوجه عليه من اختصاص الصلة بوجوب المعرفة
لكن فرق بين القصد المجدد والقصد الى دفع التوهم الى انما قال في مجرّد تقرير تنبيه على ان
التقرير بجامع قصد دفع التوهم وذلك لان تكرار اللفظ يفيد مدرك معناه وحقيقة ذم السامع فيها
كان مقصود انفسه وبما كان وسيلة الى دفع التوهم ولو سلم انه الى وجه كلام العلامة عما ذكر
من ان السكاك لم يرد التأكيد الصناعي بل مجرد التكرار نحو انما عرفت وانما قد تعدد تقرير الحكم فظهر

من حيث حقيقة ذلك...
الاخبار عنها بقوله ام امثالكم لان كل فرد لا يمكن انما وكذا الزايد بها كل نوع لان كل نوع انه واحد لا ام
وجوابه انما هو قوله من حيث هو مجموع وليس كان خلاف الظاهر بقوله الجبر والى السؤال والجواب
بما ذكره الكافي بقوله فان قلتم كيف قيل الام مع افراد الدابة والظاهر ان كان مرادهم من دابة
والظاهر والاعمال مع الاستفراق ومعنيان ان يقال وما من دابة ولا يورجل قول الام على المعنى وقال في المتنازع ذكر
الارض مع دابة ويطير يحتاج مع طائر لبيان ان القصد من لفظ دابة ولفظ "نحو الى الجنبين"

من حيث حقيقة ذلك...
الاخبار عنها بقوله ام امثالكم لان كل فرد لا يمكن انما وكذا الزايد بها كل نوع لان كل نوع انه واحد لا ام
وجوابه انما هو قوله من حيث هو مجموع وليس كان خلاف الظاهر بقوله الجبر والى السؤال والجواب
بما ذكره الكافي بقوله فان قلتم كيف قيل الام مع افراد الدابة والظاهر ان كان مرادهم من دابة
والظاهر والاعمال مع الاستفراق ومعنيان ان يقال وما من دابة ولا يورجل قول الام على المعنى وقال في المتنازع ذكر
الارض مع دابة ويطير يحتاج مع طائر لبيان ان القصد من لفظ دابة ولفظ "نحو الى الجنبين"

يستعين الحكم بان الحوالة في كلامه ليست غلظا من واد ان لا اطلاع المذكور واقع بقرب ذلك الفصل
وانما استند اليه توسعا فتقول الشارح ولو سلم انه اشارة الى فالان انما اراد بقوله كما يطلعك على
ما هو خلاف ظاهره بل هو مجرّي على حقيقة فيبطل ذلك التوجيه ولو سلمنا انه اراد به خلاف ظاهره فيجعل
كلامه اشارة الى ما ذكره في غير التأكيد بل انت اذ لا يلزم منه حمل التأكيد على غير الاصطلاح ولا يرد وعلمه من التوهم
مستفاد من التقدم ولان التوضيح للتخصيص كان اولى بل ليس فيه الاما لفظ ظاهر الحوالة والظاهر
انما كان يظهر لان الحوالة على ذلك الفصل صريحة فينبغي ان يراعى فقد اورد في ذلك الفصل هذا الجواب
الذي يناسب التأكيد الاصطلاحي لانه اشارة الى ما ليس بتأكيد اصطلاحيا ولا بامس به فانه يصرح في كثير
من الابواب بامثلة مما ليس منها بل يناسبها ولا يرد في هذا التوهم الى اقول فانه اذا جاء في زيد
احتماله ان اراد ان يقول جاء في عرو نفسه فسر وتلفظ بزيد مكان عرو ولا يرد في هذا التوهم الى اقول فانه اذا جاء في زيد
تعددهم اي اطلقت القوم وادرت من غير ذلك كانهم من القوم فالتأكيد يرفع التوهم عدم الشمول لفظ
القوم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض الى اقول في ذكر تعادتهم واعتباك مصالهم واسرائل مضاهم
ورضى كلهم بافعله بعضهم وعلى هذا الوجه لا يكون توهم عدم الشمول في لفظ القوم اذ علم انه اراد به الكل
لكن توهم لفظ الفعل المنسوب الى الكل لم يصدر عنهم بل عن بعضهم وانما نسب الى كلهم لما ذكره في لفظ القوم
الكلام حينئذ مجازا اسنادا وافي كون التأكيد بكل واخواته وافق للتوهم هذا الجواب حيث فاكرا اذا قلت
جاء في القوم كلهم ففهم منه الاحاطة والشمول في احاد القوم قطعاً ولا يلزم من ذلك احاطة النسبة وتوهم
للكل الاحاد الا يرد في قولك كل القوم فحلوا كذا فغير شمول الاحاد ومع ذلك يحتمل ان يكون الفعل المنسوب
الى جميع الاحاد صادرا عن بعضهم وعلى هذا النسبة الفعل الواقع من البعض الى وجه اخر وهو ان يرد وقوعه
فيما بينهم وحينئذ يكون المجاز لغويا اما في الهيئة التركيبية واما في لفظ الفعل فالتأكيد بكل لا يرفع هذا التوهم
ايضا فاعلم ولادلالة لاجمعون على كون سجودهم في زمان واحد ما توهم ذكر بعض الآية الخفية في
اصول الفقه ان فايده اجمعون في الآية الدلالة على انهم عن اخرهم اجتمعوا في زمان واحد على السجود فكلما قيل
سجود كلهم مجتمعين وفي ذلك زيادة تفرع وتعيين لا يلبس لان الجمع التجميع اذا اجتمعوا على امتثال
الامور في زمان واحد ولم يتخلف واحد منهم عن ذلك الزمان كان مخالفا لهم بعد عن الحق وادخل في الزم
واعترض عليه بوجهين الاول انه يقتض وقوع اجمعون حالاً مع كونهم مرفوعا ومعرفة وانما ما اشار اليه
الشارح وهو ان اجمعون في التأكيد معنى كل ولو كره كل لم يفد الاجتماع في الزمان قطعاً فكذلك ما هو معناه
والجواب عن الاول ان قوله كانه قيل سجود كلهم مجتمعين بيان لحاصل المعنى لا توجيه للمعاريب وعن

ولا يلزم على هذا التوجيه
الان السكاك اشارة في باب
التأكيد الاصطلاحي

فيما بينهم وحينئذ يكون المجاز لغويا اما في الهيئة التركيبية واما في لفظ الفعل فالتأكيد بكل لا يرفع هذا التوهم
ايضا فاعلم ولادلالة لاجمعون على كون سجودهم في زمان واحد ما توهم ذكر بعض الآية الخفية في
اصول الفقه ان فايده اجمعون في الآية الدلالة على انهم عن اخرهم اجتمعوا في زمان واحد على السجود فكلما قيل
سجود كلهم مجتمعين وفي ذلك زيادة تفرع وتعيين لا يلبس لان الجمع التجميع اذا اجتمعوا على امتثال
الامور في زمان واحد ولم يتخلف واحد منهم عن ذلك الزمان كان مخالفا لهم بعد عن الحق وادخل في الزم
واعترض عليه بوجهين الاول انه يقتض وقوع اجمعون حالاً مع كونهم مرفوعا ومعرفة وانما ما اشار اليه
الشارح وهو ان اجمعون في التأكيد معنى كل ولو كره كل لم يفد الاجتماع في الزمان قطعاً فكذلك ما هو معناه
والجواب عن الاول ان قوله كانه قيل سجود كلهم مجتمعين بيان لحاصل المعنى لا توجيه للمعاريب وعن

الكائن وان كان معنى كل الايمان له اصل مشترك يدل على الاجتماع فلا بعد ان يلاحظ ذلك كما يلاحظ المسائل
 في الكنى كما مر **ومنهما بحث** ومولن ذكر عدم الشمول انما هو زيادة توضح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز
او من آذا اريد بالتجوز ما يتناول العقلي واللغوي واما اذا اخص بالتجوز العقلي كما يشعر به كلام السكاكي
 حيث قال واما الحالة التي تقتضي تأكيدها فهي اذا كان المراد ان لا يظن بك السامع في حكمه تجوزا او سهوا او
 نسيانا فلا يبرهن التعرض لعدم الشمول فانه يجوز لغوي لم يدرج في التجوز المذكور على هذا التقدير بل الاول
 انه لو دفع توهم الجاهل واحد منها والاستناد اليهما انما وقع سهوا يمكن ان يقال فعلى هذا جاز ان يدافع دفع توهم
 ان المعنى كان من البعض والاستناد انما وقع سهوا **ولا يلزم** كذا كما اوضحه جواز ان يحصل الايضاح من اجتماعها
او كما اذا فرض ان كنيته زيد مشرقة بين عشرين واسمها بين ثلثين مغايرين لاولئك فاذا اتبع الاسم الكنية
 عطف بيان لها فاذا ايضاحا ونزكا كانت الكنية اوحي من الاسم حال الانفراد وكذا لا يلزم ان يكون الكنى اشهر
 من الاول فان زيدا اذا اشتهر بكنيته اكثر من اشتهاره باسمه مع كون الكنية مشتركة دون الاسم فاذا جعل
 الاسم عطف بيان لها او ضمها مع ان المتبوع اشهر **وان** كان البيان حاصل لا بد منه **وذلك**
 لان عاد اسم علم لهم مخصوص بهم فليس هناك ابراهيم محقق يحتاج في دفعه الى عطف بيان **ان** يسموا
 بهذه الدعوى **او** يريد ان عطف البيان منها جعل هذه الدعوى سمة لازمة لهم بحيث لا مجال ان يتوهم
 كونها في حق غيرهم **وذلك** ان لو قد ركنته اياها من كثر اكل الاسم بينهم وبين غيرهم واما من جوار
 اطلاق اسمهم على غيرهم لما ركنتم ايام فيما اشتهر وادب من العتو والغناد كخود ولذا ذكر قبل عاد الاول
 لاندفع ذلك الاشتباه بعطف البيان فعطف البيان منها لدفع الابهام التقديري اعتبارا بالمقتضى
 وحفظه عن شايبة توهم غيري فلذلك ما رت الدعوى فيهم امرامحقا لا شبهة فيه لوجه من الوجوه
ولا يلزم البته لزم كون اسما مختصا بمتبوعه **اي** لا يحجب اختصاصه على الاطلاق واما الاختصاص بوجها
 فلا بد عنه واقلة بالقياس الى بعض ما يطلق عليه لفظ المتبوع اما حقيقة ان قصد بعطف البيان
 ازالة ابراهيم محققا واما تقديره ان قصد به دفع ابراهيم مقدرا نعم اذا قصد به المدح لم يحجب الاختصاص
 اصلا لا مطلقا ولا من وجه فالاحسن ان الموصوف قد عطف بيان لما فيه من ايضاح الصنف وفيه
 اشعار بكونه علما في هذا الصنف **جعل** صاحب الكشاف صراط الذين انعم عليهم بدلا من العوا
 المستقيم وشبهه بقولك **بل** اذكر على اكرم الناس وفضلهم فلان وقال فيه اشعار بكونه علما في
 الكرم والفضل فاشارة الشارح بقوله فالاحسن الى ان جعل فلان عطف بيان احسن من جعله
 بدلا لوجهين احدهما انه يوضح تلك الصفة المبهمة والايضاح من شأن عطف البيان دون البدل والثاني

انما يصح
 الى الكلام
 في الكلام
 في الكلام

ان الاشعار بكونه علما فيما ذكر انما يتفرع من جعل فلان مغيبا للاكرم الافضل كما اعترف به حيث قال واوضح
 فلانا تفسيرها وايضا حال للاكرم الافضل فجعلته علما في الكرم والفضل ولا شك ان ايضاح المتبوع وتعيين
 فايه عطف البيان دون البدل **وذلك** ان يقول انه اخبار البدل في الآية وذكره فايدين الاول توكر النسبة
 بناء على البدل في حكم تكرير العاقل والثانية اشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتعيين صراط المسلمين
 ليكون ذلك شفاة لظواهرهم بالاستقامة على البصيرة وجه **والك** ولا خفاء ان **ال** تميز الفايد تميز مطلوبتان في الآية
 الكرم فوجب ان يختار فيما البدل لان الفايد الاول مختصة به واما الثانية فيحصل منه ايضا اذ قد يقصد
 ببدل الكرم نفس المتبوع وايضا كما سيأتي الا ان ذلك لا يكون مقصودا في عطف البيان وانما شبهة فتوكل
 على ذلك لا مطلقا بل اذا كان واردا في مقام يقصد فيه تكرير النسبة وايضاح المتبوع معا وهناك يتعين
 البدل ايضا ولا يجوز عطف البيان فضلا عن ان يكون احسن ولا بد من اعتبار هذا التقييد في المشبه به ليوافق
 المشبه ويتحصل به عطفه **في** لفظ المفتاح ايما الى ذلك الى ان البدل منه مسند اليه بحسب الظاهر والبدل
 مسند اليه في الحقيقة فان قال واما الحالة التي تقتضي البدل عنه فهي اذا كان المراد منه تكرير الحكم وذكر
 المسند اليه بعد توطئة ذكره والضمير في قوله عنه راجع الى المسند اليه فدل على ان البدل منه مسند اليه وقوله وذكر
 المسند اليه بعد توطئة ذكره على ان البدل مسند اليه والمبدع توطئة فكون المبدل منه مسند اليه بحسب الظاهر
 والبدل منه مسند اليه بحسب الحقيقة **وهو** الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه **وقد** يتوهم عكس ذلك
 فيما خاسمات البدل ويسمى ببدل الحكم من البعض ويقتل له بقوله **يُفَيِّدُ** الله اعظمكم وفندا يا سبحان طاعة
 الطلحات ونحو قولك نظرت الى القوم **فكان** الذكرك وانت تعلم ان ذلك اثبات بآية **فما** تحت غيبة **وقد**
 وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام **منهم** من فصل وقال الغلط على ثلثة اقسام غلط
 صريح محقق كما اذا اردت ان تقول جاءني حمار فسيتكلسا نك الى رجل ثم تداركته فقلت حمار
 وغلط نسيان ومولن تنسب المقصود فتجد ذكر ما هو غلط ثم تداركته بذكر المقصود فبهذا لا يقعان
 في فصيح الكلام ولا فيما يصدر عن روية وفطانه ولنز وقع في كلام فحقه الاضراب عن الاول المخلوط
 فيه بكلمة بل وغلط بدلا وهو لزم تكرير المبدل منه عن قصد ثم توهم انكر غلط وهذا معتمد الشواكثيرا
 مبالغة وتفتنا وشرط لن يرتقى من الادنى الى الاعلى كقولك منكم بذكر نك وان كنت معتمدا
 لذكر النجم تخلفا ففسك وتري انك لم تقصد التاكيد بالبدل وكذا قولك بذكر شمس وادعاء الغلط
 منها واطهران منها اياها في المعنى من التصريح بكلمة بل ولو ذكر لمر هذا مثلا لا يقع في كلامهم كان
 اولى **والفكته** فيه الايما المبدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة يقصد بالتبعية بخلاف

وقوله على الطلحات وهو اسم احد من بني النضير
 فان لا غلط في قوله منكم بذكر نك وان كنت معتمدا
 فكله اذا جعل القوم
 منكم بذكر نك وان كنت معتمدا
 منكم بذكر نك وان كنت معتمدا

المالك فان قلت ما فعل بقوله في المفتح واما الحالة التي تقتضي بيانها وتفسيرها فاما كان المراد زيادة
ايضا ح ما يخصه من الاسم فعلى قياس ما ذكر من الكثرة في البدل يكون اللفظ في عطف البيان مقصودا
بالتبعية وموافقا قطعنا في رفع هذا التوهم انه جعل الزيادة في عطف البيان محمولة على الماد جرة والعل
الغاية في ذكرها هي ان قدم ذكر التوابع على تكثير المسند اليه فكان كلامه بالذات في بيان توابع المعارف
ومع لا يخرج عن الصانع تالما قصدها فكون المقصود بعطف البيان فيها زيادة اللفظ والمصنف رحمه الله
ما قدم مباحث التكثير على التوابع اقتصر عطف البيان على ذكر اللفظ في زيادة اللفظ والتوكيد لما فيه
من التثنية والتكثير والاشارة **اقول** اراد تشبيه ذكر المنسوب اليه حيث ذكر اولها وجعلها ثانيا مفصلا
وتكرير النسبة بتكرير العامل كما يدرك على ذلك عبارة سيبويه ولاحقا واما قوله والاشعار فمرفوع
عطف على التوكيد اس فائدة التوكيد من وجهين والاشعار وقديري مجرور على معنى لئلا يتكيد في هذا
الباب من وجوه ثلثة واما في الاستحالة فلان المتبوع فيه يجب ان يكون يطلق ويراد به التابع نحو اعني
زيد اذا عجز عن ذلك **اقول** لم يرد ذلك لزيد في المثال المذكور قد اطلق على علمه مجازا كما يجوز منه صدر كلامه
بل اراد دلالة العجز قد ينسب الى زينة الظاهر وفيهم منه لزم المقصود نسبة الى بعض صفاته كما قيل العجز
شي من زيد لئلا يرد ذلك بعلمه في التفسير بسبب الكبر ارجا لا وتفصيلا قال بعض النحاة انما سمي بدل الاستحالة المتبوع
على التابع لانه في المثال المذكور بدل من حيث كونه والاعليه اجالا ومتقاضيها له بوجه ما حيث يبقى
النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر الثاني منتظرة له فيجب انما ملخصا لما اجاز في الاول مبيها لفظه في ذكر
ان نحو جاء في زيد غلامه اذ اخذ اوجاره بدل غلط لا بد لئلا يتوهم كلام ابن ابي حنيفة حيث اكتفى في
بدل الاستحالة بوجه ملائمة بغية الحكيم والخيرية فان هذا الاكتفاء يقتضي اندراج تلك الامثلة في بدل الاستحالة
بل صرح في شرح المفصل بان قوله ضرب زيد غلامه من بدل الاستحالة وفيه زيادة توضيح لهذا المعنى
ما نقله ليرد انه قال انما سمي بدل الاستحالة لان الفعل المسند الى المبدل منه يشتمل على البدل لئلا يتوهم
فان الاعجاز في الاسناد الى زيد لا يقتضي من جهة المعنى فانه لا يتجسس للوجه ووجه بل معنى فانه وكذا السلب
في سلب زيد فانه لم يسلب ذات بل شيء منه وكذا السؤال عن الشيء في قوله هو يسألونك عن الشيء
الحرام لا يفيد الا انك تسأل عن حكمه من احكامه بخلاف ضرب زيد غلامه فانه بدل غلط لان ضرب زيد مفيد
لاحتجاج الى شيء اخر وكذا قولك قتل الامير في وجه الدورية وكذا قولك قتل الامير في وجه الدورية لا يستلزم
مومن المبدل منه معينا بل يبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة على البيان للاجمال الذي فيه والاجال
في الاول منها اذ يفهم عرفا من قولك قتل الامير ان القاتل سيثاقه وهكذا حال نظائر هذا في الابدال

في عطف البيان

الثانية وتلخصه لزم الموصول فيها ان كان الى العلم الخاطب معين من حيث هو معين عند خلاف
الموصوف فان وجوب علمه بالنسبة الوصفية لا يقتضي تعيين الموصوف عند وانما الموصول مستعمل في ذلك
المعين اما لانها موضوعة للمعينات وصفا عاما واما لانها موضوعة لمفهوم كلي يستعمل في زيادة
المعينة والموصوف مستعمله مفهوم كلي لئلا كان مقصورا على معين فلو فرضنا تعدد مفردات الموصوف
ولم يسم الموصول كان قصدك علمه كان ذلك مستغنيا راعى المعين الذي هو المقصود بعينه ولزم
استعملت الموصوف كان مقصودك مفردا كليا ولم يكن لك حاجة الى نصب فريضة فلو فرضنا انك لا تستفاد
لم يكن متعلقا بالمقصور لوضوحه بل يافرا ذلك المعنى المقصود حيث لا يوجد خارجا لاف من معين
منها **قال** والاعياء الى وجهه الخ الى ان العلم لا يوصف بالاعياء كالارصاد في علمه **اقول** هذا الوجه
يعني استمدراك لفظ البناء ولزوال الاعياء الى وجه الخبر فان الخبر والوجه مخلصه وطرق متفاوتة
وليس ينافي اجناسا مختلفة يشا ربا يرا المسند اليه موصولا الى واحد منها فالاعياء الى ان الخبر
وجنه كما اعترف به حيث قال فان الاعياء الى الخبر المبنى عليه امر من جنس العصب فان قلت
لعله جعل البناء على المبنى وجعل اضافته الى الخبر للبيان على قياس احلاق ثياب كما ينبغي عنده
الى الخبر المبنى فان هذا مقتضى وهو مستغنى عنه لان الخبر وان كان موصوفا بانه مبنية لكن لا دخل
في الاعياء فان قلت الخبر مطلقا لا يوصف بالبناء بل الخبر المتأخر عن المسند اليه لان بناء شيء
على آخر يستدعي تقدم الآخر عليه كما يشهد به كلام السكاكي في تعريف المبنى السببي ولا يشك لئلا ياما
الى جنس الخبر انما يتصور مع تأخره وكان **قال** والاعياء الى جنس الخبر المتأخر قلت هذا قد يد
صح لا يندفع به شيء من التعسف والاعتناء كما لا يخفى في قوله الذي سئل الساماعيا الى ان
الخبر المبنى عليه امر من جنس الرفعة والبناء الى قوله ثم قد تعرض لعظم بناءه لكونه فعل من رفع السماء
الى البناء ارفع منها واعظم لان رفع هذا الكلام مشتق عن الاعياء بالمعنى الذي ذكره وفي التعويض
بتعظيم شأن الخبر لا لرفعة الاعياء لانه دخل في زيادة عظمة الخبر اصلا فكيف يجعل ذريعة الى التعويض
واما ان التعظيم من نفس الصلة بناء على تشابه آثار المؤثر الواحد واما لئلا يوصف الصلة تسمى
الى الخبر الموصول من جنس البناء او لا تسمى اليه فيما لا يتغير به حال التعظيم الا يرى انك
لو قلت بنا لنا بيتا من سلك السماء كان التعويض بتعظيم البناء باقيا على حاله ولا اعياء فيه
بالمعنى الذي ذكره قطعنا فغني اعياء الى ان طريق بناء الخبر عانى عن الخيبة والخسران وتعظيم شأن
شعيب **اقول** هذا صحيح لكن ليس ذلك الاعياء ذريعة الى تعظيم شأنه لبقائه على حاله قولنا قد خسر الذين

المعنى ظاهر من قوله في قوله تعالى انما الله غفار عليم فان اعراض الخاطب الى استفسار الخاطبة

على كونه انما اجاز في قوله تعالى انما الله غفار عليم فان اعراض الخاطب الى استفسار الخاطبة

ان قوله تعالى انما الله غفار عليم فان اعراض الخاطب الى استفسار الخاطبة

ان قوله تعالى انما الله غفار عليم فان اعراض الخاطب الى استفسار الخاطبة

ان قوله تعالى انما الله غفار عليم فان اعراض الخاطب الى استفسار الخاطبة

ان قوله تعالى انما الله غفار عليم فان اعراض الخاطب الى استفسار الخاطبة

ان قوله تعالى انما الله غفار عليم فان اعراض الخاطب الى استفسار الخاطبة

كذا ونحوه بل الذي استفاد منه تعظيمه ويتوسل به اليه هو نسب الحسن الى مكبريه وكذا هاهنا التصنيف
 مستفاد من عدم معرفة المص واهنا الشيطان من حسان من يتبعه ويحقق ذوال المجبة من ضرب
 البيت مهاجرة واما كون فالحكم الكلام مبني للفظين على خاتمة وهو موقوف فيما آخر الموصول وتبدل
 الجملة الاصلية بالفعليتين لئلا يكون مستفاد منها انما على حالها ويعلم قطعا ان مستند هذه الامور
 وذريعتها امور مشتركة بين الجزئين لا يخلف بالبعد والاشارة لان لكل واحد من خصوصية معتبرة وذلك
قوله والفاضل ان اخرج العلامة وقد تقرر في الفتح الوجيه في الاما الى وجه بناء الجزاء العلة والسبب **قوله**
 لئلا يفسر الوجه بما هو عليه وسبب لثبوت الجزاء اليه المبني على الامور التي هي في قوله الذي سمي ولذا في ضربت وانما
 فسر بما هو عليه وسبب لثبوت الجزاء اليه وبناؤه عليه امكن طرق في الحكم وكان لفظ البناء واقعا موقفا
 فان علة بناء الجزاء وربطه بالمسند اليه قد يكون علة لثبوت الحكم كما في قوله لئلا يفسر من سبب وزعم عبادي
 سيد حلون جنهم داخرن فان الاشتباك علة للدخول نفس الامر وسبب حامل وعلته باعثة للتكامل
 الى لسانه اليهم وبناؤه عليهم وقد يكون معلولا كما في قوله لئلا يفسر فان الضرب المذكور معلول
 لثبوت المجبة مع ان سبب باعث على ربط ذوال المجبة بها وبناؤه عليها وقد يكون غير مما حمله نوع ارتباط
 احبا بالمجانسة كما في قوله لئلا يفسر الذي سمي السماء فان سميها ولزم من علة الجزاء المذكور ولا معلول
 لكنه مجازي اياه وعلته حاملة للتكامل على ربط ذكر الجزاء واما بالمضادة كما في قوله لئلا يفسر الذين تروهم
 فان ظن اخوتهم ليس علة لكن الصرع شفاء غليلهم ولا معلول له بل هو مناف له بحسب النظام
 وسبب لبنائه عليهم وربطهم به لئلا يفسر البناء قد يجعل ذريجه الى التعظيم والاهانة والحمق والتبذير
 على الخطا بل المكال فان لم يشترط في البناء تقدم الجزاء عليه بل جعل مع الربط وجعل الجزاء مع المسند
 كان البين متنا ولا للبعد الاصل والفعليتين ولزم من ذلك ان المقصود ببيان احوال الاشياء ويصرف حال
 الفعلية بالمقاييس لكن علة تلك الاحوال مشتركة بينها **قوله** فان اصل اسمها الاشياء لئلا يفسر بها الى ما هو
 محسوس كذا في قوله عيان بحكم الامة والاولى لئلا يقال الى محسوس مشاهد ليجوز بالمحسوس المعقولة
 وبالمشاهد هو ما ادرك بالهوى بالفعل ما يدرك بالحواس وما من شأنه لئلا يدرك بالهوى لكنه ليس
 مدركا لعدم حضوره فان اشير بها الى ما يستحيل احسبه نحو ذلكم الله وكلما ما علمني ذلك او المحسوس
 غير مشاهد نحو تلك الجنة فلتصبيه كالمحسوس المشاهد **قوله** نصب على المدح او على الحال **قوله** في الحال
 في الحال مع الفعل المستفاد من اسم الاشياء او صرف التنبيه الى اسمها اليه او انبئ عليه فداو الاولي
 لئلا يجعل حالا مؤكدة ببناء على اشياء بدلا دعا وقوله من نسب شيئا جبرانا بيان لنسبه بعد ذكر

في قوله لئلا يفسر
 في قوله لئلا يفسر
 في قوله لئلا يفسر
 في قوله لئلا يفسر

علاء

حسيه **قوله** لئلا يفسر بقوله انما تارة منهم وقوله بغير الضمان والسم حال من نسب شيئا **قوله** وهو زائد على اصل
 المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشي ويوجب تصور ان كان **قوله** حث لانهم ارادوا بالزائد
 على اصل المراد المعنى الزائد على المعنى الوضع للفظ الذي عبر به عن المقصود لا المعنى الزائد على المعنى لفظا آخر يمكن
 ان يكون هذا المقام اذ ربما كان الزائد من المعنى الوضع لما وقع التعبير به فكيف يحذف المعنى الاصلية للالفاظ
 فان قلت لعله اراد لفظه من ان لا يدل بالوضع على ذات المسند اليه مع ملاحظة القرب واما لئلا يفسر المقام
 بدركها هناك بيان قربة فامر خارج عن مفهوم الوضع فقلت هذا جارء الالفاظ كلها فان ريد مثلا
 موضوع لشخص معين واما لئلا يفسر المقام قد يكون تعريفا للمخاطب فامر خارج عن مدلوله وايضا لئلا يفسر
 قوله وهو زائد على اصل المراد انما مستدركا في البيان **قوله** او تحفيرة بالقراب او تعظيمه بالبعد كما ان القرب نفسه
 قد يطلق على قرب المديته ودناءة المحل فقال فلان قربة المحل داني المديته والبعيد يطلق على ضد ذلك
 فيقال فلان بعيد المحل بعيد الهمة اجزاء الامور العقلية مجرى الامور المحسوسة كذلك قد يطلق ما يدل
 عليها على بعضها الاشياء على حد ينسب المعنيين هذا ما ذكر صاحب الكشاف والاشارة الى الشارح بقوله تنزيلا للبعد
 درجة ورفعة محله منزلة بعد المسافة او تفهم من تنزيله قربا لدرجة وضعه المحل منزلة قرب المسافة وكذا لئلا يفسر
 الامر الحقيقة لا يجمع على الناس بل يمكن قرب الوصول سهل التناول واقعا يميز اديهم واربهم والحقان سبب القرب
 ويستلزم بوجه ما هو الامر العظيم يتاخي عليهم ويبعد عنهم لجلالة ورفعة شأنه والعظم سبب البعد المحكي ويستلزم بوجه ما
قوله تنزيلا للبعد عن ساحة عز المحضورد الخطاب **قوله** يعلم ذلك انه قد قصد العظم بالقرب بان ينزل قربة من ساحة
 عز المحضورد الخطاب منزلة قرب المسافة فيعبر عنه بهذا القول بعربنا ما خلقنا من باطلا ويمكن لئلا يفسر الامر
 العظيم ورفعة شأنه لئلا يفسر اليه اليهم ويتطلب القرب منه والوصول فمن هذا الوجه يباين سبب العظم القرب المكاني
 ويستلزم الامر الحق من شأنه لئلا يفسر الناس اليه ويبعد عنهم عن هذا الوجه يمكن الحقان متباعدة
 للبعد المكاني ومستلزمة له **قوله** وقد ذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعد **قوله** قال بحكم الامة ومحور لئلا يفسر
 الى المعنى الحاضر اذا تقدم ذكر بلفظ البعد كما تقول ما لله الطالب الخائب وذكر قسم عظيم لافعال
 قال الله به كذا كذا يضرب الله للناس امثالهم مثرا يدرك له ضربا لمثل الحاضر المتقدم ذكره وانما جاز
 ذلك لان المعنى لا يدركه بالحس حقا بل بالية لثان حية فهو حكم البعيد والاعلى مثله لئلا يفسر بلفظ
 القرب فعال وهذا قسم عظيم فانه يكون خافرا ومذكورا عن قرب منزلة المشا من القرب بخلاف المعنى الثاني
 المذكور كالفرب فانه لو لم يكن مذكورا صار كالمشاهد وهو ملاحظة كونه غائبا صار كالبعيد ومحور في معنى
 الصوت على قوله لئلا يفسر بلفظ القرب قرب وكن محسونا الحال والغائب المعهود وكن اذا كان عينا قال بحكم الامة

الحالة

اليه

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان اللفظ لا يدل على الذات بل على ما في الذات من الصفات...
وهو الوجه الثالث في بيان ان اللفظ لا يدل على الذات بل على ما في الذات من الصفات...
وهو الوجه الرابع في بيان ان اللفظ لا يدل على الذات بل على ما في الذات من الصفات...

ولم يكن الكائن لما كان موضوعا لما كان له كذا...
والمتعارف من ذلك جعل اللفظ العنقلي كالحسية...
الى متقدم **الوجه الثاني** في بيان ان اللفظ لا يدل على الذات بل على ما في الذات من الصفات...
تبيين **الوجه الثالث** في بيان ان اللفظ لا يدل على الذات بل على ما في الذات من الصفات...
الموصوف في غير ذلك الاوصاف...
موصوف كان في ذلك...
الدال على العلم بخلاف الضمير...
والفرق بين اللفظ واللفظ...
من احاد وجنود الفرق بين اللفظ...
المفصل وانما يستقيم...
بجمله موضوعا للمادة...
لن علم الجنس...
كون الاستان...
لن علم الضمير...
فرو منها لوجه الحقيقة...
يا الى المعرف...
بدر الامكان...
كان الكلام...
الحقيقة...
في مواضع...
المضارع...
على التيم...
يعلم لن...
وعلم الجنس...

المختص

الضمير في العقل

مناه

مطلقا **الوجه الاول** في بيان ان اللفظ لا يدل على الذات بل على ما في الذات من الصفات...
اراد كبرير...
فان الكل...
بهم...
نظر الى...
ان يقال...
ان يشار...
ببدل...
في بدل...
في الاولين...
لانه اقرب...
بوجه...
باعتبار...
البلغا...
من غير...
واما...
مطلق...
فان...
لا فان...
من احد...
الى تعدد...
بباب...
يزيد...
بعد...
بذو...

الوجه الثاني

لا لغيره في الموضوعات

قوله

هذا هو الوجه الثاني
في بيان صحة
الاعتقاد في
الاعتقاد في
الاعتقاد في

بعد

في بيان صحة
الاعتقاد في

من التيقيد بالظرف لامن العطف ليس الكلام باعتبار تفصيل المسند اختصاره في الاحتمال وهو امر في ان
انما يقال **لا** ان هذا الاعتقاد انما حصل له نفي الحكم المحيى عز زيد لا قبله لان توجهه لغيره ايضا لم يحى انما نشأ
من نفي المحيى عز زيد للابسة بينهما على هذا لا يبعد لانهما لكان منها القدر الافراد وقطع الشك بينهما في عدم المحيى
الا ان الظاهر ان المسند انما قصد هذا القدر بعد توهم المخاطب اشتراكهما في انتفاء المحيى عنها لا في صدر كلامه **قوله**
واما ان يقال ان المسند انما جاء لبيان انما توجه ذلك انه يلزم من نفي لا يكون للابنات الذي بعد لكن فائدة يكون معلوما
للمخاطب لان نفي له فيه خلاف ما اذا استعمل لكن في قصر القلب اذ كل واحد من النفي والابنات هناك فائدة ظاهرة
وهو منقوض بقوله كما في زيد لا عمر في قصر الافراد لان المخاطب يعلم الابنات ويقره فلا فائدة فيه فان قيل
قد قصد بهذا التبيين على حال المخاطب في تقرير صوابه ونفي خطائه قلنا هناك يقصد هذا المعنى **قوله** وفي كلام ابن الحاجب
انه نفي عدم المحيى قطعا **قوله** ليس بكتابة المشهور ما يدل على ذلك ولا ما يوجه سوى انه حكم في نحو قوله كما في زيد لا عمر
بان لا اجازة في زيد ورق فلما وعنه ان لم يلفظك زيد وقع في غلط وسبق لسان ولم يكن انت بعد والاجاز
عنه ثم تراكم بقوله بل عر واثبت المحيى له وجعلت زيدا في حكم المسكوت عنه وهو فاقى تابعه وقد خرج بهذا المعنى
شاهد كلامه **قوله** واما اذا انضم اليه لا يخفى في زيد لا عمر **قوله** وذكر ان لا يرجع الى الاجاب المتقدم لا الى ما
بعد فيفيد نفي المحيى عن زيد ولو لا كان زيدا في حكم المسكوت عنه واذا اجيب على بعد النفي كقولك ما جاء في زيد
لا بل عر وافادت النفي السابق ويبقى ما بعد بل عر على الإطلاق المشهور بين الجمهور والمبرد فقام **قوله** وقيل يفيد
انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا **قوله** قال بذلك ابن مالك حيث زعم ان بل عر النفي كلكن بعد ويغفر من هذا الاطلاق
لعدم محيى زيد محقق بينهما كما في قوله ما جاء في زيد لكن عر وذهب اليه ابن الحاجب فيناحيث قال في محتمل انبات المحيى
لعموم محقق يفيد زيد ويحتمل نفي المحيى عن عر **قوله** على قياس الابنات **قوله** او الحكم متحقق في قوله او يجنبه متحقق **قوله**
هذا مع على ما توهمه من كلام ابن الحاجب في الابنات مع كما لزم من نفي ابنت المحيى عن المتبوع الى التابع يقتضى عدم
مجيبه قطعا كذا كسر في فية عنه الى تابعه يقتضى مجيبه قطعا والمنقول عن المبرد في الغلط في الحكم المعطوف عليه فيبقى
الفعل المنفي مسندا الى المعطوف كما نكر قلت بل عر في زيدا كما نكر في الابنات الفعل الموجب مسندا الى الثاني
فلا فرق عنده بين المنفي والمنفي كون المتبوع منزلة المسكوت عنه **قوله** واما على من ذهب الى المشهور ففيم ان كان **قوله**
وذكر ان الحكم المذكور في الكلام النفي ولم يفرق في التابع على من ذهب اليه ويمكن ان يشك في وقال الحكم هو المحيى
من حيث يعتبر سبعة اعم من ان يكون ابنا او نفيها فبينما شيب المحيى الى الاول نفيها ثم صرف عن الثاني ابنا
وجعل الاول في حكم المسكوت عنه واما من يقول ان المحيى منفي عن المتبوع ثابت للتابع فلا وجه للمر في قوله
قوله بل عر خارج عنه **قوله** وذلك لان مدلول اللفظ ثبوت الحكم لاحد ما مطلقا فان كان الاصل فيها المنع يستفيد

حكمه عند

التيقيد وعدم جواز الجمع والاستيفار الابهام وجواز الجمع بينهما **قوله** ويقويه ايضا ان الاصل يقال
المعطوف والمعطوف عليه لقلة العطف على سبيل التفسير **قوله** على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته
دون غير **قوله** فاصلة راجع الى ملاحظة من التميز والافراد كان قيل واما الفصل فهو لتمييز المسند اليه من غيره
المسند اليه الصالحة لكونها مسندا اليها بالابنات المسند اليه وهذا هو قصر المسند اليه وكذا تختصك بالعبادة معناه
تيزرك وتوردك من بين المعبودات بالعبادة فكيف العبادة مقصورة عليه وكذا قوله واحتضن المذوب
بواى مية المذوب عن المنادى بواى كمن والمحصورة بالندوب كذا قولك يصح تصبر برحمته من يشاء
وبالجور تخصيص شيى باخرة فمميز الآخر به فاما ان جعل التحصيل مجازا عن التميز مشهورا في الوصف حتى
صار كما في حقيقة فيه واما ان جعل من باب النفي بشارة المعنى فيلاحظ المعنى ان محاور كمن الباء المذكورة
صلة للمضمين في آخر فقال يخصك بالعبادة مثلا يميزك بها محصورا بك اياها **قوله** لا تريد ان البطل المعهود
ولا قصر جنس البطل عليه بالغة **قوله** اعلم ان قصر الجنس من الخ وادعاه له طريقان متقاربان احدهما ما عدا المقصور
عليه من ذلك الجنس بلح النقصان مبيحا لفظ معية من مرتبة ذلك الجنس والاحتفاظ بذكره يسمى به فيكون فيما عدا
ملحق بالعدم اكنا ان المقصور عليه ترقى الى الكمال الى حد صار معه كانه الجنس كله والى هذا اشار من قال
عند الاطلاق يفرق في الكمال ويؤيد ذلك مولنا براد بالجزء الموقوف لكونه محكوم عليه مسلم الاتصاف به معروفة
على طريقة قوله **قوله** والذكر العبد في طامى ان هذا الصفة وهذا المعنى من فروع التعريف الجسري كانه لو حظا ولا
وقوعه خيرا ثم عرف فصار تعريفه وحضوره في الزمن بحسب هذا الاعتبار لا بحسب معية هو معية في نفسه **قوله** واما ثانيا
فلان صاحب الكشف انما جعل هذا مع التعريف فائدة لامين الفصل **قوله** احاب ولا بان لم يقصد بقوله لا يعود
الحقيقة قصر المسند اليه على المسند كما توهمه ذلك لزام بل قصد به معنى دقيقا ليس راجعا الى العر ولا الى القصر
الجنس اذعا **قوله** ويذكر ثانيا بان هذا مع التعريف الذي في المفهوم وفائدة لامين الفصل والجواب ان طامى
لاختفاء به بدل عليه عبارة الكشف في بحرهما حيث قال بعد ما فصل فائدة الفصل كما نقل ومع التعريف في
المفهوم اما الدلالة على ان المتقدمين هم الناس الذين بلغوا انهم يفلحون في الاخرة او على انهم الذين لم يحصل
صفة المفهوم الى اخره واما المولى في التفسير عن **قوله** ان كلام الشيخ او لا اعني قوله ولا جنس البطل
عليه يدل بصرحة على لزوم هذا المعنى لا يصدق ليس فيه قصر المسند على المسند اليه ولا نزاع فيه لذلك المتوهم وكلامه
اخرا في قوله فانه لا حقيقة له ورا **قوله** ذلك يوم لزمنا ان قصر المسند اليه على المسند كما اوسم ذلك عبارة الكشف
حيث قال لا يعود ون ملك الحقيقة فاما نقله من كلام الشيخ لا يدفع ذلك التوهم بل يؤكد وتحقيق المقام لزم
المسند اذ عرف باللام تعريف جنس فان قصد الى لزم المسند اليه موكلا افراد ذكر الجنس فان ذكر الجنس

المسند الى

مطلوب
خصصت فلانا
بالذكر راجع
ملاحظة معنى
التميز والافراد

هذا هو الوجه الثاني
في بيان صحة
الاعتقاد في

هذا هو الوجه الثاني
في بيان ان
الشيء لا يكون
موجودا في
الزمان
والمكان
في نفس
الوقت

لم يثبت الا ان كان ذلك قهر المسند على المسند اليه اما حقيقة واما ادعاء ولز قهر الى انه غير ذلك الجنب ومقدوره
وليس مغاير الفهم مع آخر مغاير لمع العهد ومع قهر الجنب ومع ظهور الانصاف في هذا المعنى فيه وفي حجت
يكنز التامل عند كمال يقال بغيره ويكره ليس فيه دعوى قهر لا المسند على المسند اليه ولا بالعكس وفيه من المبالغه
ما لا يخفى على ذي مسكة فقول الشرح فان لا حقيقة له وراء ذلك معناه لتحقيقه ذلك دعي متحقق به وقد مر
بهذا المعنى في قوله في زعمه من بعضه وقول العلامة فتم الإشارة الى معنى الاتحاد وقوله لا يوجد في تلك الحقيقة
بأكبره فليس بعلامهما اذا دلالة على قهر المسند اليه على المسند وبطل ذلك التوهم فظهر من هذا المعنى الفرق
من فروع التوفيق الجنب ولز الحق ما يطبق عليه الناظر في الكشاف من لز اللام على المعنى ان لتعرف الجنب
المسمى بتوفيق الحقيقة كما انها على المعنى الاول لتعرف العهد فان قلت قول الشيخ وكيف ينبغي ان يكون
الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك وفيه يشعر بان المقصود دعوى الكمال فان الرجل اذا كان كاملا لا يكون
بكونه بطلا محاميا يستحق ان يقال البطل المحامي له وفي شأنه قلت يدفع ذلك الاشعار ما عقبه به من دعوى
الاتحاد وان حرج في دلائل الامجاد ينبغي دعوى الكمال حيث قلنا في ذلك هو البطل المحامي لا ينبغي ان يقال
علم ان كان ولم يعلم ان كان كما في زيد المنطلق ولا تريد ان يقرر عليه معنى البطل المحامي على انه لم يحصل
لغيره على الكمال كما زيد هو السباج ولا يقول طهركونه في هذا الصنف وكذلك تريد ان تقول لصاحبك ان
واراد بقوله وكيف ينبغي غاية ما يتوهم من الاتحاق وذلك بالاتحاد فان الرجل اذا اتحد بحسب من الصنف
وبحسب منها كان ذلك هو الغاية القصوى في كونه بطلا محاميا وكذلك اذا اتحد بحقيقة الاسد كان ذلك غاية ما ينبغي
اطلاق الاسد عليه والبلوغ في اثبات طباعته من جعله فردا من افراد الاسد كما في قولك زيد اسد ومن حصره في
حقيقة الاسد ايضا فان قلت وكذا ينبغي ان يكون ذلك هو البطل المحامي وزيد الاسد وما يليه من كلامه على معنى الوهم
والتقدم ولز تصور المتكلم في حاطره شيئا لم يره ولم يعلمه لم يجز به محرم ما علم قال وليس في ما غلب
على هذا الضرب الموصوف من الزين في ان يحكي كثير على انه قد مر شيئا في وجهك ثم عييت بالذي كقولك احوال الذي
ان ندعه للملحة فذكر ولز تعصب الى السيف يعصب وما ذكرته من لز اللام في البطل المحامي والمفكوك
والاسد لتعرف الجنب شيئا في معنى الوهم والتقدم فان مره الاجناس خصوص الاسد ليست امور موصوفة
مقدرة قلت انما اعتبر معنى الوهم والتقدم ببناء على لز دعوى الاتحاد ويزيد وجنس الاسد غاية ما اذا صوته
ذلك الجنب صورة ومثلته مثلا لا قدرته تقدير اولوا ذلك لم يحسن دعوى الاتحاد بل تقدم الوهم على
فضلا عن لز بيلقا بالقبول ولذا كان هذا المعنى عند المتأمل دايرا بين الاعتراف والانكار واما قوله وليس
شيء باغلب على هذا الموصوف فاشارة الى ان الوهم قد يجرى في غير ما نحن بصدده ايضا ومنه البيت فان الموصول

هذا هو الوجه الثالث
في بيان ان
الشيء لا يكون
موجودا في
الزمان
والمكان
في نفس
الوقت

قد لعمرو مقدار ما صون الوهم واجواه مجرى ما علم فهو من فروع العهد وقد قهر المسند اليه على المسند
على المسند قبلها اي ان حرك هذا الامن اعني بين الناس او افراد اي لا يشاكره والاشهر المشهور بها وليس كذلك
دعوى ذلك البطل المحامي والاسد والمفكوك لغوات تلك المبالغه وكونه مخالفا لكلام الشيخين فان قلت على
ما ذكرت في محقق المعنى الثاني للمفكوك لم يكن هناك قهر اصلا في فائدة الفصل قلت فائدة منها الدلالة على
ان الوارد بعد جلا صفة وتوكيد الحكم دون الحصر او قول كلمة محم مبتدأ لا فصل واما على المعنى الاول
اي العهد فهو مع ذلك بعيد ايضا حصر المسند في المسند اليه افراد اي لم يدخل غير المتقين في الناس الذين لم تكن
انهم يفلحون في الاخرة ولز ذمت المعنى الاول ايضا وان ما ذكره من لز الفصل بغير الحصر بيان لغاية
الفصل غالبا لا بيان فائدة في هذا الموضع كان مستبعدا جدا وابتعد منه لئلا يقال ما علمه في الآية على الوجهين
مبتدأ ما بعده خبر وليس فصل فيها بل في مواضع اخرى **والا** التقدم بان تقدم على نية التاخير كتقدم الجنب
على المبتدأ الى قوله وتقدم على نية التاخير **والا** الضرب الاول تقدم معنوي والفرق الثاني تقدم لفظي على قياس الاضافة المعنوية
واللفظية **والا** لانه المحكوم عليه ولا بد من حقيقة قبل الحكم **والا** ان اريد بالحكم وقوع النسبة ولا وقوعه فهو مسبق بتحقيق
المسند اليه والمسند معاني في ذلك من ضرورة لز النسبة لا يعقل الا بعد تحققها لكن لا يلزم من ذلك ما هو المطلوب اي
تقدم المسند اليه على المسند ولز اريد بالحكم المحكوم به فلا بد من تحقق المحكوم عليه في الزمن قبل الحكم نعم لما كان
المحكوم عليه موالذات والمحكوم هو الصفات كان الاول لا يلاحظ قبل المحكوم به واما ان يجيب ذلك فلما هذا ان اريد
بتحقيق قبل الحكم تقدمه في التعقل ولز اريد بحقيقة قبله في الخارج فلا نزاع فيه اذا كانا من الموجهات الخارجية الا ان
ترتيب اللفظ لتمام دية المعاني بحسب ترتيب المعاني في التعقل لا في الخارج فلا نسب في التعليل لئلا يعتبر التحقق
في الزمن بل انما يدل عليه الفعل المضارع **والا** قد يتقدم بالمضارع الاستمرار على سبيل التجرد والتفصيل بحسب المقامات
ووجه المناسبة ان الزمان المستقبل مستمر شيئا فشيئا فيناسب ان يراو بالفعل الدال عليه معني يتجدد على
خوه خلاف الماضي لا نقطه والجال بسرعة زواله وما يدل على لز المضارع اريد به مهربنا الاستمرار في السؤال
كيف غالبا انما يكون عن الاحوال المستمرة فاذا قيل كيف ينبغي ان يجاب نحو صهي او سقيم لا ينحوقا ثم اوقاعه الا اذا كان
لاحد من نوع استمرار **والا** واجب ايضا لانه لا يرد بالتحصيل منها التحصيل بالذكر **والا** الى المراد تخصيص
الاثبات بالتحصيل الثبوت **والا** لكن في بيان كون التقدم مفيد الزيادة بالتحصيل نوع خفا واذ ذلك
لان التحصيل بالذكر حاصل بالاتفاق تقدم المسند اليه او اخر غاية ما يقال بوجبه ان الضمير لو كان
مؤخرا لاحتمل خفوا ان يكون مسند الى غيره فاذا ذكر الضمير تحصيل الاثبات هم بعد هذا التوهم ولما تقدم
تخصص الاثبات مجردا عن ذلك الاحتمال فكان تخصيص الاثبات قد يقوس بالتقدم وازداد به

هذا هو الوجه الاول والثاني

لوقيل احد ما يتوالت التقوى لكان الظاهر ان المقارن كان القرب في الاستعمال على الامرين **ولا يخفى** ما فيه من التعسف
قول هذا القائل انما تعسف في توجيه اللفظ رعايا لجانب المعنى اذ لا يخفى ان تضييع الضمير وحده ولا يصير عليه تقرب
 ثم لم يزد في هذا المعنى لكنه شبه باختيار النصب على التضمين الضمير هو الاصل في العلة وشبهه بما في لغة
 كما ان تلوين التقوى هو الاصل في المحلول وعدم كماله بتمه له فاستند الاصل الى الاصل والفرع الى الفرع
قول قال المصنف اتبع عارف عن **الوجه** في بعض نسخ الايضاح معناه اتبع عارف عن عارف اي اتبع عارف
 المسند الى الظاهر عارف المسند الى المفسر كما ذكره **وقد** يري تقديم على المسند كما لا يلزم لفظ مثل وغير **القول**
 اعلم ان لفظ ملك مطلق عام معين اشهر بمثل المضاف فقال مثلك لا يتخلل ولا يتخلل ملك معن فلان لا يتخلل فليس
 الكلام في كناية في الحكم لانه مصرح به بل في الحكم عليه وليس فيه ايضا بعد بعض بذكر الانسان لان الكلام
 موجه بوجه بطريق الاستقامة دون الامالة الى عرض اي جانب ولز قصد وصف المخاطب بالمثل كان ذلك **اشارة**
 تعريضا بما اضيف اليه مثل لا بانسان غير المخاطب مماثل له اريد بلفظ المثل وقد يطلق ويراد به مماثلة مطلقا وهو **اشارة**
 واما ان جعل نسبة الحكم به اليه كناية عن نسبته الى ما اضيف هو اليه او الافعال الاول وهو اكثير الشارح **اشارة**
 كان مستوعلا على سبيل الكناية في الحكم وكان تقديم على المسند كما لا يلزم وقد كشف في الشرح عن هذا المعنى
 غلط في وليس في الكلام في تعريض اصلا لا بالمخاطب ولا بغيره وعلى التمام ومولود بريد بلفظ مثل المماثل
 مطلقا من غير كناية في النسبة لم يكن فيه تعريض بان غير محسن اريد بلفظ مثل لما مر ولا بالمخاطب ايضا
 الا ان يكتفى ما ذكره للعين وفيه بعد وقس على ما ذكر من الاستحالات على الوجوه الثلاثة لفظا غير واذا حققت
 ما قرناه ظهر لك انه اذا اريد بلفظ ملك او غيرك ان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل لم يكن هناك
 تعريف مصطلح غير المخاطب سواء كان ذكر الانسان معينا او مطلقا ولز جمل التعريض على غير المصطلح
 ان لم يكن في الكلام نوع خفاء كان موجودا في صورة التعيين كما يفهم من سياق كلام الايضاح دون
 الاطلاق كما يدل عليه قوله في قولنا ملك لا يوجد اذ لم يرد به معين قطعا واما قوله غيري جنى فيتمتع التعيين
 كما لا يخفى فظهر ايضا ان قوله من غير اشارة تعريض بغير المخاطب موكد الاستعمال على سبيل الكناية لا يقد
 لان كما فهم بعضهم وزعم انه لا بد من احدهما الاستعمال بطريق الكناية والتمثيل لا يكون هناك ارادة التعريض
 فلو كان مستوعلا بطريق الايضاح او الكناية وقصد بهما التبيين على انساين معينين لم يكن تقديمهما
 كاللزام كما اذا كان هناك من يدعي انه مماثل للمخاطب مع كونه بخلافه فيقول ملك لا يتخلل وعرض كان ليس
 مثله وفيه بحث لان الظاهر عند قصد ذكر المعنى ان لا يكون الاستعمال بطريق الكناية لان كون المخاطب
 غير بخلافه لا مدخل له في نفي المماثلة من ذلك لان بل يكون في ذلك نفي البخل عن كون مماثله وعلى الاخص

كناية

نحوه

امير

او صا فانه قيل فلان يتخلل ومثلك لا يتخلل فهو ليس بمثل لك اللهم الا ان تعسف المعنيين معا في نفي البخل عن
 المخاطب بطريق الكناية ونفي المماثلة بطريق التعريض ايضا لا معنى للتعريض بنفي القربة ولا انها تتماثل في المثلية
قول وقد يقدم المسند اليه المسور **الظاهر** ان الضمير المستند في تقدم راجع الى المسند اليه مطلقا ولا كلمة قد للتعليل
 ولز جعل راجعا الى ما ذكر بغير سياق الكلام كانت للتحقيق **اشارة** واما قال في الاول المستندة ومثلهما
 المستندة لا السالبة الجزئية بحكم **الحكم** العجالة الواضحة لئلا يقال لان مفهوم السالبة الجزئية صريح في الحكم
 عن بعض الافراد وذلك مخالف لنفي الحكم عن جملة الافراد ولكنه يستلزم لانه يحتمل ان يكون **اشارة** والاقر به
اشارة ان كان يكون عطف على آخرت واما كان اقرب لانه جعل عطف على داخل فان اخذ الدخول مطلقا لزم جعل الخاص
 قسما للعام وبه يتفق وكذا لزم الدخول بالتأخير لفظا او رتبة ولز تفسير بالتأخير لفظا فقط لزم حرفه عن قسما
 جعل الاخص من وجه قسما لصاحبه وفيه بعد ايضا وليس كذلك ان يقول تفسير الدخول بالتأخير لفظا وتخصر المعقول
 بالمقدم فلا محذور اذ يلزم من تعيينه ان يكون عطف على خلاف الظاهر مع لزوم مثل المعقول لا يتساوى ولو قيل ان الدخول
 التأخير عن اداة النفي لانه لم يدخل على الفعل الحامل في كلمة كل والمعول راق على اطلاقه بشهادة الامثلة المذكورة
 وبها صح عطف معمله على داخل ولم يحج الى تقدير فعل وكان اقرب من حيث اللفظ مع انه لا شك في المعنى وكان
 الثاني ارا تطبيق كلام المصنف على كلام الشيخ وبقاء الدخول في خبر النفي على اطلاقه فاختر العطف على آخرت
 بذلك التاويل فصار مجموع المعطوفين تفسير الدخول في خبر النفي في قوله الضمير عايد الى متعلق **اشارة** ان الكلام في نفي
 الرجل للبعد الذي كان اختيار بعضهم وزعم لز اللام منها كاللام في قوله ادخل السوق حيث لا عهد بينك
 وبين مخاطبك ورد كونها للجنس بقوات الابها المقتضوه في هذا الباب وبجواز تفسيره بريد مثلا وبجواز
 تثنية وجعه واجيب بان المراد هو الجنس ادعاء لا حقيقة فالابها ما في المعهود وصح تفسيره بمخصوص
 الرجلان **اشارة** ايضا واما نحو نفي الرجال فالمراد به جنس التثنية وجنس الجمع فلا اشكال لانه في اوله وجمع ثم عرف
 بلام الجنس وفي الخبر على الجنس زيادة مبالغة فياسب المقام **اشارة** عايد الى الجنس ايضا **اشارة**
 ولا يخفى ما فيه من التعسف اذ لان اختصاص المسند اليه بحكم يدل صريحا على مغايرته اياه فالمراد عن المعناه
 انه عبارة تعسف ظاهر وايضا تفسير كون الحكم بربوا بما ذكره هذا القائل خلاف الظاهر او ادخال الرفع في ضمير
 السامع **اشارة** لم يدخل بينهما حرف العناد لانهما متقاربان فان الاول ادخال الخوف ابتداء واكتفاء استزاد الخوف
 الحاصل **اشارة** حيث لم يقل انما لصاحب المسند على العالم بكونه **اشارة** هذا بين على مذهب الاخفش حيث يجوز ابدال
 المظهر من ضمير المكي والمخاطب بدل الكل من الكل بخوف المسكين مررت وعليك الكريم المعقول واستدل
 على ذلك بقوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيمة لا ريب فيه الذين خسروا والباقرن على الذين خسروا وصف

مع

اشارة

موجود

عنه

عن مقطوع موصوفه للذم اما مرفوع الجمل او منصوبه قالوا ولا يلزم لنكونه كل نعت مقطوع يصح اجراءه
نعتا على ما قطع عنه بل يكفي هناك معنى الضميمة كما في قوله بغير كبرية لمنه الذي جمع ما لا واستدل على
امتناع ذكر الابدال بان البدل ينبغي ان يغير ما لم يغيره المبدل منه ومن ثم لم يجر مررت بزيد رجل وبدل
الكلمة كما كان بدلا لولد الاول فلما بدل منه الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب وهما اعراف المعارف
كان البدل انقص من المبدل منه في التعرف فيكون انقص منه في الافادة لان مدلولها واحد وفي الاول
زيادة تعرف بخلاف بدل البعض والاشكال والخط فان مدلول الثاني في غير مدلول الاول واجاب
الاخفش عن ذلك بمنع اتحاد المدلولين في بدل الكلمة لولا اتحاد مدلولها كما كان اتحادها في الاول لا بدلا
عنه واتحاد الذات لا ينافي كون المبدل يغير فائدة زائدة كما في المثالين المذكورين فان الثاني في بدل
على صفة المستكنة والكلام دون الاول اما نقصان تعرف كما عن تعريف الاول فلا ينافي كما في ابدال النكر
الموصوفه عن المعرفة نحو مررت بزيد رجل عاقل اذ بكون افادة ما لا يغيره المعرفة ولنزاشتكت
المعرفة على فائدة التعرف الحق خلافا لغير النكر فان قلت هل يجوز لنكون العاصي صفة لصفة المتكلم
قلت اجازة كسائي وصف ضمير الخائب بخوفه مع لاله الاموال العور من الحكيم والجهمور على ان بدل
وجوز في الكشاف وصف ضمير المخاطب وادع عليه بعضهم بان الضمير لا يوصف كما هو المشهور واما ضمير
المتكلم فلا يبعد ان يقرن في الجواز بضمير المخاطب على قوله ولا يجره فيه نقلنا صريحا **والجواب** على ان ضمير المتكلم
البيان على العلوم العلمية **والجواب** انهم بعضهم الى ان الالتفات من حيث انه مشتمل على ثلثة هي خاصية التركيب
من علم المتكلم ومن حيث انه ايراد المعنى الواحد في طرق مختلفة في الوضوح من علم البيان ومن حيث
انه عن الكلام ويزينه من علم البديع والسجيا اورد في المعاني وفي البديع حصص هذا المثال من بين امثلة
السجيا لما فيه من الدلالة **والجواب** الدلالة موجودة في غير هذا المثال ايضا حتى ان كل قلب في الحان طروب فانه حكم
فيه بان فيه التفاتان وليس ذلك الا بان مقتضى النظام ان يقال طوبى الى فعله عنه وكذا قوله تذكرت في الذكر
توحيك زينا فانه اثبت التفات مع لزوم الرواية بقاء الخطاب الى غير ذلك فيعلم من ذلك ان الالتفات عند
ليس بشرط بان يكون مسبوقا بالتعبير بطريقة اخرى لان التصريح بان في قوله تذكرت التفاتا ادا على
هذا المعنى واما تصريحه بالالتفات في قوله ثابت سعاد فامس القلب مع دوا واخلفتك ابتغى الحق المواعيد
حيث فالتفت كما يرى حيث لم يقل واخلفته فففيه لزوم قوله فامس القلب في تقدير فامس قلبي فلا بد
على المقصود جدا مع ان اشتراط الشاعر بعبارة درجة في البهلافة وشهرت الايات التي هذا المثال
صورتها في باب الالتفات حيث بها صاحب الكشاف واحتوائها على نكت متشعبة كما استدل بها في المفتاح

ولما كان بعض لا يخرج عن تعسف مما يرجح تخصيصه بالذم **والجواب** لا نافع قطعا من اطلاقها تهم اليه **والجواب** انما ذكره في الالتفات
من الفائدة العامة يقتضي اعتبار هذا القيد فيه كونه على خلاف مقتضى الظاهر ويؤيد ان ايرادهم الالتفات في معناه
اخراج الكلام لا يقتضي الظاهر **والجواب** ان عينه عورا وعابره **والجواب** العوار بالضم والتشديد والعوض بفتح الميم
ويجتمعا في الموق اذا كان سائلا فان لم يسئل فهو رخص بفتحها ايضا يقال غصت عينه غصا ورخصت
رخصا وامضك الجرح امضا ضاى او جعلك وفيه لغة اخرى مضك الجرح ولم يعرفها الاصحى والكحل عيش
العين اي يحرقها فافهم هذا اخص من تفسير الجهر لايقال ما ذكره القوم من الفائدة العامة للالتفات
يدل على اعتبار هذا القيد اي كونه المخاطب واجدا في الحالين عند الجمهور ايضا ولنزلهم جوابه فلا فرق بين نفسي
وغيرهم بالخصوص لانه يقول تلك الفائدة انما هي بالنسبة الى السامع فلا بد ان يكون واحدا لفائدة الالتفات
نظريته لنشاطه ولا يلزم من ذلك نكر المخاطب في واحد لجواز تعدد مع وحدة السامع في اوجه كثيرة كما في كلامه
اقول وطلوح لهم مكان والطلح شجر عظام لها شوك ويذرح تحتها انواع والبشام شجر طيب الرائحة يستاك به **والجواب**
ووجهه من الكلام اذا نقل عن اسلوب الاسلوب في نظره **والجواب** ان هذا القيد في النقل التحقيق كما هو من غير الجمهور في
غاية الظهور وكذا في النقل التقدير كما هو من غير السكاكي بوجوده في الفائدة فانه اذا سمع خلافا ما رقيقه من
الاسلوب كان له زيادة نشاط ووفور رغبة في الاصفاء الى الكلام **والجواب** تنبيهه على انه اي ذلك الغير **والجواب** والصحيح
لن الضمير قوله على انه راجع الى خلافه وجعله راجعا الى غير ما يشترك في تومعه وهو ظاهر كما اخبرنا في فطنته
وقد صرح بذلك في المعنى حيث قال على من الجمل على الفرس لادم هو الاول بان يقصد الامير **والجواب** تنبيهه على انه اي ذلك
الغير **والجواب** ساق كلامه قياسا على ما سبق يقتضي انه اراد بقوله ذلك الغير ما يتطلبه من غير ما يشترك
مناك ويؤيد الاشارة بلفظ البعيد والصواب في الضمير قوله ان راجع الى الغير المذكور اخيرا فانه عليه
بمنزلة خلاف المراد هناك وقد صرح بذلك في المعنى حيث قال على من الاول والاليق بحالهم لنسيان الواعين النقص
لا عن السبب **والجواب** ان جعل قوله ذلك الغير اشارا الى الاخير بناء على ان ما مر من النقص في حكم البعيد ونقول
جمله على الاول صحيح معني ايضا فان بيان الغرض اول بحالهم وانفع بهم من بيان السبب واعلم ان صاحب
الكشاف لم يجعل من الاية من تلقى السائل غير ما يتطلبه **والجواب** ان السؤال فيها كان على الحكم والمصلحة
حيث قال فان قلت ما وجه اتصال قولهم ليس البتة بان تاتوا البيوت من ظهوركم بما قبله قات
كان قيل لهم عند سوالهم عن الاملة والحكمة في نقصانها وما قبله معلوم لكونه ما فعله الله عز وجل لا يكون الاحكام
بالغة ومصلحة ليعباد فدعوا السؤال عنه وانظروا في واجدة يفعلونها انتم باليس من البر في شيء قال ويحتمل
لنكون مستطاد ادا ما ذكرنا من الاملة موافق للجمع ذكر ما كانوا يفعلونه في الحج كانا من الناس من الانصار اذا ارجعوا لم يدخل

احدهم حايطا ولا دارا ولا قسطا طام **باب** في تقدير لزمك في التعليل سبهم في سواهم ولزم عليهم فيمكن من ترك
باب البيت ويدخل من ظهري لم قال وصنع واتوا الببوت من ابوابها باشر والامور من وجوهها التي يجب ان يباشر عليها
ولا يعكسوا والمراد وجوب توطين النفس في بطا القلوب على كل شيء افعال الله تعالى حكمه وصواب من
غير اختلاف شبهه ولا اعتراض بينك في ذلك لا يثبت عندنا في السؤال من الايمان بمبادئ الشك
يصح **بنا** على ما وقع في نسخ المتن ويوم في الصور فصعق لكن نظم التنزيل مرنا فخرج وفي موضع آخر
ونفخ في الصور فصعق قلت نعم ولكن فيما من الدلالة الى قوله والحكام بعد محمل نظر قد بدل عبارة الجواب
بعبارة اخرى من خبرها وان دفع النظر عنها وهي قوله قلت لا خلافا في اسم الفاعل والمفعول الى اخرى
لا يبال الى انسان منهم الحيواني **لا** يبال الى انسان منهم الحيواني كان الاب عيقا والام ليست كذلك كان الولد حيا
اي قول ضابطي من الحارث البرجمي يقال ضباب في الارض ضبابا اذا اختبأت فيها قال الاصمعي ضبابا لصيق بالارض
ومنه سمي الرجل ضبابيا والبرجم قوم من عثم وقال ابو عبيد بن خنيس من اولاد حنظلة بن مالك بن عذرة ومن تميم
يقال لهم البرجم ومن في الاصل المفصل الوسطى من الاصابع واحدا برجمه **وقبار** اسم فرس قتل جده ومن اسم علامة
كما يقال لبيت زيدا قام وعرو منطلق في عطف الخبرية على الاثنية وتصح بحجة بانه عطف قصبة على قصبة تكلف
مستغنى عنه وكان سهو من قلم الناسخ والصواب لزيد اقام **ومنها** الجاث لا تحمله المقام **كانها** ارشاد الى
بيان طرح به الوجه الاول على الاثنية والى بيان ان قوله لغريب على يجوز ان يكون خراجا عن قياسه ويكن
المحذوف خراجا كما جاز ذلك في مثل لزيد وعرو منطلق والى بيان انه اطلع لغير خبر الا في وقد رلقا في
فان جعل من عطف المفرد فمثل ان بقدر مؤخر عن قوله لغريب ليلزم تقدير المعطوف على المعطوف عليه
المعطوف واذا جعل من عطف الجملة على الجملة فان قدر الخبر مقدم فالزم تقدم المعطوف بتمامه على بعض
اجزاء المعطوف عليه ولزم قدر مؤخر الزم تقدم بعضه على بعض والمجوز في جميع الصور ثبوت التاخير كما سنشير
اليه والى بيان ان صاحب الكشاف لما قطع بالاية بالوجه الكافي ولزوا في الصواب يكون محتمل لزمك في اعتباره
للاعتناء الى غير ذلك مما يظهر بالتأمل الصادق في الاية الكريمة **وان** السفر او مضاهلا **ان** جعلت في استماعه
ظرف بمعنى الوقت جعلته بدلا من السفر في السفر زمان مضمينهم ولزم جعلته ظرفا بدلا من قوله السفر
والحق **واحد** وجملة على حذف المبتدأ **وذلك** لكون الخبر في فعله المسمى منسوب اليه كما في حال المصدرية
فانك لو قلت ام عذرة ام عذرة وعذرة **ام** على الاول فالتاقي لان الجملة الواقعة بعينها بعدام والهمزة
اذا اختلفت كانت احدهما اسمية والاخرى فعلية بخلاف ام عذرة وعذرة **ام** عذرة وعذرة **ام** عذرة وعذرة
وهو خبر الاخرى سواها ثمانية عشر في خبر عذرة وعذرة **ام** عذرة وعذرة **ام** عذرة وعذرة **ام** عذرة وعذرة

اقول صح

عندك

منفصلة بلا خلاف **واما** الكافي لظاهرها كونها منقطعة لان الجملة الواقعة بعينها اذا كانتا فعليتين من غير
زيد **ام** عذرة وعذرة **ام** عذرة وعذرة **ام** عذرة وعذرة **ام** عذرة وعذرة **ام** عذرة وعذرة **ام** عذرة وعذرة **ام** عذرة وعذرة
ام عذرة وعذرة ولم يكن هناك اختلاف بين الاسمين في تقديم الخبر في احدهما دون الاخرى كما في مذهب المالين
فالاولى لزما في هذه الصور الثالث منقطعة كما ذكر بقوله لانك تقدر **ام** عذرة وعذرة **ام** عذرة وعذرة
ام انتم صامتون في هذا اختلاف الجمليتين فيه مع كونها متصلة للام من الالباس بالمنقطعة **جملتان** من غير
في احد الجوان **ام** عذرة وعذرة **ام** عذرة وعذرة **ام** عذرة وعذرة **ام** عذرة وعذرة **ام** عذرة وعذرة **ام** عذرة وعذرة
زيد **ام** عذرة وعذرة **ام** عذرة وعذرة **ام** عذرة وعذرة **ام** عذرة وعذرة **ام** عذرة وعذرة **ام** عذرة وعذرة **ام** عذرة وعذرة
منفصلة لا غير وجوز الشيخ ابن الحاجب والاشتراف لان المفعول الذي هو مفعولها المتأخر من جزموا بكونها
صوتها وتروى في التفسير زيد **ام** عذرة وعذرة **ام** عذرة وعذرة **ام** عذرة وعذرة **ام** عذرة وعذرة **ام** عذرة وعذرة
ان الهزة منقطعة بناء على انه يتغير ظنك عنده الى ان ليس عندك فاهرب عن الاول وسالت عن الثاني ولو جازت
متصلة لم يكن لزيد **ام** عذرة وعذرة **ام** عذرة وعذرة **ام** عذرة وعذرة **ام** عذرة وعذرة **ام** عذرة وعذرة **ام** عذرة وعذرة
ولا يجوز الاستفهام لانها ليست بالمتصلة الا اذا كان الاستفهام بغير الهزة فان الهزة المتصلة مع مثل
خوفك لزيد **ام** عذرة وعذرة **ام** عذرة وعذرة **ام** عذرة وعذرة **ام** عذرة وعذرة **ام** عذرة وعذرة **ام** عذرة وعذرة
مثل ما وليا لزيد **ام** عذرة وعذرة **ام** عذرة وعذرة **ام** عذرة وعذرة **ام** عذرة وعذرة **ام** عذرة وعذرة **ام** عذرة وعذرة
ام عذرة وعذرة **ام** عذرة وعذرة **ام** عذرة وعذرة **ام** عذرة وعذرة **ام** عذرة وعذرة **ام** عذرة وعذرة **ام** عذرة وعذرة
لكن المكاداة احسن وانما يتقصد في نقل هذه المباحث منها دفعا لدغة دغة المتكلم الناصية مما نقله الى روح
لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت فرض من الشرط والمجاز يكون جوابا عن سوال محقق **فيه** لعل بان
السؤال في نظم الاية ليس بمحقق وانما يصير محققا اذا وقع ذكر المقدربان نسا لهم فليجيبوا ولما كان في الاية
فرض محققا ذكر فيها على طريقتهما اذا حققا وانت تعلم ان القرينة هي ذات السؤال ومن محقق في الاية وهذا
هو المراد بقولهم لسؤال محقق لا كونها سوالا وهو المفروض المقدربان فافرق بين نظمها وبين ما اذا سئلوا
فاجابوا في كون السؤال الذي هو القرينة محققا وانما الفرق بان اتصاف السؤال والجواب بالسؤالية
والجوابية مفروض في الاية ومحقق هناك **والجواب** ان حمل الكلام على جملة ادلى **بذلك** الزمان يتحمل
على كونه لفظا وتوقيته على مطابقة الجواب للسؤال يكون كل منهما جملة اسمية خبرا جملة فعلية والتطابق
بينهما امر مبهم عندهم كما هو جوابه فماذا صنعت فالحمل على جملة اولى **واما** قوله ولزوا في الصواب عند عدم الخذف

بكونه

جمله فعلية فصحى لكن الكلام في الحكم الباعث على ترك المطابقة المهمه والحق في الجواب ان يقال ان السؤال جمل
اسميه صورة وفعله حقه بيان ذلك ان قولك من قام اصله اقام زيد ام عوام خالدا الى غير ذلك لا يزيد
قام ام عوام خالدا ذلك لان الاستفهام بالفعل اولى لكونه متغيرا فيقع فيه الابهام ولما اريد الاختصار
وضع كلمة من دلالة اجمال تلك الذوات المقصود هناك ومتضمنة لمحتمل الاستفهام ولهذا التفسير وجب
تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية لا صورة لغرض تقديم ما يدل على الذات في الحقيقة على فعلية
فتبين بايراد الجواب جملة فعلية على اصل السؤال فالمطابقة حاصله حقيقة ولم يترك ذلك التسمية الا اذا منع
منه مانع كما في قوله مع قل الحق ينبغي فان قصد الاختصاص مدهنا اوجب تقديم المسند اليه واما قوله مع قل من يحس
العظام ومن يعين قريحها وقوله به من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم فقد ورد على
الاصل اذ لا مانع فيهما من كذا حتى يقال وقيل فيك ما يصل ويقال **ب**سلامة عن الحذف والاضمار **ق**د يقال
اذا كانت القرينة على الحذف والاضمار وكان معنى الكلام منصبا اليه بحيث لا يستلزم على احد كما في المثال اذا كان
الحذف والاضمار ركبا للمعنى بتقليل اللفظ كما خرج به السكاكي مباحا الاستيناف في هذا الوجه كان من محسبات
الكلام ومرحاة على خلافه اما قوله القتل انفي للفعل فليس الحذف فيه مسلكا ثابتا في الظهور وانصبا في نحو
الكلام اليه فلذلك يرجع عليه قوله مع وكلم في القصص حواء يسلمة عن الحذف **د** لان القرينة انما يدل على نفس
المسند **هـ** الى لا على قصد التبع لان كونه المسند في نفسه مباحا لا يصح قصد به التبع لادل على قصد اذ بما يرد مجرد
اثبات المسند اليه **و** فيخرج ما يفيد التقوى حسب السكاكي **ز** لم يرد به خروجه عن غلبة الاثر في المقصود اذ خاله
فيها وخرجه عن القيد الذي اضيف اليه لعدم افعاله التقوى فيدخل عدم افعاله التقوى بل يفيد خله
في ذلك الضابطه ولو قال فيدخل اي لا عدم افعاله التقوى لكان اظهر في المعنى نسبيا وكلامه لكنه انما
يعرض لخرجه عن الاقافة خوفا لما يتوهم من انه بواسطة اقادة تقوى الحكم بالتركيب يندرج في
اقادة التقوى ويخرج عن عدم ما يرد عن الطائفة ايضا **ح** وانما لم يقل مع عدم قصد التقوى **ط** حيث
قال واما الحالة المتضمنة لافراد المسند فهي اذا كان فعليا ولم يكن المقصود من نفس التركيب
تقوى الحكم واما قوله ليشمل صورة التخصيص فهو على ما يقتضيه سوق الكلام لتعليق لقوله وانما
لا يقل فيكون المعنى انما قال مع عدم افعاله التقوى ولم يقل مع عدم قصد التقوى ليشمل ما ذكر من صورة
التخصيص ويدل على ذلك قوله فيما بعد فعدم افعاله التقوى اعم من عدم قصد التقوى وهذا هو
من طعيان القام فان افعاله التقوى من قصد التقوى فكيف عدم افعاله التقوى اخص من عدم قصد
التقوى فيخرج به صورة التخصيص فلا يرد نقضا على ما ذكره المص في افراد المسند كما يرد على السكاكي وربما

اعلم

المتن

يتوهم لافراد قوله ليشمل ارجع الى عدم قصد التقوى اي لم يتركه لكونه ملاما ودفوعا ملاما وقوله
ليشمل اي من هذا المعنى عند من له ذوق سليم وقد سوه ايضا انه قد يدل على بلطف في لفظهم باخص
ينبغي لزيد ليشمل بقولنا يخرج فيستقيم الكلام لكنه يفيد ضرورة تكرار الاستدلال في بيان المقام
لثبوت الى ذلك حيث قال فنظم الكلام بالاعتبار الاول وهو ان يجرى على ظاهره بان يجعل انما مبتدأ
وعرفه خبر لا يفيد التقوى الحكم ولا اعتبارا لكتا وهو ان يجرى رانا مؤخر انما يقدم فيفيد التخصيص
فان تركه كحرف الاقافة في التخصيص يثير الى انه بالاعتبار الاول وكتا يفيد التقوى ايضا **ق** وقد عرفت ما فيه
د اشارة الى ضد هذا الجواب وهو ظاهر الحق لئلا يقال ان المقصد مطلقا يتناول المقصد بالذات والمقصد
بالشئ وح يخرج صورة التخصيص عن قوله ولم يكن المقصد من نفس التركيب تقوى الحكم لان التقوى
فيما مقصود بها فان قلت ربما قصد فيها التقوى اصلا لا قصد اولا لتبعها قلت في لا يفيد التقوى قطعا
ولا يوصف التركيب ايضا بكونه مفيد له لان الكلام في افعاله مقصود بها معتبرا في عرفهم فلذلك لا ينبغي ان التركيب
غير البلفا خواص **هـ** كما يمكن مفهومه محكوما به بالثبوت **و** هذا على قوله بالثبوت بدل الاستحالة كما يتكرر
العامل اذ المعنى بثبوت **ز** لكن هذا غير مفيد **ح** اجيب عن ذلك بان كمالنا للجد من حيث هي الى زيد
بل لا انطلاق مثلا في نفسه مسند الى الاب ومع تقييده به مسند الى زيد واما المجموع المركب من الاب
والانطلاق والنسبة الحكمية بينهما فام مسند اليه والتركيب يكون زيدا مطلقا ابوه مانه منطلق الاب
واما قوله من الخبر هو الجمله براسه فمن الاتساعات التي لا يلتبس معاينتها في بقوله قوله المسند الفعالي
ما يكون مفهومه اي اراد به ما يكون مفهومه في نفسه من غير انتسابه الى شئ محكوما بثبوت المسند اليه
او انتفاء عنه والذي يدل على ارادته ذلك انه جعل المسند الفعالي مقابلا للمسند السببي وفسره بما يكون
مفهومه مع الحكم عليه بانه ثابت لشيء مطلوب التعليق بغيره وسياق تفصيله فلا يرد المسند السببي
على تفسير الفعالي كما يشرحه ولا مجموع الجمله لان المعنى مسند يكون كذا والمجموع ليس مسندا حقيقة
بل المسند الحقيقي موالا لانطلاق في نفسه نظر الى الاب ومع تقييده نظر الى زيد كما مر نعم يرد على السكاكي
انه يلزم على هذا التركيب مسطلق زيد منطلق ابوه خارجا عن المسند الفعالي **ط** فلما بطله افراد
المسند مع انه مفرد قد اخرج عن المسند السببي فكيف واسطة بينهما وقد كلف بعضهم لادراجه
في الفعل وقال المسند الفعالي ما يكون مفهومه اي في نفسه من انتساب الى غيره انتسابا جليا
محكوما بالثبوت لمسند اليه والانتفاء عنه ولا يخفى انه تحسف بعيد فهمه عن عبارته في تفسير
الفعالي **ي** وعلى هذا كان السكاكي لم يحل نحو زيد مطلق ابوه مسند سببيا **ق** ولما لا يجعل كونه المسند سببيا

اقول

اقول

مطلقا موجبا لكون المسند في الكلام جملة بل يستثنى منه نحو زيد مطلقا **ابن** ويمكن ان يفتقد بانه جملة مطلقا
ابن لا طائل من هذا التفريق لانهم جعلوا كون المسند سببيا احدى ضابطي كونه كون المسند جملة حيث قالوا
واما كونه جملة فالتقوى او كونه سببيا فلا بد ان يعرف او كونه سببيا حتى يتوصل به الى معرفة كون المسند في
الكلام جملة وما ذكر في نفس يقتضي ان يعرف او لا كونه جملة حتى يعرف كونه سببيا وقال صاحب
الفتاح **ابن** كون المسند سببيا كما يدل عليه خبر **ابن** ان يكون سياق كلامه ايضا حيث قال واذا كان
المسند سببيا وانما عرف **ابن** قسم من السببي على حدة ولم يكتف بالاول لعدم تناوله نحو انطلق **ابن** لا البناء
يقتضي بقية المسببي عليه الذي هو كماله ساس فلا يصدق على نحو انطلق ان يمتنع على **ابن** ولو بدل البناء
بالاسناد او الحكم وقيل مولد كونه مفهوم المسند مع الحكم بثبوت بشي او انتفاء عنه مطلوب
التعلق بغيب لشم الغيبين معا لكنه يدخل فيه نحو منطلق **ابن** ولو قيد المسند بكونه فعلا او شيئا
ابن منطلق فلذلك قد ورد في اشتراط ان يكون المسند فعلا لا ينجز نحو منطلق **ابن** ولا يخفى انه سببي
والا لكان المناسب ان يقول واذا كان المسند فعلا وايضا لا يحتاج في هذا بطله افراد المسند الى قيد بالثبوت
نحو انطلق **ابن** لان المسند مضاف اليه ليس فعليا كما حققه وليس المقصود من نفس التركيب معنى الحكم
فلا بد من اخرجه بقيد آخر ويمكن ان يقال في قوله **ابن** هذا الوجه بعيد ولا يقبله طبع سليم على المعنى
ان معنى **ابن** لا يكون بل لا يبعد عن بعد امثال ذلك من التاويلات النحوية المصيرية للكلام الذي قيل من
منزلة كثر الملح الطعام **ابن** وكذا يكون المسند سببيا مع ما يدل على المسند الذي مفهومه كذا وما ذاك الا الجوز من
حيث **ابن** وهو الزمان الذي قبل زمانك **ابن** انما يعبر عن فيقال كلمة قبل ظرف زمان فيلزم ان يكون السببي
ظرفا لنفسه وان يكون للزمان زمان اخر من ظرف له وكذا كثر في حال على زمان مستقبل فيلزم ان يكون
وجه المستقبل والمستقبل ويدل على ذلك خبر **ابن** فيقول **ابن** من قبل من كان كثر من الحال والمستقبل
ما خلفه تعرف الآخر وهكذا يدقق في امثال قولهم تقدم الزمان الماضي وسياق الزمان المستقبل والحق
انها مناقشات وافية لان هذه التعريفات تبينها في غيرهم اهل اللغة منها ومن تلك العبارات ما هو المقصود
بها ولا يخطئ بهم شيء مما ذكره اما التدقيق فيها فليس تفاد من علوم اخر لا حظ فيها جانب المعنى دون
القواعد اللغوية المتبينة على الظواهر **ابن** وبعد الجوز وحدود يقتضي تحدد الكل وحدوده **ابن** هذا انما يدل على
لزم مجموع مفهوم الفعل المركب من الزمان وغير متجدد حادث بحدوثه الذي هو الزمان وليس
بمقصود وانما المقصود بحدوث المسند الذي هو الحدث وما ذكره لا يدل عليه فان بحدوث الزمان لا يستلزم
بحدوث ما يقارن به بل المقارن للزمان الماضي مثلا جاز ان يكون الزمان محمدا واحدا ثانيا فبذلك يكون

ابن

يقول
وذكر ان
المبتدأ من
الجملة على
ذكر انما يدل
ان المسند

مستوعبا لعمومه والصواب لزوم دخول الزمان الذي من شأنه التقوية مفهوم الفعل يوزن باعتبار التجدد في الحدث
وذلك لان المناسبة بينهما اكثر واعتبار الاقتران على هذا الوجه اولى والنسب بين الدليل على اعتبار الحدث
في المعنى التي يدل الافعال على اقترانها بازمته مخصوصه مولد اصل اللغة يفهمون منها ذلك فيفسرونها به
وما ذكر من الايدان بيان منسبها وابداء باعثة لا دليل مستقل على المطلوب لذلك قال السكاكي الفعل
موضوع لافعاله التجدد ودخول الزمان في مفهومه موزن بذلك فتأمل واذا استعملت الافعال في
الامور المستمرة كتقولك علم الله ويعلم الله كانت عبارات من هذه الجملية هذا اذا اريد بالتجدد والحدث
كما اشار اليه وما لا يرده التجدد والتفصيل ثباتا فالصحيح انه ليس في هذا خلا في مفهوم الفعل وضعا
بل يفهم من خصوصية الحدث واقتضاها المقام وقد يقصد في المضارع الدوام والتجدد وقد سبق حقيقة
بل لا افاقة الدوام والنبوت **ابن** الاسم كعالم مثلا يدل على ثبوت العلم الذي حكم به عليه وليس فيه معرض
لحدوثه اصلا سواء كان على سبيل التجدد والتفصيل او لا واما الدوام فانما يستفاد من مقام المدهج والمبالغة
لامر جوه اللفظ فان قلت قد ذكر الشيخ بن الحاجب ان اسم الفاعل يدل على الحدث دون الصفة المشبهة
قلت قد ورد في الفتاح ان نحو زيد عالم يستفاد منه الثبوت صريحا بناء على ان اصل الاسم صفة او غير صفة
الدلالة على الثبوت وقال الشيخ بن عبد القاهر لا تعرض في زيد منطلقا لكثر من اثبات لانطلاق فعلا كما في
زيد طويل وعمر قصير وجعل المبدء في الصفة المشبهة مندرجة في اسم الفاعل واما فرقه بين حاسن وحسن
وصانق وضيق فقد يوجب بان اسم الفاعل لما كان جاريا في اللفظ على الفعل جاز ان يقصد به الحدث
معهودة القران دون الصفة المشبهة لاذ لا يقصد بها وضعا دون وضع الامر والنبوت والدوام معا فحققت
المقام وقد يتكلف للصح بين الكلامين بان من قال يدل على الحدث اراد به ثبوت مطلق ومن قال يدل على
النبوت اراد به ثبوت التجدد والتفصيل لقرينه ايراد مقابله وهو اخص منه ونفى الاخص لا ينافي ثبوت الاعم
والظاهر ان المراد بالتجدد هناك مطلق الحدث فان الفعل لم يعتبر في مفهومه وضعا والتجدد والتفصيل
شيئا فثباتا كما مر واما قول الشيخ ومع زيد منطلق ان الانطلاق يحصل منه جاز او هو بوجه
فينبغي ان يحل على المضارع قد يقصد به هذا المعنى سلف لان جعل ذلك محبة في مفهوم الافعال
وضعا مستبعد نظر الى الماضي والى الافعال التي يقع آتيا ويستمر زمانا الا ان يرد على استعمال صيغة
الفعل في تلك الافعال مجازا كما في غير الحادثة **ابن** اشار الى ان مستثنى من هذا الحكم **ابن** يعني ان خبره كان شبيهة
بالفعل ومندرج في نحو الا انه ليس قيد للفعل وبثبوت بل الامر بالعكس لان الفعل الذي هو
صوت قيد للخبر الذي هو مندرج حقيقة وايضا وضع الباب ذكر اول ان الاسم والخبر باب كان مبتدئا

الذخيرة الدافع برفق
سواء في الصحاح

اقول

قوله

ووجه عسب الحقيقة والمعنى والنطق كان ويكون ونظائر مما عتدله طرف وقع فيه ذلك الخبر الذي هو المسند
في الحقيقة فيكون الأفعال قيودا للأخبار وتأثيرا من الأخبار متصفاً بمعنى تلك الأفعال ولا شك في أنها
مقيدة لموصوفاتها فيكون الأفعال مقيدة للأخبار ولعل عرضه من إيراد الوجه الثاني مع خفاءه واهتماماً
عنه نظره من الأول لئلا يمان معنى ما قيل من لزوم الأفعال يدخل على الجملة المسمية لا عطاء الخبر
حكم معناه ما وقده بنى بياض على نفس ما عرفت حيث قيل الأفعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة
وراد على التعريف قد ابتغا لغيره فقال على صفة غير مصدر ذلك الفعل احتراز عن الأفعال التامة فإنها وضعت
لتقرير الفاعل على صفة من مصدره ولا حاجة إلى هذه الزائدة لأن المتبادر من قولك هذا اللفظ وضع لذلك
المعنى موضوع له لانه جزف والأفعال التامة موضوعات لصفة وتقرير الفاعل عليها معاً والأفعال الناقصة
موضوعات لتقرير الفاعل على صفة فيكون الصفة خارجة عن مدلولها فيلتزم من منطق عليها ومن التامة وقوله
أي تلك الصفة متصفاً بمعنى تلك الأفعال مع قوله وهذا معنى قولهم إنما لا عطاء الخبر حكم معناه ما يقتضيه
يكون لفظ حكم مستنداً وجعلنا في معنى ما يتأخر لا يرفع في ما يوجب به زماناً معناه صامداً للأفعال
وخبره لا يتصف بالانتقال بل يكون منتقلاً إليه وهذا معنى متفرع عن الانتقال فهو حكمه فقد أعطى خبراً
حكم معناه وكذلك معنى كان في قولك كان الله على استمدار الفاعل على العلم فيكون الخبر صفة مستنداً عليها
فقد اصف الخبر بحكم الحكم وقوله فإن المعنى في هذا المثال حكم الانتقال لا في الحال التي انتقل إليها يوافق
ما ذكرناه من قوله أنه متصف بالقيام المتصف بالكون إلى الحصول والوجه في الماضي وقوله أنه
متصف بالمعنى المتصف بالصيرورة أي الحصول بعد لزوم يمكن في الماضي أو بحقيق هذا الكلام على هذا الوجه
من نقايص المباحث قول اسماء أو لا عتبقاً ولأننا من النقائص وهذا يخرج منه لما قدمناه إليه ولا طائل حته
إذا كشف عطاء وبياناً للخبر إذا قيد حكمه زمان أو قيد آخر كان صدقه بتحقيق حكمه في ذلك الزمان
أوسع ذلك القيد وكذبه بغيره فهو واداً لم يقيد صدقه بتحقيقه في الجمل وكذبه بمقلد بل قد أقلت
أخبر زيداً وأردت الاستقبال فإن تحقق خبرك أياً في وقت من الأوقات المستقبل
كان صادقاً والافكا ذبا وكذلك إذا قلنا أخبر يوم الجمعة أوقايماً فلا بد في صدقه من تحقق
خبرك أياً وتحقق ذلك القيد معه فإن لم يضر به أو ضربته في غير يوم الجمعة أو في غير حاله
القيام كان كاذباً وكذلك إذا كان القيد محتجاً كقولك أخبر في زمان لا يكون ماضياً ولا يكون
ولاستقبالاً فإن الخبر يكون كاذباً وبالجملة انتفاء القيد سواء كان محتجاً أو غير محتج بوجوب انتفاء
المقيد من حيث هو مقيد كذا خبر يدل عليه وكيف لا وقولك أخبر يوم الجمعة قايماً مستقبلاً

بني به
إلى الأفعال

ان ذلك المعنى صحيح

لما ذكره

عند

أول خبر

أقول

على وقوع الخبر منك عليه على كونه الخبر واقفاً يوم الجمعة أو مقارناً لحال القيام فلو فرض انتفاء القيام مثلاً
لم يكن الخبر المقارناً له موجوداً له فينتفي مودول الخبر فكونه كاذباً سواء لو وجد منك ضرباً من القيام
أو لم يوجد إذا عرفت هذا فنقول إذا قلت إن خبري زيد ضربته فلو كان معناه أخبرني في وقت
ضربته أي لم يكن صادقاً إلا إذا تحقق الضرب مع ذلك القيد فإذا فرض انتفاء القيد انتهى وقضيه
أي لا يمكن الضرب المقيد به واقفاً فيكون الخبر الدال على وقوعه كاذباً سواء وجد منك ضرباً من غير ذلك
الوقت أو لم يوجد ولك باطل لأنه إذا لم يضر بك ويضرب بك ضربته عند كل مرة هذا صادقاً
ولفظة الخبر الحكم الخبر متعلق بارتباط أحد الطرفين بالآخر لا بالنسبة بين الخبرين ولما ذهب إليه
الميزانيون لا يخالف كلام أهل العربية وكيف لم يصد ويبان مفهومات القضايا المستعملة في العلوم
وقد خرج النحويون بأن كل المجازات يدل على سببية الأول ومبنيته التامة وفيه إشارة إلى أن المتصو
مدلولاً ارتباطاً بين الشرط والجزاء نعم كلام السكاكي موافق ما احتجنا به السارح وبذلك أغتر فنسبته إلى أهل
العربية بأسرهم كونه كلام ظاهر في رجماء دعاه إليه ما رآه من جعل الشرط فيود المسند ضبطاً للكلام
وتعليلاً للامتناع وأورعاً أو ممدومة صحت ذلك بما قد يقال إن قولك إن جئتني أكرمك خبره هو كذا كونه على
تقدير جئتني ولا كذا في الحكم الخبري في صدر كتابه باختصاص الجملة ويكره أن يقتصر من تنزيهه تلك
للمرة التنبيه على أن مجموع الشرط والجزاء كلام واحد وعلى أن الفرض الأصلي معرفة كونه الشرط متعلقاً
عليه وما توهمه فاسد لأن معنى التعليق والشرطية مراد من قولك على تقدير جئتني أو وقت جئتني
والألم يكن صحيحاً لما قد رآه وإذا وقع الخبر انتفاء كقولك إن جئتني أكرمك كان مؤثلاً كونه
جاءك فانت ما مورسك أمه أو سحق من مؤثر مؤثر كذا صفة على قياسها وإليه فيما إذا وقع
خبر الممتد، ويظهر ذلك كله لمن تأمل والقول السمع وهو شهود كما كان الظاهر موقفاً لأن غير مقطوع
في الغالب من هنا حيث هو مؤثر لم يرد بالجزم والقطع في هذا الموضوع معناه التحقيق بل لا بد ما يعبر
الاعتقاد الرابع القاييم مقام الجزم في المجازات ولو كان كان مطلقاً لا إذا وقع موقفاً لا إذا وقع موقفاً لا
أن الرابع الوقوع موقفاً لا إذا تساوى الطرفين موقع لأن وأما الذين يرجحوا لا وقوعه فلا يكون موقفاً لأن
الأذا اكتفى فيها بمجرد الجزم والرجحان في جانب الوقوع وقدم بطلانه أو يقال إن خبره لما راقب
إلى كونه موقفاً لأن منه إلى كونه موقفاً لا إذا **الهم** أن يتصديه نوع مخصوص بأن يحل التنكير مثلاً
على التعظيم أو التنكير أو غير ذلك من الأمور التي يفيد تخصيصاً بوجه ما لا يكون القطع حصول الجنس موجبا
للقطع حصول ذلك المختص المخصوص فردا كان أو نوعاً وأما الزجر على مطلق النوعية أو مطلق الفردية

حال

في المعروف

عليه

النادم

فليس موقفاً لشيء منها
الاعتقاد ويلو لا شك أن
حكمنا أنوار الوقوع
ساجد ووقوعه

كما هو المتبادر من ظاهر التكميل كان القطع حصول الجنس موجبا للقطع بحصوله وروى في الجنس لا يمتنع الا
في من نوع من النوع من التكميل فكما ان الجنس الحسي هو قوله بعد اذا جاء تمام الحسنة كالواجب وقوة كثره
واتساعه لتحقيقه في كل نوع من النوع كما ذكرنا من مطلقه وقوة كثره وقوة كثره كثره
لما ذكر بعينه فلا يظن حرج وجه اختصاصه احدى الايتس ما اذا والاخرى بان كما لا فرق بين ان يقول ان تعلمت
نوعا من العالم ان نوعا كان قصدا بكذا وان تقول ان تعلمت العلم اي جنس اوردت حقيقة ذلك
يورد كلا منهما بان او باذوا لا يختص شيئا منهما باحد منهما وان اراد العهد على مذهبهم **اجيب** عن ذلك
بان تعريف الجنس على مذهب الجمهور يعرف العهد على مذهبهم فكما ان المراد بالجنس المطلق في الاسم
فيها اما تعريف الجنس بالمعنى الذي فهموه ولما تعريف الجنس بالمعنى الذي اختارنا وما كان مختارا واجبا
الى العهد عبر عنه به ووجه الاشكال فيكون اقضى لحق البلاغة كما قرره وكلامه يدل على ذلك حيث قال يكون
حصول الجنس المطلق مقطوعا به كثره وقوة واتساع وذلك عرفنا في بابا الى كونها معروفة او تعريف
جنس فقدره بان المعروف من الجنس المطلق وقد عرفت في بابا الى كونها معروفة حاضرة في ذواتهم وما ذكرنا
الا لفظ الاحتياج اليها وكثر دورها بينهم وهو تعريف الجنس على ما اختارنا او عرفت تعريف جنس اي
من غير تعريفها معروفة وهو تعريف الجنس على مذهب غيري وحاصله لجنس المطلق
عرفت اما لجعلها معروفة او بدون ذلك **وبهذا** بطل ما ذكرنا في الخارج العلامة اي بما ذكرنا من ان المتدور
ان المراد بالجنس المطلق المقطوع بها كثره وقوة واتساعه يبطل قوله اذ مراد الى المقصود
بما نفع معين منها وهو الخصب والرخاء او بما ذكرنا من ارادة العهد على مذهب الجمهور فبطل قوله
لابتنائه عليه ظاهرا ولا يمكن حملها على عهد الجنس المطلق على طريق السككي ولو امكن لبطل ايضا
لان بعينه تعريف الجنس على مذهبهم فكيف يمكن لحق البلاغة ويمكن الجواب بان معنى كونها معروفة
انها عبارة عن حصص معينة من الجنس وهي الخصب والرخاء فعلى هذا يمكن العهد خارجا بغيره
بقربته ذكر ما يتقابل في قوله ولقد اخذنا آل فرعون بالسنين واما قوله ومعنى كونها مطلقة ان
المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين بعض فيرو عليه من الحسنة اذ المراد بها مطلق
الخصب والرخاء لم يمكن ان يكون تعريفها بهذا المعنى تعريف جنس وروى كونها من افراد
جنس الجنس في قد جوزها السككي فلا يمكن حمل كلامه على ذلك واما المصنف فقد جزم بان الحسنة
عرفت تعريف الجنس كما مر فكلامه عن حمل الحسنة على مطلق الخصب والرخاء على مراحل
فقول الشارح في تفسير الآية نقلا عن الكشاف كالحصب والرخاء ينبغى ان يحل على التمثيل ببعض

بطلان

قوله
اقول

منه

ح

الحسنة المطلقة كان قال كالحصب والرخاء ونظيره التوافق ما ذكره المتن **فانظر** الى لفظ الحسنة في معنى القلة **هذا**
مناف لما تقدم منه في قوله كما اني اخاف ان يسلك عذاب من الرحمن حيث نزل في لفظ الحسنة على التقليل
بدليل قوله كما لمستكم فيما اخذتم عذاب عظيم **لانا** نقول ان الحال **فان** قلت هذا تطويل للحسنة فلا طائل اذ
يكفى ان يقال انما يستعمل في هذا الشرط المقطوع به الواقع بغيرها كما لا ينبغي ان يكون صدور من العاقل
مقطوعا به توخيهاهم ولا حاجة الى جعله محالا ادعاء ثم جعل ذلك محالا غير له ما لا قطع بلا وقوة قلة في
تطويل المسافة فائدة جليله على المبالغة التامة في التوبيخ الذي يقتضيه المقام **لان** قال الشرط انما هو
الحال **لان** قال في جواب الاشكال المذكور ليعدم الارتياح من التقدير على تقدير التغليب مقطوع به في
استصحاب الحال لكنه مسكوك في الاستقبال وهو المعينة لفظه ان فلا اشكال وهذا الجواب مع ان دفاعه بما ذكرنا يرد عليه
لن التغليب حسنة بصيرة لغو الان المتصف بالارتياح وبعده في الحال شراكا في احتمال وجه الارتياح
وعدمه في الاستقبال لزم بحسب الاستصحاب والا فالحال في الاستقبال كما هو عليه في الماضي والحال **وذكر** قوة
ولانه كان على المعنى لخصه **هذا** التعليل لا يجرى في غير كان من الافعال الناقصة كصار مثلا لان الانتقال
الذي هو معلول لا يفهم من غير حتى تحض للدلالة على الزمان ثم ولو اقتصر التعليل على مجرد كان من الاحداث
المخصوصة لزم لزوم ان كان في ذلك اخرها **ولا** يحض عن هذا الاشكال **وذكر** لان لازم من توجيه التعليل على
التقدير السابق كون الشرط مقطوعا ببعده لا كونه محالا لا يلزم القطع ببعده حتى يجاب بما مر من تنزيل
الحال منزلة ما لا قطع ببعده فتعين ليعتد التعليل على وجه يصير الشرط مشكوكا كما قرره في المثال المذكور
لحق قوله ان قمت تحدث الانبي من الذكور العاسين وفي ذلك زيادة مبالغة وصف مريم عليها السلام بالطاعة
والانقياد وكانها من الرجال الكاملين في احوالهم وافعالهم والنساء الناقصات العقول والاديان **فان**
اول تعود في مثلنا **ففيه** تغليب ان احدهما ما ذكرنا وهو التغليب في نسبة العود اذ غالب فيها على شعب علم اتباعه
والثاني تغليب المخاطب الذي هو شعيب على في الخطاب عليهم **فان** قلت **فان** قلت
بل انتم قوم يحملون من هذا القبيل للمخاطب على الغايب فلماذا افرده عنه قلت بل هو نوع من التغليب
على حدة وذلك لان الغيبة والخطاب من ان قد اجتمعا في شيء فان القوم لما حمل على انتم اجتمع فيه جهتان جهة الغيبة
من حيث لفظه ومفهومه وضحا وجهه الخطاب من حيث اتحاد المبتدأ ذاتا فعملت جانب الذات الذات
والمعنى على جانب المفهوم واللفظ فهناك تغليب الخطاب على الغيبة ولهذا تغليب المخاطب على الغايب
والفرق واضح **وجميع** ما سواك من الكافين وغيرهم **الظاهر** ان لفظ غيرهم يتناول غير المميز من العجم فان
نظر الى الزوايا مختص بالعقل كان في تعلمون تغليب العقل على غيرهم فقد اجتمع في غير العقل وجهتا

الجمع

تغليب احدهما من حيث اختصاص الواو بالى العقل والاخرى من حيث الخطاب وهذا جارء على كل موضع غلب فيه الخطاب على ما لا يصلح اصلا ان يكون مخاطبا كما جعل اول اصلا للخطاب تغليب العقل على غيره ثم مخاطب ثانيا تغليب الخطاب على غيره وقد يشير الى ذلك قوله مع بذر دكم منه واعلم ان خصوصية لفظ الواو اول لفظه لا يدخل له ان اجتماع التغليبين في غير العقل فكل واحد من الايتين بل ذلك لاختصاص الخطاب بالعقل **الاول** لا متناه لخطاب **الاول** كما في قوله انت ما زيد وانت باء وورجلان فاضلان وقوله ما زيد وعرو **الاول** او اثنين او جمع **الاول** فان قلت قوله تعالى صيغه جمع يجوز ان خطاب به متعدد من غير تغليب قلت الكاف في قوله مع وما ربك مخاطب فلا يصح ان يحرس تعامون على حقيقة الخطاب لا التعدد والخطاب كلام واحد موجودا ذكر من العطف وغيره **الاول** لان قوله لعلمكم متعلق **الاول** وذلك لان لعل لا يجوز ان يكون للترجي من الحكم كاستحالة عليه لامن الخطاب لان العيان منهم ليست رجاء التقوى بل رجاء الثواب واذا اعلق خلقكم فقد قيل لعل مستعار للارادة تشبيهه بالما بالترجي مع الطبع اما تغليب المحبوب كان لفظ لعل حقيقة في هذا المعنى لخصوصية لفظه كاستحالة دون اللغات الذي سوار تغارب المكنون او مستعمل فيها مجازا مرسل لان الترجي بذلك المعنى يستلزم الارادة كانه قيل خلقكم ومن قبلكم مزيدا منكم ومنهم التقوى وقيل منكم استعارة تمثيلية مستترة حال خالقكم بالقياس اليهم بان خلقكم واقدروهم على التقوى ونصب لهم الدواعي اليها والزواج عن تركها فصار بذلك وجه مقارن من عدمها بحال المرئى بالقياس الى المرئى وتركة مع رجحان وجهه منه وقيل من مستعمل في الغاية مجازا دون الغرض فلا يلزم كاستحالة وهذه الوجوه لا يحرس في لعل اذا جعلت في المرئى متعلقة بقوله اعبدوا كما يشهد به الفطرة السليمة **الاول** مما قرء وهو جعل الانعام من انفسها **الاول** هذا التقدير **الاول** في الكشاف دون المنتهاج لم نقول ما قدره الشاعر وهو جعل لكم من الانعام ازواجا ولز كان فيه تفرع برجوع المنفعة في خلق الانعام ازواجا الى الناس والامتنان بذلك عليهم كما ينبغي لكنه لا يقتضي كون الخطاب في بذر دكم خاصا بهم بل سياق الكلام وجزأه النظم على اقتضاء العموم في الخطاب وذكر انه مع ذكره الناس صفة هي منشأ التكثير والابقاء وذكره الانعام ايضا ثم صرح بان تلك الصفة منفعة التكثير ومعدنه والذى يشهد به الذوق السليم والطبع المستقيم لزياد كونها منشأ ومعدن التكثير والابقاء يتناول الجنتين معا والالكان المناسب **الاول** مقدم ذكر البيان على ذكر الانعام لانه من يتم حلقهم ازواجا فالاولى لزيادته هذا التقدير ويجعل الخطاب عاما ولا يقدح في اختيار عموم جعل خلق الانعام ازواجا ومنفعة راجعة الى الناس كانه قيل خلقكم ازواجا وخلقكم من الانعام ازواجا بكثرهم واياها في هذا التدبير واما تقدير الكشاف فخالصه لخلق الانعام ازواجا

الى الميرتحي من القادر

كثيرا اليها بالتشاسل والابقاء كما في خلق الناس كذلك لهم ذكر واما ان خلق الانعام على هذه الصفة النافعة لها فانها منفعة خالصة للناس فقد علم من مساق الكلام وقد صرح به في مواضع اخرى ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص **الاول** جعل هذا نوعا من التغليب **الاول** جعل هذا نوعا من التغليب على حدة والاولى اوجبة في تغليب الاكثر على الاقل من جنس فان ذكر قد يكون في نسبة وصف مختص بالاكثر الى الجميع كما في التعودون وقد يكون في اطلاق لفظ مختص بالاكثر على الجميع كما في قوله مع بما قدمت ايديكم فان اكثر افراد جنس العودين اول بالايدي فما قدمت ايديكم مختص بالاكثر وقد اطلق على الجميع ولكن لم يعمد راجعا الى تغليب الاكثر من جنس على اقله في النسبة فان ذكر كما يكون في النسبة المتبادرة كما في ليعودون يكون في النسبة المتعقلة فان تقدم الايدي واقع على اكثر افراد جنس العود وقد جعل واقعا على الجميع تغليبها فغيره بما قدمت ايديكم **الاول** يجوز ان يكون طلبها نحو لزياد زيد فأكبره لانه فعال يستقبل لدلالة على الحدوث في المستقبل **الاول** لا يزد من غير ان يكون لزيد فأكبره زيد ابدل بظاهري على طلب في الحال لا كرامه في المستقبل فيمنع الطلب المحاصل في الحال على حصول ما يحصل في المستقبل الا اذا اول بان يحل للفظ بولطه القرينة على الطلب في المستقبل كما في الجملة اللامية الدالة بظاهري على ثبوت مضمونها واما الاكرام فاما ان يتعلق على الشرط من حيث هو مطاوعة قيل اذا جاءك زيد فأكبره مطاوعة يلزم مع ما ذكر من انتفاء الطلب في الحال تاويل الطلب بالخبر واما ان يتعلق عليه من حيث وجوده وكان الطلب حاصل في الحال كانه قيل اذا جاءك زيد يوجد كرامه اياه مطلقا بامتناع في الحال فيلزم تاويل الطلب بالخبر ولا لا يكون للطلب تعلق بالشرط اصلا وبالجملة لا يمكن جعل الطلبي جزاء بلا تاويل الى خلاف ظاهري كما يوضحه قوله لانه فعال يستقبل لدلالة على الحدوث في المستقبل على لانه دلالة على الحدوث في المستقبل ليست بالقياس الى الطلب بل لانه يدل على طلب حدوثه في المستقبل ثم القايير بتاويل الخبر الطلبي الجزئي اما انكبة ليست بامانة ملاحظة كونه مسببا عن شئ باعث للطلب عليه لكنه من حيث هو مستفاد المستفاد من اكرم ولن يصح ان يكون مسببا عن شئ باعث للطلب عليه لكنه من حيث هو مستفاد منه لا يمكن ملاحظة كونه مسببا عن شئ بل لا بد من ذكر من اعتبار حصوله في وجوده في نفسه او للطلب والاعتبار تعلقه بالمط او استحقاقه مما يقتضيه تاويله بالخبر كانه ما يشهد به الوجدان الصريح اذا رجعت اليه ويتفرع على التاويل وعدمه احتمال الصدق والكذب وعدمه في الشرطية التي جزئها طلبا ولز كان الطلب في نفسه لا محتملا وقد مر فيما سلف من الكلام نبذ مما يحتمل في هذا المقام **الاول** وتاويل الخبر الطلبي بالخبر **الاول** هذا حكم بانتفاء النية بانتفاء سبب خاص فان كون الشئ مستفاد من الصدق والحقيق يقتضي كونه خبرا ولا يلزم من انتفاءه ان لا يثبت وتاويله بالخبر لوان لم يكون

بندى شئ قليل

عناك مقتضى آخر كما نبت عليه فهذا الحكم وهو فان قلنا اذا جاز وقوعه جزاء يتاويله جازا طويلا وقوعه
شرطا بل كل التاويل قلت هذا لا يتم فان الجمله الاحديه يقع جزاء محل معناه على الاستقبال ولا يقع شرطا
وذلك لنوع مناسبة مع الشرطية مع معنى الفعل اقتضيت مبكرا ادواتها للفعل فكذا كبح الشرطية
نوع منافق عما ينافي مفهومه الصريح عن فرض الصدق فاقض ان لا يباشر ادواتها ولن يفتش
عما اجتناب صدورها وفي بعض نسخ السقط صدورها وفي حاشيتها اى هذه الابل قد الهبت
تجنيها نفوس رجال ولن يفتش عما يحسن فيه وفي بعض اجن عما صيغه المشكك او التفتا والى
القول الثاني من التسامع واظهار الرغبة من المشكك فعلى هذا ان قرى قوله لن يفتش بالخطاب
كان اظهر في التفتا ول من الحكاية على عكس اظهرها الرغبة فينبغي لن يقيد بها رعايه لتمثيل كل منهما
بما هو اظهر فيه فانه الاية لن كان من الضرب كما ليكون مجموع الثالث لازما واحدا لم يصح ما
في المفتاح قد اعترضه الضرب كما تعدد الملامح بحسب ما وقع في غير الجاء فالمعطوف عليه
لازم الشرط المذكور والمعطوف لازم للمعطوف عليه بتقديرين شرطا ولذلك جعله في المعنى على كلامين وقد
يعول اذا رجع لتأنيده واذا استقارنته خرجت في الاية ان كان من الضرب كما كان تقدر لن يفتقوكم
يكونوا اعداء ولن يكونوا اعداء يبسطوا اليكم ايديهم ولن يبسطوا اليكم ايديهم وان يبسطوا اليكم ايديهم
ودوا فلا يكون مجموع الجمل الثالث لازما واحدا بل يكون كل واحد منها لازما لما تقدمه من غير ان يكونا في التفتا
لن مجموع الجمل لازم واحد فليس لزومات متعددة ليكون بعضها اوضح واقل احتمالا للشيء من بعض
بل يرد عليه لن يفتقوكم ودوا الكفر بالشرط المقدور خال عن الفادحة لانها حاصله يبسطوا اليكم ايديهم ولم يبسطوا
على حياض ما ورد عليه اذا جعل ما في الاية من الضرب الاول يظهر كماله مما قد نال الاشكال وهو
خلو نقد الوداة بالشرط المذكور او المقدور وادع ما في الكثر ايضا نعم لو قيل اللازم في الاية
اما مجموع الجمل الثالث وكل واحد منها وعلى كل تقدير يبطل كلام المفتاح بما تقدم تحتار بتصحيح ما في الكثر
القم الاول ولا محذور فيه لان المجموع المعلى بالشرط غير حاصل ولن كان بعض اجزائه حاصل فلا حاجة
الى التاويل باظهار الوداة والعداوة في الظاهر في الاية بحسب المتعارف لن يجعل كل واحد من الجمل
جزاء للشرط المذكور وتركب ذلك التاويل التصحيح كلامه **قال** وقد وجه بعض من اطلع عليه الحق بان على حذف
مخصول ذلك التوجيه وهذا الظن بحسب المعنى انما يصح اذا اريد بالعليق الربط جزاء اى امتنع وقوله
الجزاء لامتناع الشرط قطع اما لن اريد بالعليق الشرط فلا صحة له اذ هو اداه ان امتنع الشرط في الثاني
امتنع الجزاء فيه فلا يكون الامتناع مقطوعا به ولا خفي لن جرد التعليق في هذا المقام على الشرطية الشب

واحد وهو ما صرح به
في قول فعلن حتى تعليق
الامتناع بالامتناع
القطع لكن هذا المعنى

وان مفهوم لوم هو التعليق بين جملتيها من حيث التحقق والوجود فرضا وتقديرا ولن هذا المفهوم يلزم القطع
بامتناع الجزاء لامتناع الشرط فالاولى لن يقال ان السكاك انما للعليق الجزاء لامتناع بامتناع الشرط اى الشرط
الامتنع فليتنا مل في العبارة الاولى في الشرط وثانيا في الجزاء اعتمادا على ظهور المعنى ولم ينع تعليق الجزاء بالشرط مما هو
بحسب الامتناع كما طنه بل بحسب التحقق وانما تعرض لوصف الامتناع ليدل على ان الحق في التعليق المعبر عن التعليق
يعبر عن التحقيق فالامتناع في نفس المنزلة الغرض المذكور في نفس عينه الا انه ذكر الامتناع فيها تنبيهها
على ذلك المعنى اللازم فكيف بالعليق في عبارته نحو لا اعطاء المبتدأ وهو مفسر في مفهومه التحقيق مع الاشكال
الى ما يلزمه واما ارباب المعقول فقد جعلوا الى يفهم من ظاهره ان المعنى انما هو بحسب الاوضاع الاصطلاحية
لارباب المعقول فان الاية الكثره وادع على مقتضى اوضاعهم وفيه بعد جدا وانما انما ايضا من المعاني المستعرة
عند اهل اللغة الواردة في اسمها لانهم عرفوا فانه قد يتصورون الاستدلال في الامور العرفية كما يقال كرميل زيدا في البلد
فقول لا اذ لو كان فيه لمصر مجلسنا فيستدل بعدم الحضور على عدم كونه في البلد وسمي علماء البيان مثله بالظاهرة
البرهانية لكنه اقل حسنا لان المعنى الاول كما في المثال الذي سنذكره نعم العبد صهيبي لوم بحسب الله لم يصحبه
قال وسنذكر هذا المعنى لولا ايضا الى هذا انما يتاوى على هذا الكسائي حيث نعتهم لن الاسم الواقع بعد لولا
فاعلى لفعل مقدركما في قوله لولا ذات سبورا لظهوره في مستقره بعضهم قالوا ان الظاهر منها انما لولا
لغير امتناع الاول لامتناع الثاني دخلت على لا فتبقى بعد دخولها عليها على اقضاء الفعل ومعناها مع لا باق ايضا على
ما كان كما يسل مع سائر حروف النفي لولا على لوم لم يجر على لومك فليست في الاول اعنى التفتا وجه على كرم الله
لانتفاء هذا كرمه وانتفاء الاسماء بثبوت ثبوت الاول وانتفاء الكا فاذ لومك قوله
لومك تاتى لشتك فعلي هذا يكون كرم لولا كرمك لا تفتى فمعنى لولا كرمك لا تفتى فيفهم لن الانتفاء لازم لعدم
الاكرام الذي لزومه لتعريفه اولى فيلزم كرمك ان على تقدير الاكرام وعدمه واما على من سبب البحر بين القائلين
بان لولا براسها وليس لولا داخله على لولا كانت اياها لوجب اذ حذف فعلها وجوب بالزبوتى بنفسه كما اذا حذف
الفعل بعد لوجوبها وبان المرفوع بعد ما مبتدأ وخبر مرفوع او حاصل فالمتبادر من المثال المذكور لن وجود الاكرام
مانع من وجود البناء فكيف يتم كرمك ان على تقدير الاكرام وعدمه واما قوله لومك كرمك لا تفتى فمعنى لولا كرمك لا تفتى
الثالث لازم لعدم الاكرام فكيف لا كرمك ايضا ومقتضى احاله الاكرام وعدمه وكيف يصح لن بعد ذلك
هذا السفسع شنيع ومقتضى قبحه ونزف ضعيف اذ لا شبهة على ذى ذرية في دراه التوجيه ولا ذى مسكة في صناعة
المنظر لن الجيب بان الشرطيين المذكورين لا ينتجان ما توهمه ذلك القائل بناء على عدم حصول شرطها انتاجها
اياها لانتفاء كليته الشرطية لن جعلها ذلك القائل كرس اول انتفاء لزومية الشرطيتين لم يرد الله به او رددها فيها

برد

وقوله وادع انتقضا
وعدنا المتعلق بالبح

وقوله وادع انتقضا
وعدنا المتعلق بالبح

لا يحتاج كذا النتيجة لكنه اجل شرايط الانتاج اذ لا يقول به متميز فضلا عن متميز بل اراد منع كونه فيلما منتجا لها وحل
 انتفاء الشرطية سنداه وعلامه لعدم اراقة القياسيه وهذا العذر يندفع بذكر الشبهه ولا حاجه به بلجه الى كذا
 الورطه واما قوله وهذا غلط فهو ايضا من ذاك الخط اذ ليس تسليم القياسيه والحكم بعدم كمال النتيجة بيان
 لما هو المتعارف عند دفع السؤال بل هو مبني على دفعه نزله لتدبره بحسب ما يمكن فان قلت تغليظ ان
 السؤال الاخير غير ممكن لاستلزامه كمال لور فيض الكلام في القياس الاقتراني قلت في يندفع بذكر الشبهه
 راسا وهو المطلوب الذي بذل وسوفي فيه فكون تغليظ الحقيقه تصحيا لمطلوبه وهو عار عن الفائق **قول**
 واقول يجوز ان يكون التولي متيقنا **القول** في بحث لان بيان كون التولي متيقنا بسبب انتفاء الاستماع يشتمل على
 امرين احدهما ان الاستماع سبب للتولي والثاني ان كمال التولي متوقف في الواقع لانتفاء سببه في الامراكه اعني
 انتفاء التولي عنهم لا مدخل له في فهمه ولا هو مناسب لمقام المذمة والتوبيخ بخلاف دوام التولي ولزومه على
 تقديره الاستماع وعدمه فان قلت اذا لم يكن استماع لم يتصور تولى واعراض كيف يتصور استماعه على التقديرين
 قلت معني الاية على ما ذكره الكشاف لو علم انه في هؤلاء الضم اليكم خيرا الى انتفاء ما باللفظ للفظ بهم حتى يسمعون
 اسماء المصدقين ولو استمعهم لتولوا الى ولو لفظ بهم لما نفع فيهم اللفظ فلذلك منعهم الطاقه وعلى هذا
 فالقول على ما ذكره عن عدم نفع اللفظ فيهم وعدم انتفاعهم به وهذا مستمر على تقديره الاستماع الى اللفظ
 وعدمه فان قلت قد فسره قوله بكونه ولو استمعهم لتولوا بوجه اخر حيث قال ولو لفظ بهم فسيصد قول الازدواج
 بعد ذلك وكذا لو لم يستقيموا في اذ يقول فيه قلت هو ايضا محمول على الاستعداد ولذلك عقب الازدواج بالكدب
 وعدم الاستقامه في الدين فالجواب ان الكفر والتكذيب لا ينافي لهما لان شكك فيهم انك كما يفيد به او يدرج في لزومه
 اياهم **قول** واذا كان لولا شرط **القول** اراد مع القطع بانتفاء الشرط كما مر فيلزم لزوم عدم الثبوت على القطع
 بالانتفاء واليه اشار بقوله اذ الثبوت ينافي التعليق والحصول الفرضي لان القطع بالانتفاء لازم
 للحصول الفرضي كما سلف **القول** ولو بالصدق **القول** ولو كان في وقت طلبكم بالصدقين **القول** نصف تاسف على
 مفارقة تقديره وسوقه كجمله الى ما دله كان لم ينظره القصيدة وابياتها ولم يراجع شعر السقط فان
 التكرار فيها على صدرها وقال بغيره من الطويل ومطالعها فكري لصفو البارق المتعالي بغيره اذ وثقنا
 ما لم نر وما لم نر قال تمت قوتها والقرآن جبالها ثباتها من آئين وجالي وقويق نزل على باب حلب والقرآن
 نزل بغيره اذ ومن جمله ابياتها فيا برق ليس الكرخ دارس وانما دما في اليه الدعي منزلي بالي ودمه بودن
 الهممت دون كنهه واندر دل دون من سرار توجون كسر بر وجهي لرزق ذاك في عمان ارضي زان دوى
 ولعاشق انخرش فزون بغيره فذل فيكر من ماء المعرة قطرة نغيب كماله ليس يسا لي مع البيت
 صمد طمان

هذا البيت من ديوانه
 في وصفه طمان

ان الابل لو وضعت ما فيها دجلة للشرب لجدت الماء وقسست غامت من المياه دخلت قلوبها عن الخين
 وعيا هذا فلا حاجة الى جعل كلمة لولا استقبال **القول** والاشهر هو السخرية **القول** اي معنا المتخصص منها ليكون
 من اطلاق اسم الشئ على غايته للعلاقة السببية والمسببية لان عرض المستهزى من الشهادة ادخال الهوان
 والمقارنة في المستهزاة **القول** والظاهر هو الاول **القول** اما حسب اللفظ فاما ما عجب المتعجب عنهم اي وقوعهم في الخفة
 والهلاك انما يلزم من استهزان عليه السلام على اطاعتهم فيما يستصوبون كانه مستبجح فيما بينهم يستعملونه
 فيما حولهم وفي ذلك من اختلال امر الاليه وانما من تدبر ما يتعلق بالرياسة ما لا يخفى على احد واما موافقة
 ايامهم في بعض ما يرونه فيهم لا يستلزم بل هو محتمل **القول** ويدخل فيه ما اذا قصد **القول** لا يخفى
 عليك لزوم حكاية المنكر مغاير تصديق عدم المحر والحدود لئلا يظن ان مجامعها ولزوم واحد من التصديق مستل
 باقتضاء التكرار فعمل احدهما اذا خلا الآخر لا يخلو عن تصديق الصواب ان يجعل كل منهما مقتضيا لبراه
 كما في المفتاح حيث قال واما الحاكمة لكونها منكر افهمي ذاك ان الجزا واذا على حكاية المنكر كما اذا اخبر عن رجل في قوله
 عندي رجل تصديقك فقل الذي عندك رجل او كان المسند اليه نكرا ثم قال او كان المسند اليه معرفة لكن
 المراد بالمسند وصف غير معهود ولا مقصود الاختصاص **القول** وقد مر حوا في ذلك **القول** منهم من ذهب الى ان ابوك
 في من ابوك مبتدأ ومن خبر مقدم عليه لتضمنه ما يقتضي صدور الكلام وكذا الحال فيكم در ما اكر نتم مذهب سيبويه
 جواز الاخبار بغيره عن نكته متضمنة لمتنهما ما نحو من ابوك او نكته على افضل تفضيل مقدم على خبر والجمله
 صفة لما قبلها نحو مرت برجل افضل هذا ابوه وعند غير من النكته في مدين المثاليين خبر مقدم قال في الاية
 واما كم وربما ما كذا فالاول في خبر لا مبتدأ لكونه نكرا وما بعد معرفة كما مر في باب المبتدأ وقد اخرج في بعض
 نسخ لبا لاعراب في ضابطه وجوز اعراب كم ونظاين ما يدل على اختيار ذلك الاولى وبالجملة ليست المسئلة
 على ما نقلها متفقا عليها كما يتوهم من قوله لانهم يجوزون وقد مر حوا في ذلك لا يقدح فيما هو عرضه من عدم صحة
 الاطلاق وسند كونه قريبا ما يدل على لزوم امتناع كونه المسند اليه نكرا والمسند معرفة اذ اخصص بالمجسج
 وانت تعلم انه مع هذا التخصيص منقوض بمثل قوله مرت برجل افضل منه ابوه على مذهب سيبويه **القول**
 مجوز اصطلاح **القول** كما ان تعيين بعض الالفاظ بآراء بعض المعاني في اللغات يفرق من غير ان يراعى هناك من كنهه
 كذلك بعض الاصطلاحات الا ان الغالب فيها رعاية المناسبة واعتبار المراجعات قال بعضهم يميز معولات
 المسند وبين اضافته ووصفه فرق معنوي لان الفعل يسندوا لانه يقيده بمجمله ثانيا والكم يضاف او يوصف
 اولاه يسند ثانيا فبذلك تقييد مسند وسند المسند مقيود فاديد التبيين على الفرق بتعدد الاسم واما تخصيص
 احد الاصلين باحد المعنيين فباعتبار لزر الفعل بحسب اصله في وضعه يدل على معنى مطلق والتقييد ثانيا باسمه واما

التي هي في قوله
 المقضية

انكم

يعني
 ان يظهر

اي بالجملة المجرورة
 اذا خضع بالجملة
 الاشارة فلا يصح
 الاستماع

واما الحكم فقد يكون فيه ما يفيد دل على العموم والشمول بحسب اصل الوضع والتخصيص بناسبه وهذا القدر كاف
 واما المشتقات فهي باعتبار القول بالحكم الفعل لانها انما تكون لاشتمالها على معنى الفعل وبهذا يشترط الاطلاق
 قد خرج في الايضاح او لا يعلم مية الطرفين مطلقا سواء كان تعريف المسند بالاضافة او غير ما يقال واما تعريف
 فلا فائدة السامع اما حكمه على امر معلوم له ان يظن من طرق التعريف ما هو معلوم له كذا حكم قال كما اذا كان
 للسامع اخ يسمى زيدا وهو يعرف بعينه واسمه ولكنه لا يعرف ان اخوه وارثت له تعرف انه اخوه وارثت
 فيقول له زيدا اخوك سواء عرف ان له اخا ولم يعرف ان زيدا اخوه او لم يعرف ان له اخا أصلا لم يعرف ان له
 اخا في الجملة وارثت ان تعينه عنده قلت اخوك زيدا اما اذا لم يعرف ان له اخا أصلا فلا يقال ذلك لاشتمال
 الحكم بالتعيين على من لا يعرفه الخاطب اصلا هذا الكلام وفيه بحث ما اذا كان الحكم بان المسند اذا كان موافقا
 بالاضافة لم يجب كونه معلوما للسامع من ان كان الاطلاق واما ثانيا فلان فريقي المسند اذا وقع مسندا
 وبينه اذا وقع مسندا اليه غير واضح وحكم بان يمنع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه الخاطب اصلا لا يجب لانه
 المضاف اذا وقع مسندا اليه ولم يرد به معهود مخصوص لم يكن محال لا يعرفه الخاطب اصلا بل ما يعرفه بوجه
 فلا يمنع الحكم عليه بالتعيين وقد نص في اشارة للجمع بين كلاميه بان الاول ناظر الى ما يقتضيه الاضاف
 بحسب اصل وضعها والتمسك الى ما طرأ عليها من الاستحالة وايدى بان نقله عن نجم الائمة حاصله لعلام زيد وان كان
 بحسب اصل وضع الاضاف لعلام معهود باعتبار ذلك النسب المخصوص حتى لو كان له غلام فلا يرد شيئا ربه لعلام
 مزير اختصاص لزيد لكونه اعظم غلاما او اشتهر بهم بكونه غلاما له او لكونه معهودا بين المشكم والخاطب وبالجملة
 يجب ان يكون بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه ومن غير ذلك قد يقال جاء في غلام زيد من غير اشارة الى واحد
 معين وذلك كما في الاصل في الوضع لو اورد معين لم قد يستعمل للاشارة الى معين كما في قوله ولقد
 امر بها اللبثم وذكر على خلاف وضعه ولز شئت زيادة اطلاقه على الحال فاستمع لهذا المقال ومولر
 الاضاف الى الموقوف لثبات الى حضور المضاف في ذم السامع كما في اللام لثبات الى حضور ما عرف
 فيه بناء على ما حققته من معنى التعريف فكما يقصد بالموقف باللام ثبات فرد مخصوص او افراد مخصوصة
 وثبات الجنس اما من حيث هو معلوم واما من حيث وجوده اما في ضم جميع افرادها وبعضها كما مر كذلك
 يقصد بالمضاف الى الموقوف ثبات فرد مخصوص او افراد مخصوصة كقولك غلام زيد وغلامه اشارة
 الى واحد معين او جماعة معينة ويكون المضاف معهودا خارجيا ويقصد به ثبات الجنس اما من
 حيث هو كقولك ماء الهندباء انفع من ماء الورد واما من حيث وجوده في ضم جميع افرادها منفردا
 كانا المضاف او جمعا كقولك فربيون زيدا قايما وعبيدي احدا او في ضم بعضهما كقولك غلام زيدا

فيمنع من ثبات الجنس

المعنوي
 نوع من المعاني
 يخرج ما هو
 في مقام

فيمنع من ثبات الجنس

لم يشترط الى واحد بعينه ويكون المضاف معهودا ثباتا فالاقام الاربعه اعني العهد الخارجي وعرف الجنس والاشتقاق
 والعهد الذي جارية في المضاف الى المعروض جارية في المعرفة باللام والموصول فظهر ان نحو غلام زيد يقصد به الجنس
 في ضمن فرد لا بعينه فكل من في الحق كما تكون في الموقوت ولو كان مع التعريف الجنس الى الاشارة الى حضور الجنس
 في ذم السامع باقيا على حاله كما في الموقف باللام الجنبية اعني المعهود الذي كانه قيل فرد من افراد هذا الجنس
 المعهود فلا منافاة بين لزوم المسند في قولك زيدا اخوك معلوما للخاطب بطريق من طرق التعريف وبين لزوم
 اذله اخا اصلا لان المسند الحقيقي معهود الجنس المضاف وهو معلوم له بعادة اللغة ولم يعرف ان من كان ذاتا
 معهودا بوجهه قيل زيد متصف بهذا المفهوم المعلوم لك الحاضر في ذمك بخلاف ما اذا عرف في نفسه اخا فان المسند
 في قولك الذي الموصوف بالاخوة والمقصود اتحادا كما به واما قولك اخوك زيد فلا يرد به الجنس في ضمن فرد لا بعينه
 اذ لا حاصل الحكم عليه بانه زيد وكانت هذا مولد من قوله لا متعلق الحكم بالتعيين على من لا يعرفه الخاطب اصلا
 نعم يقصد به الجنس والاستغراق مبا لغه كما في قولك المنطلق زيد وبهذا يظهر ان ما ذكرنا من وجهه في الخطاب
 لذلك السؤال لانه في جوابه التائب زيد لانك قد عرفت ان انا قد تاب فانك تقول من هو تائب ان تعين
 عندك بان حكم عليه بانه زيد او غيره مما وجوبه لزوم في السؤال مبتدأ والضمير راجع الى التائب اعني هو
 خبر له كما هو المشهور وهو من باب سيبويه فيكون السؤال عن معين يحكم عليه بالتائب كانه قيل زيد التائب
 ام غير الى غير ذلك كنه اختصار الجبارة فوضع كلمة من موضع ذلك الخصوصية التي يطلب ان يحكم على احديها
 بعينها بالتائب فالسائل بذلك السؤال يطلب حكما يكون التائب فيه محكوما به والخصوصية كزيد مثلا محكوما عليه
 فلا يطابقه الا في زيد التائب نعم لز جعل الضمير مبتدأ ومن خبر مقدم عليه لتضمنه الاستفهام كما هو من باب
 غير سيبويه لكان المطلوب بالسؤال حكما يكون التائب فيه محكوما به والخصوصية محكوما به فلا يطابقه
 الا في زيد التائب نعم لكن حمل السؤال على هذا المعنى وايراد الجواب على ذلك الوجه معزل عن المقصود
 الذي هو ايراد نظير لقوله مع واوكتكهم المفاجون على تقدير العهد لان المعهود فيه وقع محكوما به واظن
 لهذا النظر انما صدر عن صدر بلاتام من ونظير ما يتبعه غير تقليد له فذلك ان نشر فيما بينهم واشتهر واجب
 منه لثباته قد شبه على ما فصلناه فلم ينبذ وقال فيما جمعه من الحواشي على الكشف فان قيل من التائب
 فيمنع ازيد التائب ام غير ام غير ما ينبغي ان يحجب زيد التائب بقدوم زيد ليكون على وفق السؤال
 قلنا منقوض بقوله قام زيد في جواب من قام ولم يرد لزيد الغاية في قام يرد المطابقة للفظية
 حيث كان السؤال جملة اسمية والجواب فعلية لا المطابقة المعنوية التي حكم علماء المعاني بوجوب
 رعيتها في نحو زيد اخوك واخوك زيد وزيد التائب والتائب زيد حيث قالوا انما يقدم حكمه على ما يتصور

لانه معروف معهود الاخ ومعهود
 الكاف من معروف معهود
 اخوك بقاعدة المحل

لن الخطاب طلب الحكم قال صاحب المفتاح بعد ما فصل هذا المعنى واذا ما علمت ما يلزم عليك اعلمك على معنى قول
 النجاشي لا يجوز عدم الجز على المبتدأ اذا كان معرفتين معا بل انها قدمت فهو المبتدأ واما المطابقة للفظية
 فامر استعمل في اننا قد حققنا حصولها بين من قام وما يجاب به حقيقة ولزمت صورة **الاول** وفنه نظر **الاول**
 اما اول افلا ان المولى في زيد انسان او قائم هو مفهوم الانسان ومفهوم القائم على ما هو المشهور فان كان اسم الجنس
 موضوعا للماهية من حيث هو على ما كان ما جعله في الماهية المعروفة حاريا بعينه في الخبر المتكبر ويصير مقصودا
 ولزمت ان موضوعا للماهية بقدر صحة مطلقة اعني مفهوم فرد ما مضافا كذا يلزم ما ذكر لان هذا المفهوم اذا
 اخذ زيد والحرف فيه لزمت لان لا يمكن للانسان فردا آخر والا لصدق عليه هذا المفهوم اعني مفهوم فرد ما منه
 فلا يمكن مقدر او منحصر فيه والقول بان لا يلزم من اتحاد فرد من افراد الانسان بزيد اتحادا سارافرا في هذا
 من باب التنبه العارض بالمعروف من لفظة مفهوم فرد من الانسان مثلا ما صدق به عليه فان المولى في المكون هو
 الاول ويلزم منه الانحصار كما عرفت وكونه لا يظهر بطلان ذلك لان كان عينه يد فلا حصل حقيقة ولزمت ان
 عينه لم يصح الا بغير زيد انسان بحسب نفس الامر واما ما نينا فلان صدق فرد من الانسان على زبدة الخبر
 المتكبر يستلزم صدق ما عليه لان عليه ويلزم منه انحصار ما فيه واما ما ثانيا فلان ما ذكر من اقتضاء الصدق والحيل
 الاتحاد والانحصار يستلزم لزما صدق عام على خاص اصلا في بطلان العموم مطلقا ومن وجه وحل الشبهة الاتحاد والامتناع
 في الوجود الخارجي لا يستلزم اتحاد المفهومين في انفسهما ولا في اقسامهما بل في اتحادهما بالآخر وبثبات وترتيب
 في كل واحد من الساتر حصصه من الحيوان بالقياس الى انواعه والاولى من عرض عن امثال هذه المباحث فانما ته
 في هذه الصناعة فقولنا لا يلزم ان يكون المير مع قصد الجنس فان حملناه على الاستغراق فالخبر ظاهر والابتنى
 لزمت على ادعاء اتحاد مفهوم الجنس بالاولى او بغيره صدق عليه لضعف التوفيق والحصول المقصود بالمتكبر ايضا وحي
 لا يوجد الجنس وانه ادعاء وهذا الخبر مغاير لما يحصل من الحمل على الاستغراق وينبغي ان لا يسمي قطرا بل بعد مرتبة
 اعلى منه وقد سبق لهذا انتم فيما نقل عن الشيخ عبد القادر في خبره من ان الخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكره دقيقا **قال**
 فالخبر المعرف بالموقف **الاول** فان قلت المعرف باللام الجنس لزمت جعل مبتدأ كما في قولك الامير زيد فاذا قصدنا على الخبر
 ولزمت جعل خبرا كما في قولك من المبتدأ والخبر معوقا بل بالام الجنس احتمل ان يكون المبتدأ مقصودا على الخبر ولزمت الخبر
 مقصودا على المبتدأ فيما ذا يتبين احداهما عن الآخر فانت متأكد من المبتدأ اظهر لان القدر مبني على قصد الاستغراق
 وشمول جميع الافراد وذكر المبتدأ انما هو في النسب في القدر في الذات وفي الخبر لا الصفه وقيل لان احدهما اعم فهو المقصود
 سواء قدم او اخر كقولك الكرم هو التقوى والتقوى هو الكرم فان المقصود فضل الكرم على التقوى دعاء
 ولزمت ان بينهما عموم من وجه في حال الاقتران الاحوال كقولك العلماء الخاشعون اذ قد يقصد بالان قصد العلماء

من حيث هو

من حيث هو

من حيث هو

زيد الامير فاذا قصدنا على
 المبتدأ فاذا كان واحدا

في الخاشعين وتارة عكسه فان قلت لا يتصور عموم في القدر حقيقة قلت يجوز ان يكون احدهما اعم
 مفهوم ما ولزمتساويا صدقا لهذا واما دعوى الاتحاد فلا تختلف بينهما المقصود سواء حكم باتحاد
 المبتدأ بالخبر او بالعكس لكن الاول اظهر لان الجنس يتحد **قال** هذا عكسك بما قد اورد عليه النظر
 اجمالا وقد بينا في تفصيله فسادا بما لا مزيد عليه فالصواب لزمت لان المعنى في كل واحد على الله وكل واحد
 الى امر الله وكل واحد في القرب فيلزم ان يكون الكرم مقصودا على الاتصاف يكون في العرب لان كل فرد
 منه موصوف بكنية فهم فلا يوجد غيرهم ولا يلزم من ذلك ان يكون ما هو كائن في العرب موصوفا
 يكون كرميا يلزم فقر الخبر المبتدأ **قال** وهذا بظهر اعم **الاول** انما يظهر اذا قصد بالجزء كل واحد على كرم ما قد رماه
 في الامثلة السابقة واما اذا قصد به الجنس من حيث هو فاما يلزم اختصاصه بالية بدلالة اللام على الاختصاص
 كما قيل في جنس الحد كراهية وليس ذلك من فقر المبتدأ على الخبر بل هو في المعنى نظير ان يقال الكرم مختص بالعرب
 اذ لم يرد به لزم الكرم مقصودا على المختص بالعرب لا يتعداه الى المختص بغيرهم بل لا يرد به مختص بهم لا يتعداهم
 الى غيرهم وهذا الفقر المقصود مستفيد من لفظ الاختصاص ومنها ومن اللام من انك والامثلة
 فلو حملت على فقر الجنس لم يلزم منها اختصاص وقدر اصلا لان الحكم بان جنس الكرم موصوف يكون
 حاصله في العرب لا يستلزم انحصار افراد فيه يجوز ان يثبت بهم في ضمن فرد وفي غيرهم في ضمن فرد
 آخر ونحن بما قررناه كلف هذا المقاصد الجليدة التي يعنفها مواضع كثيرة بشتان في كمالا تركن الى ما بناها
 الخارج عليه مما هو امون من بيت العنكبوت **قال** ومنها نكتة **الاول** انما يظهر في قولك انت الخبيث كقولك
 انت الخبيث بقدر ان انت الخبيث كلف لم تذكر ذلك المقدار اعتمادا على قرينه الحال فهو من قبيل فقر الجنس
 المخصوص باعتبار تقييد نظر كما في قولك زيد المنطلق في حاجتك ويلزم منه قصر جميع مجبته عليه
 فهو من فقر ما هو بمنزلة النوع ومنه راجح فيما ذكر سابقا لان القيد منها مقدر وهذا القدر لا يقتضي
 جعله نكتة منفردة وكذا لا يقتضيه كون الطرف مشتملا على امر شخصي اعني ضمير المتكلم لان التقييد بالطرف
 يوجد على مراتب مختلفة في افان التخصيص ومنه منها لا يقتضي خروج المقيد عن كونه جنسا مخصصا
 ومنه في النوع **قال** وانما خص حكم القدر بالثاني اعني تعريف الجنس لان القدر وعدمه انما يكون فيما يعقل
 فيه العموم والشمول **الاول** بما يتوهم من عبارة لزم القدر لا يتصور رجاءه في الموقف بل بالام العهر وما في
 حكمه من الاعلام والمضاخلة اذ لا عموم فيها حتى يعقل فقر ما على غير كما هو في الموقف بل بالام الجنس
 وذلك غير صحيح لان المعهود في قولك زيد المنطلق يمكن ان يقصر على زيد فقر قلبا اذا اعتقد الخطاب كونه غير
 زيدا وقصر بعينه اذ اتردد فيها فيقال زيد المنطلق لا غير وكذا كذا اخوك في قولك زيد اخوك وعمروني

من حيث هو

من حيث هو

كما يفعل المقرن الجفسي
فلا يكون العمل طوعا
من طرق الولاد على
القصر م م م

هذا هو المقام
في هذا المقام
في هذا المقام

مجموع الالاف في هذا المقام

في قولك هذا هو المقام لا يتصور من الالاف الا المتعلق بالمتعلق كونه متعلقا بغيره وكونه متعلقا
والا لا يكون المقام من المتعلقين بين زيد وغيره ولا بد ان يكون المقام باللام في حكم لا يفيد القصر في المقام
في المقام قسرا على غير ذلك فلا بد ان يكون المقام باللام في حكم لا يفيد القصر في المقام
كما مر فلا حاجة مع هذا الى طريق اخر يرد على ما ذكرنا قول المصنف وانما قد يفيد القصر في المقام
فوجه صحة لزوم عدم المقام في المقام من شأنه ذلك فلا يعقل في المقام قسرا ولا عدمه بذلك المصنف وهو مع هذا التكلف
وتصحيحه مستدرك في البيان قطعا **والجواب** في هذا الاختصاص **والجواب** في هذا الاختصاص **والجواب** في هذا الاختصاص
في الواقع لكنه في هذا المقام غير مقصود بالكلية ولا مراد على كونه في المقام في الاصطلاح لان البرهان
الحقيقي **والجواب** في هذا المقام من حيث هو متعلق به من غير ان يكون له معنى كونه في المقام في الاصطلاح لان البرهان
ذلك بالرجوع الى الفطرة السليمة واما سلبه في المقام فانه ليس بحقيقة وعامة في المقام في الاصطلاح لان البرهان
الميزان من البرهان الحقيقي مقول على واحد من كثيرين فكلام ظاهر **والجواب** في هذا المقام من حيث هو متعلق به من غير ان يكون له معنى كونه في المقام في الاصطلاح لان البرهان
في لزوم الدليل الاول غلط نشأ من اشتراك اللفظ في المقام في الاصطلاح لان البرهان في لزوم الدليل الاول غلط نشأ من اشتراك اللفظ في المقام في الاصطلاح لان البرهان
فلم يرد به في المقام المستند الى المقام في الاصطلاح لان البرهان في لزوم الدليل الاول غلط نشأ من اشتراك اللفظ في المقام في الاصطلاح لان البرهان
يختص بالكلام البري والقصة الموجه بل ان يرد به في المقام المستند الى المقام في الاصطلاح لان البرهان في لزوم الدليل الاول غلط نشأ من اشتراك اللفظ في المقام في الاصطلاح لان البرهان
او منشكها في هذا المقام في الاصطلاح لان البرهان في لزوم الدليل الاول غلط نشأ من اشتراك اللفظ في المقام في الاصطلاح لان البرهان
بينهما ما لا ينبغي لزمنا في المقام في الاصطلاح لان البرهان في لزوم الدليل الاول غلط نشأ من اشتراك اللفظ في المقام في الاصطلاح لان البرهان
الوجه حكم من احكامه وهذا الفرق بين ضرب زيد و زيد في المقام في الاصطلاح لان البرهان في لزوم الدليل الاول غلط نشأ من اشتراك اللفظ في المقام في الاصطلاح لان البرهان
مع لزوم الفعل الناعل واقع عليه في الصور بين معاو ذلك لان ذكره الاول بياننا لما وقع عليه الفعل وفي الثانية
ليست اليه حال من احواله وحكم من احكامه ولذلك صرحوا بان هذا اللفظ معناه زيد منطلق الاب وعلى هذا القول
مع الجملة الانشائية طلبا كان او غيرا ونزكان حاصل لا معناه كونه قائما بالطلب والمنشئ فاذا قلت زيد
اخره فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم وليس حال من احواله زيد الا باعتبار تعلقه به او كونه مقولا لا حقيقة في المقام
ان يقال فيه فلا بد ان لا يحفظ في وقوعه خبر عنه هذه الحقيقة فكانه قيل زيد مطلوب ضرب او مقول في حقيقة ذلك
لا معناه كونه قائما بالطلب لان مقتضى لزوم المقام في المقام في الاصطلاح لان البرهان في لزوم الدليل الاول غلط نشأ من اشتراك اللفظ في المقام في الاصطلاح لان البرهان
آخر لا يستفاد من قولك اخرج زيد او امتناعه من احتمال الصدق والكل في المقام في الاصطلاح لان البرهان في لزوم الدليل الاول غلط نشأ من اشتراك اللفظ في المقام في الاصطلاح لان البرهان
احتمالها بحسب المعنى المستفاد من قولك اخرج زيد او امتناعه من احتمال الصدق والكل في المقام في الاصطلاح لان البرهان في لزوم الدليل الاول غلط نشأ من اشتراك اللفظ في المقام في الاصطلاح لان البرهان
بل انتم لا مرجع اليكم وقد لهم اما زيد فاحظه ليس تعسفا على قواعد العربية بل هو بما تقتضيه تلك القواعد نعم من

انما كان المقام
في هذا المقام
في هذا المقام

اليها ولا يفرق بين اخرج زيد و زيد اخرج زيد المعنى فانه يعقد تعسفا محضا قال بعض النحاة انما وجب
في الجملة لانه وقعت صلة او صفة كونه خبرية لانك انما جئت بالصلة والصفة لتعرف الخاطب الموصول والموصوف
من اتصافهما بضمون الصفة والصلة فوجب لزم كونهما جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للخاطب حصول قبل
ذكر تلك الجملة الخبرية ومنه في الجملة الخبرية فان الانشائية كسبت واخواتها والطلبية كالامر واخواتها لا يعرف
الخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها ولم يكن خبرا مبتدئا موقفا ولا مضمنا جارا كونه جملة انشائية
كما مر في بابها وبما ربه الى ما نقله الشارح وقد عرفت ما فيه ويرد على ما ذكر من مبنيها لزم انشاء مانع مخصوص
في خبر المبتدئ لا يستلزم لزم لا يكون هناك مانع اخر **والجواب** في هذا المقام من حيث هو متعلق به من غير ان يكون له معنى كونه في المقام في الاصطلاح لان البرهان
يقول محذوف هو النعت في الحقيقة كقوله جاء اصدق بل رتب الكريب قط اي عذق مقول عنده هذا القول
كما يقع حالا في خبر زيد اخرج زيد اقبله اي مقولا في حق هذا القول ومفعولا لاني في باب فلتنت نحو وجدت
نحو وجدت الناس اخر نقله فقد اوجب التاويل في الحال فيكون بياننا له هيئة في الحال وفي المفعول اكتمل من
باب علمت ليعلم تعلق العلم به فتأمل **والجواب** في هذا المقام من حيث هو متعلق به من غير ان يكون له معنى كونه في المقام في الاصطلاح لان البرهان
بين اخبار المبتدئ اذا تاخرت عنه سواء كانت جملة او مفردات فلا تعلق له بضايا كونه الخبرية جملتها في المقام
منها على ما في المتناهي **والجواب** في هذا المقام من حيث هو متعلق به من غير ان يكون له معنى كونه في المقام في الاصطلاح لان البرهان
وقولنا ما قلت هذا في قياس ذلك الفرق ينبغي لزمنا من هذا المقام في الاصطلاح لان البرهان في لزوم الدليل الاول غلط نشأ من اشتراك اللفظ في المقام في الاصطلاح لان البرهان
لزمنا من هذا المقام في الاصطلاح لان البرهان في لزوم الدليل الاول غلط نشأ من اشتراك اللفظ في المقام في الاصطلاح لان البرهان
انما هو رادنا ويدل على ذلك عبارة الكثر في حيث قال ولو اولى الظرف لقصدا في ما يبعد عن المراد وهو
لزمنا ما اخرج فيه الرتيب لاني ولما جاز الشارح من هذا المقام في الاصطلاح لان البرهان في لزوم الدليل الاول غلط نشأ من اشتراك اللفظ في المقام في الاصطلاح لان البرهان
المتاخر عنه في المانع ما انا قلت هذا من هذا المقام في الاصطلاح لان البرهان في لزوم الدليل الاول غلط نشأ من اشتراك اللفظ في المقام في الاصطلاح لان البرهان
فكذلك في معنى انا ما قلت هذا ويطلب ما اعتبه به من اظهار الفرق بينهما ولعلنا انما اذكر ما ذكرنا من التاويل
بجعل حرف النفي جزءا من المسند والمصدق الى لزمنا من هذا المقام في الاصطلاح لان البرهان في لزوم الدليل الاول غلط نشأ من اشتراك اللفظ في المقام في الاصطلاح لان البرهان
كما في اكثر الصور ولا حاجة اليه كما في قولك ما انا قلت هذا من هذا المقام في الاصطلاح لان البرهان في لزوم الدليل الاول غلط نشأ من اشتراك اللفظ في المقام في الاصطلاح لان البرهان
اما الخط من حيث لزمنا الاختصاص من هذا المقام في الاصطلاح لان البرهان في لزوم الدليل الاول غلط نشأ من اشتراك اللفظ في المقام في الاصطلاح لان البرهان
يقابلكم ولزومنا لا يتجاوز الى غير مومن بقا بل في بناء على ان القصر غير حقيقي ومن حيث ان قوله على معنى
لزمنا من هذا المقام في الاصطلاح لان البرهان في لزوم الدليل الاول غلط نشأ من اشتراك اللفظ في المقام في الاصطلاح لان البرهان
دينه وبينهم وكذلك الكلام في قوله لزمنا من هذا المقام في الاصطلاح لان البرهان في لزوم الدليل الاول غلط نشأ من اشتراك اللفظ في المقام في الاصطلاح لان البرهان
انما كان المقام في هذا المقام في الاصطلاح لان البرهان في لزوم الدليل الاول غلط نشأ من اشتراك اللفظ في المقام في الاصطلاح لان البرهان

هذا هو المقام
في هذا المقام
في هذا المقام

هذا هو المقام
في هذا المقام
في هذا المقام

هذا هو المقام
في هذا المقام
في هذا المقام

هذا هو المقام
في هذا المقام
في هذا المقام

هذا هو المقام
في هذا المقام
في هذا المقام

هذا هو المقام
في هذا المقام
في هذا المقام

هذا هو المقام
في هذا المقام
في هذا المقام

اعني قائم زيد من باب قهر المستند اليه على المسند بخلاف المائل لا على زعمه واما الخروج عن القانون فمن حيث انه لم يجعل
تقدم المسند مقيد للمستند اليه **وعن** ان كان اول الاسماء في هذه الامثلة مسندا للفعل الى المبتدأ
بطريق التصور **اذا** كان الاسناد الاول في هذه الامثلة مسندا للفعل الى المبتدأ كان هذا الاسناد في الدرجة
الاولى فكيف يصور خروج هذه الامثلة بهذا القيد بل يجب ان تكون داخلية فيه واردة نقضاً عما ذكره
من الفاعل القابلة للفعل مقدم البقية على ما يستند اليه في الدرجة الاولى قوله كلام الشارح ايضا لا يخرج
عن اعترافه بانه لم يثبت قال لا نأمنه يدل على اولية مسندا للفعل الى الضمير والمطلوب وليست مسندا الى المبتدأ
ور والمتقدم عليه وعلى اسناد الجمل الى **ان** شئت زيادة توضيح لما قرر فاستمع لما يتلى عليك فنقول
خبر المبتدأ اذا كان فعلا مسندا الى ضمير فاسند الفعل الى الضمير لا يتوقف على تحققها فاذا تحقق
الضمير ارتبط الفعل به ثم هذا المجموع المرتبط احرازه بالآخر يصلح ان يكون خبر المبتدأ الى نفسه **فهر**
ثم لن لو حفظنا من هذا الضمير عايد الى المبتدأ وعبارته عنه فكيف الاسناد اليه مسندا الى المبتدأ حقيقة
حصل مسندا آخر مفاد الاسناد الاول بالاعتبار فاسنادا لهما متاخر عن الاول لتوقفه على الارتباط الذي
بين الفعل والضمير ليحصل مجموع صواب كونه خبر المبتدأ بناء على ان الصواب للخبر في هذه الصور هو الجملة
لا الفعل وحده والاعتبار الثالث متاخر عن الثاني اذ بعد تحقق الفعل والضمير المرتبط احدهما بالآخر تحقق
الاسنادا كونه بلا توقف على شيء واما **ان** فهو مع توقفاً على ذلك فتوقفنا اعتباراً كون الضمير عايداً
الى المبتدأ وعبارته عنه فكيف الاسناد اليه مسندا الى المبتدأ في الحقيقة ولا شك ان هذا صفة للضمير **فهر**
المرتبط به الفعل ومتاخر عنه **و** وذلك لان الكلام في احوال متعلقات الفعل من ذكرها وحذفها ونحوها
لا في احوال الفعل وايضا كونه من الفاعل والمفعول قيد للفعل دون العكس وايضا قوله فيما بعد
فاذا لم يذكر متعلق بالمفعول دون الفعل **ور** ومن هذا **ان** وفيما ذكر من ان تلبسه بالمفعول من جهة
وقوعه صريح به في الايضاح فعلم ان مرادنا بالمفعول هو المفعول به وانما حصل البحث بحذف المفعول به
لقد بر من الفاعل في كونه من مفعول الفعل وايضا كونه في كونه شايعة واما احوال غيره
من المفاعيل وسائر المتعلقات فيعلم بالمقاييس **ور** ويكون كلاما **ان** ولو قيل ويكون كلاما مع من اثنى
اعطاء ولا يدرى ما معطاه لان احسن كما لا يخفى لا يقال لزيادة التعيين الى العلم ان قد لا اطلاق ليس
مذكور في كلام السكاكي بل بعبارة مكررة او القصد الى نفس الفعل بتقدير متعدي منزلة اللازم وذلك
يدل على قطع النظر عن التعلق بالمفعول ولا يدل على قطع عن اعتبار عموم افراد الفعل او خصوصها
وحيث فلا اعتراض على كلامه ان من المصنف ذكر قد لا اطلاق وفسرنا على نقله الشارح وحمل كلام السكاكي

بالشأن
منه
في
الاعتبار

الظن

على ذلك فاجبه على السؤال انما ما ظاهرا في الاعتراف المذكور في الشرح ويكره جفا فان المعية عند ارباب
البلاغة كما مر من المعنى المقصود للتحكم وتبيينهم من العبارات ولا يكون مقصودا له لا يعتد به ولا بعد من
خواص التراكيب فلهذا قال السكاكي في تمثيل الخاصية مثل ما سبق الى فهمك من تركيب ان زيدا منطلق
اذا سمعته عن العارف بصياغة الكلام من ان يكون مقصودا به في الشك او رد الانكار او من تركيب
زيد منطلق من انه يلزم مجرد القصد الى الاخبار ومن غير منطلق بترك المسند اليه من انه يلزم ان يكون المنطوق
وجه الاختصار ووجه في قصه من المتوفي بان التكلم اذا لم يكن بايضا لا تفتت الى ما يبينهم من كلامه لانه
غير مقصود فاذا لم يكن التعميم في افراد الفعل معتبرا في العوض والمقصود لم يكن مما يعتد به عند الاظهر
في الاعتراف لنزول لزم المفيد للعموم في افراد الفعل هو الفعل معونة المقام الخطا وذلك لا ينافي في كون
الغرض من نفس الفعل الاطلاق على التفسير المذكور غاية **ان** لا يكون العموم مقصودا
بنفس الفعل بل به مع معونة المقام **ور** ومنها بحث وهو ان جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار
ان افاد التعميم في المفعول مع حذف متصوفا وجهه ان يكون هناك قد يثبت على تعين مفعول
مدلول عام مثل ان ذكره الكلام لفظا **ان** اذ لم يقال قد كان منك ما يؤلم اي كلاما قد فلا شك ان العموم ح
مستفاد من ذلك المقدار ولا دخل للحذف فيه بل الحذف مجر للاختصار والاكتمال لقصد العموم في المفعول
ويتوصل بحذفه الى تقدير عام وذلك بان لا يكون هناك قد يثبت الحذف تدل على تعيين عام من العود
فيتوصل بعدم ذكر المفعول في المقام الخطا الى تقدير عام بانها على تقدير حاص دون آخر ترجح
لأحد المتساويين على الآخر فللحذف علة عدم ذكر المفعول على هذا الوجه مدخل في تقدير عام دون
حذف على الوجه الاول فلذلك حكوا بان حذف المفعول قد يكون مجر للاختصار وقد يكون للتعميم مع الاختصار
وللملم يميز عن الثاني رجح احد الوجهين عن الآخر كشكل عليه **ان** الشك لان على التوفيق **ان** فليست امل
فانه قد اعتبر صاحب المفتاح **ان** تحقيق الكلام ان الشك من اعذر من المفعول هو الابل والغنم
مثلا واحدها يتا بل الآخر وجعل ما يضاف اليه احدهما خا جاعن المفعول غير ملحوظ معه بل هو باق
على حاله واحدة مع تعذر تقدير المفعول فلو قد في الابه المفعول لا دى الى فاد الخ فانهما لو كانت
تزدوان ابلاهما على سبيل النرض لكان الترجع باقيا على حاله وصاحب المفتاح نظر الى ان المفعول هو الغنم
المضاف اليهما والمواشي المضافة اليهم وكلاهما يقابل الآخر فلو لم يقدر المفعول في الابه لفسد
الحج وهذا ادق نظر او خرج معنى **ان** وكان على المصنف ان يذكر **ان** يمكن ان يثبت بان المصنف لم يذكر
رد الخطاب في الاثر كى وما يتعلق به من التأكيد بوجه اعتمادا على المقام **ان** سبق واما انه لم يعيم

بحيث يتناول الاشارة فلا بد من بيان الجواب كما اعتد رعدة الخارج في ترك بعض الجواب المتقدم ومعلوم
 ان ليس القوم والتخصيص الا ما كيد على ما كيد لا يلتبس عليك ان كل ما كيد على ما كيد ليس بتخصيصا وقطرا فان
 قولك ان زيد القام فيه ما كيد عن ما كيد على ما كيد ولا تخصيصا اصله بل القوم ما كيد على ما كيد بوجه مخصوص كما
 قرر في جاي في زيد لا عن وفني نحو زيد اذ جعلته اذا قدر المفسر مؤخره يخرج بصير الكلام ملكا زيدا رتبة
 فالمفسر متعلق بزيد على وجه الاختصاص فان جعل المفسر المتعلق بضمير ايضا متعلقا به على وجه الاختصاص
 ظهر كونه اكد في افاة الاختصاص من اياك نجد ولن يجعل المفسر متعلقا بالضمير على وجه الاختصاص اذا لا يمتنع
 لذلك نفسه كان هناك تأكيد زائد كمن لا في افاة الاختصاص بل في تعلق الفعل بزيد اللهم الا ان يقال ان معنى الاشارة
 اثبات التعلق له ونفي عن غيره والكبرير تؤكد الجواب الاول بنه فيؤكد في الجملة بتأكيد جزئية ولم يعتبر فيه
 التخصيص لان العوض منه مجرد تفسير الفعل لا بيان كيفية تعلقه بالمفعول فان قيل لا يكون المفسر
 عين المفسر قلنا نعم ولا محذور فيه بل هو متغير معه نوعا ونوعا لانه شخصيا والتفسير بحسب الاتحاد والنوع
 والعطف بحسب التباين الشخص لكن يبقى الكلام في فايد عطف احدى الرتبتين على الاخرى بحرف التعقيب
 فنقول الفايد الكبرير والتمتضا افراد الرتبة كما يقال عليك بالاطاعات الافضل فالافضل كان قد قبل
 برتبة عقبها رتبة وجه فقد لا حظ النزول في افرادها رتبة كما في المثال المذكور وقد لا حظ الترتيب في رتبة
 كما في قول فارسي رتبة اقوى واعلى مرتبة من الاولى وقد ورد الفاء للتفاوت بين المعطوفات في
 المرتبة تنزلا وترقيتها كما في سوره والصافات ولز كانت ثم اولى واشهر في ذلك منها ولا يخفى
 لزم الجواب الترتيب ان نسب منها ولز ملاحظة الاختصاص في الترتيب اولى ولا يلزم منه الاتحاد بين المعطوفين
 بل يختلفان قوة وضعفا وقيل الفاء جواب شرط موزون تقدير الكلام مما يمكن من شيء فارسي في لم
 حذف الشرط مع اداة اعتما داعية قرينة المقام ودلالة الفاء على ذلك وقدم المفعول عوضا عنه مع كونه بقدمه
 مفيدا لامرين آخرين الاختصاص وصيرورة الفاء متوسطة في الكلام كما هو حقه واصار الكلام ملكا
 واتي فارسي في كذا الفعل تايدا وقصد الى التفريق فصار ملكا واما فارسي في رتبة رتبة في حذف
 الاول وجوبا للمقصد الى جعل كذا تفريده واخر الفاء الى المفسر ولم يحذف اذ لا دلالة فيه على التاثير
 كونها دلالة على الشرط المحذوف وعلى هذا القياس وركب كبر والرجز فابجر ونظايرها لكن العارضا
 اقل وقد صرح بعضهم بان كلمة اقامت في امثال هذه المقامات ويظهر لك من هذا التحقيق
 ان قد نقل عن الكشاف انما لن يقدم المفعول قد كمن عوضا عن الشرط المحذوف مع افادته
 الاختصاص فلا يبعد ان يكون التقديم مع كونه معينيا في افاة اللزوم المقصود من الكلام وعلينا

في قوله

الحق الغاية التوسط وشاغلا لخيرها التزم حذف بعض مفيد الاختصاص اذ الاستحالة في اجتماع الفوائد الكثيرة في شيء
 واحدا هذا فلا يظهر من التحقيق المذكور ان ليس التقديم منها للتخصيص بل يظهر ذلك من المقام لنبق عنه
 ولعل مراده من هذا التحقيق ظهور منه للتقدم فوايد غير التخصيص واذا كان المقام آتيا عنه فليحار على ذلك الفوائد
 فلذلك التحقيق مدخل في عدم جعل التقديم للتخصيص ويدل على انه اراد ذلك في الظاهر حيث لم يقل ولظهور
 قال فكان الامر بالقرأة اهم من الامر باختصاص القرأة اذ لا يناسب المقام فلا يرد ما يتوهم من كون غير اسم
 انه اهم منه كقراءة الفتح وهو بمنزلة تعلق بهم ركبنا قرأة تعلق المقصود ودخل الباء للدلالة على الكبرير والدوام
 كقولك اخذت الخطام واخذت الخطام وعبارته هكذا قال الوجه عندى من يحار اقرأ على معنى افعول القوم واوجدها
 على ما تقدم في قوله فلا يعطى ومنع في احد الوجهين من غير مودى الى مقدومه ولز كمن باسم ركب مفعول اقرأ الذي
 بعد فنقول القرأة تتعلق بذاتها بمقدومه واسطة حرف الباء بما يرتفعان به او يلبس به حال القرأة وكما
 يمكن قطع النظر عن التعلق الاول يمكن قطعه عن التعلق الثاني في كلام المفتاح لزم اقرأ الاول قطع
 فنه النظر عن التعلق عن الثاني كمن تعلقه بالمقدومه عن التعلق الاول اعني تعلقه بالمقدومه لان قطع النظر
 عن المقدومه الاختصاص له باقرأ الاول لا التمس بل هو فيها ظاهر مكشوف فتقوله افعول القرأة واوجدها اى
 مع قطع النظر عن التعلق بما يقرأ به يدل على ذلك انه قال مودى الى مقدومه ولم يقل الى مقدومه واما قوله
 مفعول اقرأ الذى بعد فبنا على ان المفعول بطلق على متعلقا من الفعل بواسطة الحروف الحان وكذا
 التعدي قد يطلق على معنى اعم يتناول التعلق بغير المفعول به وقوله على نحو ما تقدم تشبيه لقطع النظر
 عن التعلق بغير المفعول به بقطع النظر عن التعلق به وعلى ما قررنا كاستعمال الكلام ولستبان المرام
 من غير اشتغال ما زعم من امرنا دارا دخال الباء فيما هو مفعول به بغير واسطة دلالة على الكبرير والدوام
 متمسكا بما ورد من قولهم اخذت الخطام وفى الاصطلاح تخصيص شيء بشئ الى كانه اراد به العطف
 واخواته الثلاث اما وحدها واما مع ضمير الفصل وتعرف المسند ايضا واما محذوف كاختصاص القيام
 بزيد وزيد مقصود على القيام فلا يسمى قهر اصطلاحا ونشير الى ذلك عن قريب وهو غير حقيقى بل
 اضافى قد يطلق الحقيقى على ما يقابل الاضافى فيقال مثلا الصفة اما حقيقىة واما اضافية وقد يطلق
 على ما يقابل المجازى فيقال هذا معنى حقيقى وذلك معنى مجازى والظاهر ان تخصيص الشئ بالشئ
 على معنى انه لا يتجاوز الى غير اصله انما يسمى قهر او تخصيصا حقيقيا لانه حقيقة التخصيص المتألفه لا كذا
 والذكر يحتاج في فهمه من لفظ التخصيص الى قرينة وليس تخصيصا غير حقيقى والشارح اخذ الحق مقابلا
 للاضافى ولذلك قال وهو غير حقيقى بل اضافى في نورد عليه لزم التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات

علامه اختصاص

لا يتجاوز الى غير اصله انما يسمى قهر او تخصيصا حقيقيا لانه حقيقة التخصيص المتألفه لا كذا
 والذكر يحتاج في فهمه من لفظ التخصيص الى قرينة وليس تخصيصا غير حقيقى والشارح اخذ الحق مقابلا
 للاضافى ولذلك قال وهو غير حقيقى بل اضافى في نورد عليه لزم التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات

فاحتاج الى تعسف وموازاة بالاضافة الى بعض ما عدا المتصور عليه وبالحقيقة ما يكون
بالاضافة الى جميع ما عداه وكانه انما ساء اضافيا نظرا الى ان الخص بالشيء والتعسف الى بعض ما عداه ليس
خاصة اضافية لاحتياجهم في التعجب عليه بالخاصة الى اعتبار الاضافة والسبب في العيان فيكون قصرا
عليه ايضا اضافيا الى الاضافة في هذا المعنى انما يقابل المطلق في العبارة فكل من قصر عليه لا يحقق
نوعان قصر الموصوف على الصفة الواحدة وجه الاختصاص فيهما لزوم القصر انما يتصور بين اثنين بينهما شبه
فاما ان يكون القصر المنسوب اليه على المنسوب وهو الماد بقصر الموصوف على الصفة واما ان يكون قسرا
للمنسوب على المنسوب اليه وهو الماد بقصر الصفة على الموصوف والماد الصفة المعنوية التي هي
قام بالغير الصفة بهذا المعنى يستعملها المتكلمون في مقابلة الذات وبالمعنى الاخرين يستعملها
المتكلمون كالنعت في باب التواضع والآخر في باب منع الضرف مقابل الاسم وهو يتبع يدور في
في ذات غير الشئ ولا يدل على ذات واحترز بغير الشئ عن كل ما في قولك جاءني القوم كلهم
لتصادقهما على العالم قولنا انجني هذا العالم القائل لنقول النعت بالتفريق المذكور منها لا يصدق
في انجني هذا العالم لان لا يدل على ذات ومعنى فيها واما النعت المشهور فقد ادرج في العالم و
نظائر بتاويل معروف وكذا بغير النعت والصفة المعنوية التي هي في قولنا واما السبب في معنى المعنوية
فالظاهر المبانيه اذا المعنى الاول هو نفس الامر القائم بالغير كالعالم والمعنى الثاني هو ذات قاص
انتساب ذلك الامر اليه كالعالم والاول انتسابه لغيره وذلك لان اطلاق المعنوية عليه اكثر
وايضا اعتبار المعنى كما هو محجج الى زيادة تكلف في شمول جميع الامثلة وقد يقصد به الى الثاني
رجوع الضمير المحرور الى القسم الثاني من الحقيقي كما اختار اقرب وانتساب حسب اللفظ والسياق
ورجوعه الى الحقيقي مطلقا اصح وشمول حسب المعنى والفايد لتناوله قسمي الحقيقي معا وقصر الموصوف
على الصفة قصر حقيقي مباينة وادعاء موجود قطعا بخلاف قصره على قسرا حقيقيا كما مر
والفرق بين القصر الغير الحقيقي والقصر الحقيقي مباينة وادعاء دقيق فليست اهل وذلك لقصر الموصوف
على الصفة مثلا اذا كان حقيقيا ادعائيا اعتبر في مفهومه سلب سائر الصفات عنه ولا شرط فيه
اعتقاد المخاطب على احد الاثبات المعنوية الافراد والقلب في التعيين وذلك السلب يقتضي
عدم الاعتقاد بسائر الصفات واذا كان غير حقيقي اعتبر فيه سلب بعض ما عدا تلك
الصفة عنه ويشترط فيه اعتقاد المخاطب على احد تلك الاثبات وليس فيه عدم الاعتقاد بسائر
الصفات ويشترط ان كان معاني جوار ان تصاف الموصوف بصفات مغايرة للصفة التي هي

فما كان المعنى
المتعلق او صفة
الشيء الذي هو
المتعلق به
فما كان المعنى
المتعلق به
فما كان المعنى
المتعلق به

الموصوف عليها وهذا الكثرة في ذلك الفرق بينهما فان المخاطب اعتقد شيئا كصفته ان اراد ان يعتقد
بشيء كصفته فيه ولو قيل في ذلك انهما بين صفتين لم يخف الى ما واصل فقد خرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب
ان خرج عنه القصر الذي حصل اذا اعتقد او قصر حاصل اذا اعتقد على ما موصوف او موصوف وهذا انما
لا يقع لان المخاطب العاقل لا يعتقد ان تصاف امر جميع الصفات كيف وفي الصفات ما هو متقابلة يمنع
اجتماعها فلا يتصور ان يخصص امر بصفة دون سائر الصفات واذا لم يكن هذا التخصيص في العالم يلزم
صدق الحد الذي ذكره الصمد اذا اراد به المعنى الاخر على امر موجه خارج عن المحدود وكذا الكلام في البواقي فان
فان تخصيص صفة بامر دون سائر الصفات لا يقتضي لزوم اعتقاد المخاطب شيئا كما بينه جميع الامور وهذا لا يقع
في الصفات المتعينة غير فافلا يكون تخصيص صفة بامر دون سائر الصفات واقعا فلا يلزم صدق الحد على امر
موجود خارج عن المحدود وفي ذلك ما عداه وحاصل هذا القول انما يختار ان المص اراد بقوله دون
اخرى ما هو امر من الواحد والاشياء والجميع ولا تخاف ان يدخل في صفته في حقه القصر الحقيقي قوله لان تخصيص امر
امر بصفة دون سائر الصفات او تخصيص صفته دون سائر الصفات لا يقتضي لزوم اعتقاد المخاطب شيئا كما بينه
غير واقع لا يتناهى على ما لا يوجد اصلا وفيه بحث لان تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات معناه ان ثبتت
المشكوك في الصفة لذكر الامر وتجاوز سائر ما كان ينبغي ان يكون وهذا المعنى حاصل في قصر الموصوف على الصفة اذا
كان حقيقيا وهو موجود قطعا اذا كان ادعائيا وكذا في تخصيص صفة بامر دون سائر الصفات معناه ان ثبتت
المشكوك في الصفة لذكر الامر وتجاوز سائر ما كان ينبغي ان يكون وهذا المعنى حاصل في قصر الموصوف على الصفة اذا
اذا كان حقيقيا او ادعائيا وكلاهما موجودان فاما في وقوع التخصيص في ذلك المعنى المذكور انكار القصر
الحقيقي فكذلك باطلا قطعا فالاول لا يرد من هذا السؤال ابتداء بشبهه على القصر الحقيقي ثم يجاب عنها
بما ذكرناه ويمكن ان يجاب عنها بما انما قاله لان خلاف الظاهر اذا المتبادر الى الفهم انه يعرف شيئا عليه
ذلك التقسيم كما هو اللائق بنظائر هذا المقامات الا يرى انه ليس معنى جاءني زيد لانه لم يكن من غيره
ومعنى مثل ما كان يتطابق من زيد لانه اذا فقد هذا المعنى كان الانتساب لغيره في الكلام ما يكون نظاما
في القصد الى قطع الشبهة كالتي تورد وما يودى موداه واما قولك جاءني زيد لانه لم يكن من غيره فافلا يلزم
صريحاً وبمعنى لا اثبات الاشياء في المعنى كما يشهد به الذوق السليم ولا يبعد ان يقال ان طريق النفي
والاستثناء ظاهرة في قصر الافراد فانك اذا قلت جاءني الا زيد كان المعنى جاءني احد الا زيد فان
اجرى على عموم كان قسرا حقيقيا لا يتصور فيه الافراد والتعيين ولزخصص بالذوق وقع
فهم النزاع كان معناه ما حان الى احد من هؤلاء الا زيد ويتبادر الى الفهم افراد زيد من بينهم بهذا

وهو قول الشارح وان اراد
بمعنى الواحد والاشياء والجميع
فدخل القصر الحقيقي في هذا التقسيم
ان يصدق حد غير الحقيق على
الحقيق مع انه ليس منه

ودون
اخرى

وهو قول الشارح وان اراد
بمعنى الواحد والاشياء والجميع
فدخل القصر الحقيقي في هذا التقسيم
ان يصدق حد غير الحقيق على
الحقيق مع انه ليس منه

منسوبا الى المكالم ان لستم كايين عندنا بين الصدق والكذب والمعنى لسننا متردد بين كونه صادقين
وكا ديين بل نحن جازمون بانكم كاذبون وحي يتضح التشبيه بظاهر حال المدعى لان ظاهر حاله لا يتردد
الى صفة صدقه وكذبه وينطبق على هذا المعنى غاية الانطباع قوله بل انتم عندنا متصورون على الكذب
الى اخره فالظاهر من عبارة المفتاح ما ذكره بعضهم من انه انما جعله قرا فزا دينا على ان المكالم اذا
اعتقد ان المخاطب اعتقد تروك كان له ان يسلط معه طريق القطر والكفار اعتقدوا ان الرسل
اعتقدوا كونهم عند الكفار دايرين بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعى ان اعتقد كونه
دايرين بين الصدق والكذب عند السامع فقط وهم على معنى لستم دايرين عندنا بين الصدق والكذب
ولسنا متردد بين ذلك بل انتم عند مقصورون على الكذب ولكن ان تقول انما جعله قرا افراد
بنا على ان الرسل مترددون فانهم صادقون عند الكفار او كاذبون عندهم كما هو ظاهر حال المدعى
من كونه مترددا بين كونه صادقا وكاذبا عند السامعين وعلى هذا يكون قوله عندنا معمولا بحسب المعنى
للمصدق والكذب ويكون التشبيه ظاهرا كذلك يكون عندنا في قوله بل انتم عندنا مقصورون على الكذب
معمولا بالكذب بحسب المعنى كما نهم قالوا للرسل لا يتردد دايرين كونهم صادقين وكا ديين عندنا بل اجزوا
بانكم كاذبون عندنا وهذا الوجه مع كونه مخالفا لظاهر عبارة اقرب اليه مما ذكره الشارح **قوله**
ومعنى قمر الناعل على المفعول **الجملة** اي من حيث هو مفهوم متعلق بالمفعول ليكون صفة له مثلا في
قوله كذا ضرب زيد لانه قمر ضرب زيد على معنى ان يكون مفعولا لزيد صفة مقصورة على
غيره وهذا اذا حمل على انه قمر حقيقى واما اذا حمل على انه غير حقيقى اي ضرب عمرا ولم يضرب بكرا وخالدا
فجوز فيه ما ذكره ويضاف الى ان معناه لزيد مقصور على كونه صادرا بالعموم ولا يتعدى الى كونه ضاربا
بكونه كاذبا من قمر الموصوف على الصفة كما ن قيل ما زيد الا ضرب عمرا ومعنى صحيح الا انه يلزم
في الفصل بين الصفة المقصورة عليها وبين قدما وبلزم ايضا كون المقصور عليه مقدما على كلمة الا
ولذلك ان قيل متاخرا عنها **قوله** وعلى هذا قياس البوق **الجملة** اي اذا حقق معنى القطر الامثلة
الباقية راجع الى احد القطرين فخواجا في زيد الاركبا من قمر الموصوف على الصفة او معناه
المتبادر لزيد في زمان المجزى لم يكن الاعا صفة الركوب ونحو ما جاء في ركبها الا زيد من قمر
الصفة على الموصوف لان معناه الظاهر لزيد صفة المجزى على هيئة الركوب لم يثبت الا لزيد وبها يمكن
في مثال واحد على كل واحد من القطرين وامكن في جملة على احد هاتين ويلان في التقديرين
فالمتبادر معناه الظاهر لزيد كاشتهر باقوله الا كما وباب لامير ولا دفع الحاجب محمول على انه

قوله ان عرفت زمان لشتهما باب لامير على صفة الكرامة له فهو من قمر الموصوف على الصفة
ويمكن ان يقال قمر لشتهما باب لامير عليه موصوفا بالكرامة له لا يتعداه اليه موصوفا بصفة
الارادة له فهو من قمر الصفة على الموصوف ذلك لانه يقول قمر لشتهما الباب على انه يجمع مع كرامة
له دون ارادة اياه فهو من قمر الموصوف على الصفة ثم اشتهما بالصفة لانه لم يكن مستلزما لارادته
لم يناف كرامته في ذلك بل كانت له مستها مكره كالكلمات المحرمة عند الزمان كما جاز ان يكون الشيء
مراوا منقورا عنه ككثير الادوية المرفوعة عند المرض ولزق لاشتهما يستلزم الارادة فالجمع بينهما
وبين الكرامة باختلاف الجهة فيشتبه بالدخول على الامير لما فيه من التقدير اليه ويكون ما فيه من اللزوم
ودفع الحاجب فالحقيقة المشتبه هو التقرب والمكروه تلك المذلة **الجملة** اي ما ليس الشيطان من بني آدم
الى ما ليس الشيطان من جميع جهات الغرور والاضلال غير جهة النفس كما يشاق حال من الاحوال
الاعاز ما قدل على لزم هذه الجهة كند جباله واقوا ما حيث يوحى حاجته اذ ليس من جميع عدما عسكر بها
واما ان يلى بياس من هذه الجهة ايضا ولا فلا دلالة في الكلام عليه وقيل لزم الجمله بعد الاصف طرق
محدوفى ما ليس حينها الاموصوف بان اتاهم فيه من قبيل النساء والحاصل كلاما ليس اتاهم من
قبلهم كما يستدعى المقام المستعظام هذه الجملة ولان على لزم الايمان من قبله من لازالة اليكس ولا حاجة
الى تاويل الايمان بالعموم عليه لا الى تقييد اليكس بغير النماء فان قيل لا وجه للايمان من هذه
الجهة بعد اليكس منها من غير ما يجت بانه المحاودة اليها بعد اليكس من نفعها ونفع غير ذلك
على انها اقوى الوسائل وعلى انها لا يلبس منها بالكلية كما من غيرنا وهذا القول اكثر مبالغة واحسن طبعها
لما قصد بالحديث **قوله** واراد بها المعانيها المصدريه **الجملة** اي اذا قلنا ليت زيدا قام فقد دللنا على بنية
القيام الى زيدا نفس او على بنية نفسانية متعلقة بتلك البنية على وجه خرجها عن احتمال
الصدق والكذب فالمجروح المركب من هذه الالفاظ كلام لفظي انشائي والمجموع المركب
من معانيها مدلول الكلام اللفظي الانشائي فظهر ان كلمة ليت ليست موضوعا لذكر الكلام اللفظي
ولامدلوله والالقاء احدهما ولا لاحداهما تلك الهيئة النفسانية بل هي موضوعا لتلك الهيئة
نفسها فالانشاء المنقسم الى التمني بهذا المعنى لا يصح ان يفسر بالقاء الكلام الانشائي نعم اذا اريد
بالتمنى القاء كلام انشائي مخصوص كان قسما من الانشاء المفسر بالالقاء وحي لا يصح ان يقال
لن اللفظ الموضوع له اي للتمنى ليت لانها لم يوضع لالقاء كلام انشائي مخصوص الا ليجعل الكلام
للفاء والتعلييل كما في قوله لظهور لزم ليت مثلا موضوعا لافادة معنى التمني واما اذا جعلت الكلام

الجملة الجاهل
بالترك دوزق

كقولك زود وشارعاً فينا دلالتاً على ثبوت ذلك في قلنا لا زوداً فاد القدر وقال في مباحث مل هكذا وكون
 لطلب الحكم بالثبوت والافتقار قد ثبت فينا قبل على النقيض والاثبات لا يتوجهان الى الذات وانما يتوجهان الى
 الصفات ولا يستدعيان التخصيص بالاعتبار لما قبل ذلك وانت تعلم لزوال احتمال التثنية انما يكون لصفات الذات
 لا لثبوت الذات لان الذات من حيث هي ذات في الحالة والاستقبال يستلزم ذكر مزايا اختصاص
 به بل دون الهمة بما يكون كونه زماناً اظهر كالاختلاف قال شارح نقل كلام المذكور في مباحث مل لكنه تفرق فيه بان
 جعل دليل الحكم على عدم احتمال الذات لا يستلزم دليل على عدم احتمالها للنفي والاثبات وكان من دبر لنقل
 كلامه في المواضع المتشابهة وليس الى ما يتضح به مراده فلامر قاعدل عنها منها عن تلك الطريقة ثم نقول منهم من
 زعم انه نقل عن السكاك ان المراد بالذات هي الاحكام فانها لا يتغير بل يتبدل عوارضها غير الكون والفناء وصورته
 النوعية فيها واما ان ينسحق جسم من البين يعني انه يتقدم مطلقاً في حال بل يعبر الجسم بتبدل الصورة الجسمية والنوع
 جسم اخر وجعل المودة راجعة الى الطبيعيات وحيث من في الزمان اجزاء العالم لا يعتد الزمان لا متناه القدر والافتقار
 لا متناه القدر ويرد عليه بعد كون ذلك البيان من تفرق وجه القدر الواقع في الاعراض عن هذا التحقيق فلهذا اختار
 بعضهم ان المراد بالذات حقايق الاشياء وهي متوزعة في انفسها ليست بمجولة جعل جعل عند المعرفة
 فلا يمكن توجه النفي اليها انما النفي عنها والثبت لها الوجه وهو ما يتبعه من الصفات وتحقيق ذلك موكول الى علم
 الكلام ويرد عليه ايضا لزوم ما ذهبوا اليه من تقرر ذوات الاشياء وحقايقها في انفسها من غير لزوم جعل جعل
 يقتضي استحالة توجه النفي والاثبات اليها عن جعلها متغيرة في الواقع فانه محال بالذات وجعلها ثابتة في الواقع
 فانه ايضا محال استحالة تحصيل الحاصل والاثبات الثابت لا يمكن الحكم بثبوتها وانفسها فان الاول لا شك
 في استحالة وجودها واما الثاني فكيف كان ذلك ممكن واللام معتقد في الغوتم والكلام من هنا في المعنى الثاني دون الاول ولا يجوز
 له ان يقال ان الذات تطلق على الحقيقة فيتناول الجواهر والاعراض ويطلق على القائم بذاته فلا يتناول الاوحي
 كذلك تطلق على المستقل بالمفهومية ان المفهوم المحلوط بالذات وهذا المعنى ما قالوا الذات ما يصح لزوم
 ويجزعه ويستلزم يطلق الصفات على ما لا يستقل بالمفهومية ان ما يكون له علا حظه مفهوم اخر لا خفاء فان
 الحكم بالنفي والاثبات انما يتوجهان الى النسب الحكمية التي هي صفات هذا المعنى فانك اذا صورت مثلاً زيدا او
 او الاين او السواد ولم يتصور معه شيئا اخر لم يثبت نفي ولا اثبات وان تصورت معه مفهوم الوجود
 او القسام او القدر ولم يلاحظ بينهما شيء فلا مكان للنفي والاثبات ايضا وان لاحظتها فاما لم يجعل المحلوط
 بالذات من حيث انها نسبة الوجه او القسام الى احد هاتين فلا يمكنك ايضا اثباتها ولا نفيها لم يمكنك جعلها
 محكوما عليها او ان تقول نسبة الوجه الى زيد واقوه او نقول هذه النسبة نسبة الوجه الى زيد واما لم يجعلها الى

فيكون له في هذا
 فيكون له في هذا
 فيكون له في هذا
 فيكون له في هذا

المحلوط

بالغير

على حظه الطريق وتلاحظها من حيث انها حالة بينهما فيمكنك فيها اثباتها فظهر ان الحكم بالنفي والاثبات متشبه ودوامهما
 على الذات بل لا يتوارد لثبات الصفات التي هي النسب الحكمية من حيث المحلوط به لظرافها والتمسك في احوالها وقوله
 حين لا نزاع في طول ولا في قسمة ولا في مساواة ولا في باطنية لم يرد به لثبات السواد مثلاً من حيث هو صفة له كما قد يتبادر من ظاهر
 بل اراد لثبات السواد باعتبار ثبوت له وانتسابه اليه صفة له ذلك اضافة اليه ليظهر النسب الحكمية التي هي الصفة الحقيقية
 وكذلك قوله على الوصف المسلم بثبوت وجود وصف الشوبج صرف عن ظاهره فان مفهوم الشوبج نفسه من قبيل الذات
 على ذلك التفسير للذات لكنه من حيث قيامه بالغير وانتسابه اليه يطلق عليه الوصف وان كانت الصفة الحقيقية
 هي نسبة الى ذلك الغير وبما ذكرناه يتم وجه حقيقة القدر وبكون الجواهر راجعة الى العلوم التي هي المحل الذي
 تتوارد عليه النفي والاثبات بحسب الحقيقة وانت تعلم انك اذا اعتبرت مفهوما غير النسب لم يكن له في نفسه
 احتمال اختصاص بزمان محض فاذ اعتبرت معه نسبة الوجوه او غير ما اليه في ظاهره فذكر الاحتمال
 فالذات ليس فيها احتمال اختصاص بالاستقبال انما ذكر الصفات وحيث يتضح ما ذكره في مل ايضا لان الافعال
 بتغير نسب حكمية يصح لزوم تواردها عليها النفي والاثبات كما مر ولها انتساب الى الارزمنة واحتمال اختصاصها
 ببعضها وضعاً بخلاف الثبوتات فان نسبتها لغيرها لا يصح لذلك والانتساب الى الارزمنة واحتمال الاختصاص
 ببعضها ما رضنا له فيمكن ان من حق مل لم يرد حل على الافعال وكان لها مزايا اختصاص بها من اغايب ما يتكف
 في تفصيل كلامه وتحقيق مراده طالباً لشرح الجواب قد طلبنا الشارح للاسم بيان انه لا معنى وضع وما كان
 الى التصديق وجوابه بايراد لفظ اسطرر وهذا ما لمباحث النفي والنسب قد يطلب به تفصيل ما دل
 عليه الاسم اجمالاً وجوابه ما هو عليه حسب الاسم والمطلوب هو التصور وهذا ما لمباحث الحكمية انشبه
 ويقتضي من البسيط الجواب اذا سمعت لفظاً لم تعرف ان له مفهوماً محتملاً منك السؤال عن بيان خصوصية
 اجمالاً او تفصيلاً واما اذا عرفت ان له مفهوماً ولم يعرف خصوصية ذلك المفهوم فلكل من تسأل عن
 خصوصيته اجمالاً او يكون ما كان المراد لطلب التصديق كقولك ذلك اللفظ موضوعاً بخصوص ذلك المعنى
 وبعد لزوم عرفت خصوصية اجمالاً اممكنك لتسأل عن وجوده لكن الانتساب ان يطلب تفصيلية ولا
 ثم وجوده ثانياً وبعد التصديق بوجوده اممكنك طلب تصور حقيقة اني ما هيته الموجود في الاعيان
 فاذا تصورتها بقدر الامكان انجبه كل السؤال عن صفاته واحواله الموجودة له ولزوم اممكنك تقدم
 هذا السؤال على طلب الحقيقة فظهر لزوم ما الى لشرح مفهوم الاسم اجمالاً مقدمة قطعاً على مل البسيط
 الطالبة لوجوده وان ما الى لشرح تفصيلاً مقدم عليه رعايه لما هو الاول ولزوم ما الى لطلب الحقيقة
 مؤخر عن مل البسيط قطعاً ومقدمة على مل المركبة الطالبة للاحوال المتفرعة عن الوجود بناء على ما هو

جواب عن سؤال في قدر
 ان الطول والقدر والبيان
 والسواد في حين لا نزاع في
 طوله ولا قسمة ولا مساواة
 ولا باطنية وان على هذا
 التفسير للذات فيلزم ان
 ان لا يلزم يكون شعبي
 فاجاب بقوله لم يرد به ان
 بالسواد

اخر لان الامر باللعنة وقامته يتلوا لرحاط به علما ولا يستعاد وقوعه ايضا لان ما هو قريبا ايضا لان
ما هو قريبا الوقوع فالاولى به ان يكون معلوما وعرفوه بان طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء
هذا تعريف ارتقاء الشيخ ابن الحاجب واعتبر هذا القيد في قوله غير كف على جهة الاستعلاء بناء على انه لم يجعل عدم
الفعل مقدورا لفعل المطارة التي كانت النفس عن الفعل المنه عن فاجتاج الى احرار النهي عن تعريف الامر بهذا
القيد فورد عليه بطلان العكس نحو كلف عن كذا فالصواب على ما ذهب اليه من كذا القيد ويعتبر الحينية فان
الكلف له اعتبارا بان احدهما من حيث ذاته وانه فعل في نفسه وبهذا الاعتبار معلومة في قوله كلف عن كذا
والكس من حيث انه كلف عن فعل وحال من حاله والملاحظة بهذا الاعتبار معلومة في قوله كلف عن كذا
فعل من حيث انه فعل في نفسه كلف عن كذا وخرج عنه لا نزل واعتبر عليه ايضا بان الاستعلاء غير معتبر في قوله
حكايه عن فرعون ما اذا تاملت ولا تصور استعلاء مع دعوى الالوهية في المفتاح لئلا لا يعرف لغة العرب
عبارة عن استعلاء ما لا يستعمل في قوله لا نزل ونزل وصح على سبيل الاستعلاء قيل من ابنت كلام النفس
عزفه بالاقتضاء والطلب وما جرى مجريهما ومن انكس عرفه بعضهم بارة الفعل وبعضهم بقول القائل لمن
دونه افعول وبعضهم باستعمال الصيغ المخصوصة على سبيل الاستعلاء الى غير ذلك مما يدل على اللطافة والادقة
وقيل للقدر المشترك كلاما في كلام المفتاح بدل على ان الطلب على جهة الاستعلاء لا يتناول الذنب فانه قال
واما ان يرد في الصور والى من قبله ما على موضوعه ليس يستعمل على سبيل الاستعلاء ام فالأظهر انها موضوعه
لذلك وعلى حقيقة في اعتبارها في الفهم عند استماع مخوف وليتم الى جانب الامر وتوقف ما سواه من الدعاء والالتفات
والذنب والاباحة والتهديد على اعتبار القدر المشترك في قوله كلف عن كذا فالصواب على سبيل الاستعلاء يورث
الاجابة لا يتبين على المطلوب منه ثم اذا كان الاستعلاء ممن مولى من جهة من المأمور المستع على جهة وجوب الفعل
حسب جهات مختلفة واللام يتبعه فاذا صادفت من اصل الاستعلاء بالشرط المذكور فادوات الوجوب
واللام يقر في الطلب ولعل الشارح المتفاد ما ذكره من كلام ابن الحاجب حيث عرف الامر باقتضاء فعل غير كف
على جهة الاستعلاء مع ان المتأخر عن الذنب ما موربه والمشهور بان القدر المشترك بين الوجوب والذنب
هو الطلب وبذلك صرح ابن الحاجب ايضا في تقرير المذهب في صيغة فعل حيث قال للطلب المشترك ثم اذا جعل
الطلب على جهة الاستعلاء قدرا مشتركا بين الوجوب والذنب لزم ان يكون الاظهر عند المصنف كون الصيغة
موضوعه للقدر المشترك مخالفا لما اخذ الجمهور من كونها موضوعه للوجوب وقيل بالتوقف على
حيل التوقف على هذا المعنى ما يؤيده عبارة ابن الحاجب في مختصر حيث قال الجمهور حقيقة الوجوب هو العلم
في الذنب وقيل للطلب المشترك وقيل مشترك لا لا شعور بالقاضي بالتوقف فيها اذ بها يتوهم في الصيغة
الامر صفة

هذا تعريف ارتقاء الشيخ ابن الحاجب واعتبر هذا القيد في قوله غير كف على جهة الاستعلاء بناء على انه لم يجعل عدم الفعل مقدورا لفعل المطارة التي كانت النفس عن الفعل المنه عن فاجتاج الى احرار النهي عن تعريف الامر بهذا القيد فورد عليه بطلان العكس نحو كلف عن كذا فالصواب على ما ذهب اليه من كذا القيد ويعتبر الحينية فان الكلف له اعتبارا بان احدهما من حيث ذاته وانه فعل في نفسه وبهذا الاعتبار معلومة في قوله كلف عن كذا

وقيل للقدر المشترك كلاما في كلام المفتاح بدل على ان الطلب على جهة الاستعلاء لا يتناول الذنب فانه قال واما ان يرد في الصور والى من قبله ما على موضوعه ليس يستعمل على سبيل الاستعلاء ام فالأظهر انها موضوعه لذلك وعلى حقيقة في اعتبارها في الفهم عند استماع مخوف وليتم الى جانب الامر وتوقف ما سواه من الدعاء والالتفات والذنب والاباحة والتهديد على اعتبار القدر المشترك في قوله كلف عن كذا فالصواب على سبيل الاستعلاء يورث الاجابة لا يتبين على المطلوب منه ثم اذا كان الاستعلاء ممن مولى من جهة من المأمور المستع على جهة وجوب الفعل حسب جهات مختلفة واللام يتبعه فاذا صادفت من اصل الاستعلاء بالشرط المذكور فادوات الوجوب واللام يقر في الطلب ولعل الشارح المتفاد ما ذكره من كلام ابن الحاجب حيث عرف الامر باقتضاء فعل غير كف على جهة الاستعلاء مع ان المتأخر عن الذنب ما موربه والمشهور بان القدر المشترك بين الوجوب والذنب هو الطلب وبذلك صرح ابن الحاجب ايضا في تقرير المذهب في صيغة فعل حيث قال للطلب المشترك ثم اذا جعل الطلب على جهة الاستعلاء قدرا مشتركا بين الوجوب والذنب لزم ان يكون الاظهر عند المصنف كون الصيغة موضوعه للقدر المشترك مخالفا لما اخذ الجمهور من كونها موضوعه للوجوب وقيل بالتوقف على حيل التوقف على هذا المعنى ما يؤيده عبارة ابن الحاجب في مختصر حيث قال الجمهور حقيقة الوجوب هو العلم في الذنب وقيل للطلب المشترك وقيل مشترك لا لا شعور بالقاضي بالتوقف فيها اذ بها يتوهم في الصيغة الامر صفة

الامر صفة

الامر صفة

في قوله فيما راجع الى كونها موضوعه للقدر المشترك وكونها مشتركة لفظيا لقرينها والمحق راجع
الى الوجوب والذنب كما ان المشترك اللفظي ايضا بينهما وقد صرح بذلك فيما يعتمد عليه من شرحه قال في
المحصول ومنهم من قال بالتوقف ومع فرق ثلث اقسام التي تكون بانها للقدر المشترك والثانية الذين
قالوا انها مشتركة بين الوجوب والذنب لفظا والثالثة الذين قالوا انها حقة اما في الوجوب فقط وفي
الذنب فقط او فيهما معا بالاشتراك كذا لا ندرى ما هو الحق من هذه الاقسام فجعل هذه الاقسام
التي هي اقسام الثلاثة مندرجة تحت القول بالتوقف ما الاخرة فظاهر هو الذي غنى في المختار بالتوقف واما الاول
فلان الصيغة اذا جرت عن القرائن يتوقف فيها بين الوجوب والذنب اما تقدير المشترك اللفظي فلا
لا يدرى ايها المراد منها واما تقدير المشترك المعنوي فلا لا يدرى لانه لا يدرى لانه لا يدرى لانه لا يدرى
انها يوجد في التوقي نحو قول امر القيس **قوله** فان قلت قد سبق ان التوقف من اقسام الطلب وعرفه الشارع
بانه طلب الشيء على سبيل المحبة فصيغة الامر اذا استعملت في التوقي كانت مفيدة لطلب الفعل فكيف يصح ان
يجعل من القسم الاول وهو لا يكون لطلب الفعل اصلا قلت كان اراد ان القسم الاول مولد لانفيد الطلب
المعبر في الامر اصلا في ما يستدعي مكان المطلوب وما لا يفيد هذا الطلب اصلا جاز ان يفيد نوعا اخر من
من الطلب فلا إشكال في قوله وهو طلب الكلف عن الفعل استعلاء في طلب الكلف من حيث هو كلف على قياس
ما مر الامر فلا ينتقض بقوله كلف عن الزنا **قوله** وهو كلف الامر الاستعلاء **قوله** لان طلب الفعل استعلاء قد مر في
بين الوجوب والذنب كما نعمة الشارع لزم ان يكون طلب الكلف عن الفعل استعلاء قد مر في كفا بين التوهم
والكرامة فيكون النفي موضوعا للقدر المشترك بينهما عند المصنف على خلاف ما هو المختار عند الجمهور
كما قلنا في الامر **قوله** فانهم اختلفوا في مقتضى النفي قد اوضحنا فيما سبق لزم هذا الاختلاف بين على الاختلاف
في لزم عدم مقدور او لا **قوله** والطلب لا يفكر عن سبب حامل للطلب عليه فوجود ذلك السبب المحامل مسبب
عن الطلب في يقتضي لزم بعبارة الجاء المذكور مرتبة على الطلب ومسببا عنه وليس كذلك فان توهم
اكرام من اكرامه مقدور بقوله كلف عن كذا من كذا لا بقوله كذا ان اطلب اكرامه كذا من كذا فالجاء المذكور مرتبة
على اكرام الخاطب للمتكلم لانه طلب اكرامه فالتسبيبة المحبة في الكلام انما هي بين الاكراميين وموظفاهم
لان العلة الغائية بوجود ما معلول للعلة الفاعلية ولز كانت ما هيته علة لعلية الفاعلية المناسب
ان يقال العلة الغائية لوجود ما معلول لمعلولها ولز كانت بما هيته علة له فان الكلام في سببية الطلب
لما هو سبب حامل للطلب عليه لانه التسبيبة الطالب لما هو سبب حامل له على الطلب وقوله وهذا
قالوا ان الغاية يتقدم الزمن على المعلول ويتأخر في الخارج عنه يؤيد ما ذكرنا ولز قد ركب كلاما هكذا

المراد

اقول

الامر صفة

اقول

اقول

في حق ما ترمي ان ارج فيما سوي عليك من قريب ان حتى الاماكنه لا فلانها موضوعه لان ينبغي بها ما اوجهه

في حق ما ترمي ان ارج فيما سوي عليك من قريب ان حتى الاماكنه لا فلانها موضوعه لان ينبغي بها ما اوجهه
للمتصور وذكرا لظهور المفردات في ما في حكمها نحو قولك زيد قائم ينقض زيد ليس بعام لا غير ليس بعام
ولا يتصور في المحل له لا محال لها من الاعراب واما نحو قولك زيد وجمعه حسن لا فليس فيه خطأ بل من اعتقد
حسن وجهه وفيه فخطا بعد صحة قياسه لانه في معنى قولك زيد حسن الوجه لا في معنى الفعل فحكمه بانها لا يقع
في عطف الجملتين على انهما جملتان محالان في الكلام فيها واما حكمه حتى فلان بشرطه لانه يجوز ان يكون جزءا
واقبلها اما اضعف او اقوى ولا يحق له في الجملتين اصل لفظا في كلام المفتاح يشعر بوقوعها بين الجملتين
قال ما محال العطف ولا بد من ان يتبعه كما ينبغي عنه قوله وكنت فتى في البيت ادر منه انه مثال حتى
العاطفة وحمل الشرط المذكور مخصوصا حتى العاطفة المفردات ويمكن ان يقال حتى في البيت
لمستينافه فانها والعاطفة يرجعان الى اصل واحد هي الجارة فاعتبار التدرج في احداهما ينبغي عن
اعتبار في الاخرى رعاية بجانب الاصل بقدر الامكان ويمكن ان يحصل جارة بتقدير حرف المصدرية

في حق ما ترمي ان ارج فيما سوي عليك من قريب ان حتى الاماكنه لا فلانها موضوعه لان ينبغي بها ما اوجهه

في حق ما ترمي ان ارج فيما سوي عليك من قريب ان حتى الاماكنه لا فلانها موضوعه لان ينبغي بها ما اوجهه
كما في المثال الاول والثالث والرابع اما في الثاني فبما تناسبه كما في المثال الثاني وقد جرى مجرى
الترتيب في التدرج في ذكر المعاني بذكر ما هو الاول فالاول كما في البيت فان سياقة نفس اخضر
والاول من سياقة ابيه ثم سياقة ابيه من سياقة جده قال نجم الائمة فثم منها كالفاء في قوله بعباس
مثنى المتكبرين فثم اجر العالمين فان مدح الطي اودمه يصح بعد جري ذكره احتسابا لانه
قولك ينفع رجوعا عن قولك ينفعه لثباته الى فايد العطف بالواو وفي جمل لا محالة من الاعراب
فانها اذا لم يعطف بعضها على بعض احتسابا لرجوع والابطال واذا عطف فهم اجتماع مضمونها في
المصولة بطريق التوضيح وانت بان هذا الاحتمال انما يجري في بعض الصور والآخر لا يقال
الجملتان اذا لم يعطف احدهما على الاخرى فهم اجتماع مضمونيهما في الحصول بدلالة العقل فزوجة
لن الامور الواقعة في نفس الامر يكون مجتمعة فيها وربما لا يكون هذه الدلالة مقصودة للمتكلم اذا عطف
بالواو فقد دل على الاجتماع بدلالة لفظية مقصودة ثم هذه الدلالة لا حسن في كل جملتين مجتمعيتين
في الواقع كما لا يخفى بل في جملتين متوسطتين بين غايي الاتحاد والتباعد ومعرفة هذه الاحوال
فيما بين الجملتين متوسطة جدا فلذلك تسكب فيها العبرات فان قلت اذا عطف سمي الجملة
بعضا لانها لا تامة اذا اجعلت اذا شرطية وعطف اسم شرط على جواب الشرط فاذا الكلام انحصار
الاستهزاء بحال خلقهم الى شيئا طينهم بطريق مفهوم الشرط وانما لم يزم ذلك ان لو استقل كل من المعطوف

في حق ما ترمي ان ارج فيما سوي عليك من قريب ان حتى الاماكنه لا فلانها موضوعه لان ينبغي بها ما اوجهه

والمعطوف عليه الجزائية وهو مضموع وحاصل الجواب انه اذا عطف كان من الضرب الاول او لوجها على

والمعطوف عليه الجزائية وهو مضموع وحاصل الجواب انه اذا عطف كان من الضرب الاول او لوجها على
الضرب الثاني كان المحل واذا قالوا ذلك استهزأ بهم وهو فاسد من وجهين احدهما ما ذكره الشيخ واكتفى
لزوم الاختصاص بالهتزاز بزمان القول والاختصاص بانفسهم بانما مستهزئون واذا جعل من الضرب الاول
ثم الكلام سالما عن المنع ولم يجعل ايضا لان الغرض اما تعليل الامر بالارساء او تعليل الارساء وبيان غاية
فكنا في قول امرهم بالارساء للمزولة على ان يكون للمزولة متعلقا بالامر وغاية له او قيل امرهم ان ترسو
للمزولة على ان يكون للمزولة متعلقا بالامر وغاية له او قيل امرهم ان ترسو
في اليوم بالعكس ان يصير الارساء علة للمزولة انما يظهر على الكتاب واما على الاول فالعكس هو ان يصير
الامر بالارساء علة للمزولة واعلم انما جعله سببا لعدم الجرم يصح ان يجعل سببا للفصل فان بيان
العلة والغرض من شيء بعد ذكره يناسب تقدير السواء فيكون مستثناة فاما هذا مثال مثلا في المثال
في حق ما ترمي ان ارج فيما سوي عليك من قريب ان حتى الاماكنه لا فلانها موضوعه لان ينبغي بها ما اوجهه
في المثال الذي هو المحل ان قول الزايد فان تعليل الامر وانما جعل من المحل ايضا مجزوما الى اخره يدل على ان الكلام
واما الشارح فهو انما يحكي كلام الزايد على منواله وليس له ان يتعلل امر او ايراد في كلام الزايد ولا في محرم
ما بعده جوابا بل ليس له الاحكامية التعليل الواردة فيه او الجرم لو كان واراد فيه واما ثانيا فلانه لا خفاء
لن المقصود مثلا كمال الانقطاع على وجهه يوجب الفصل بين الجملتين واختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى
لا يوجب الفصل بينهما اذا كان للاول محل من الاعراب كيف وقد ورد العطف في الجملتين المحكيه بعد القول
مع كونها مختلفة في الاختلاف بحقوقه في قوله وقالوا احبنا الله ونم الوكيل وقد مر من الكلام نص
على جواز العطف بينهما في سورة نوح ومثله بقولك قال زيد نوحى للصلوة وصل في المسجد ويدل على
جوازها ايضا انهم قالوا الجملة الاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب ولا وعلى الاول لن قصد تشرير
الثانية للاول في حكم ذلك الاعراب عطف عليها كالمفرد وذكره والنشر يكون هذا العطف بالواو
مقبولا لن يكون من جملتين حده جامعة على قياس العطف بين المفردات في قوله جعلوا الجملة له محل من
الاعراب في حكم المفردات واكتفى بالجمعة الجامعة ولم يلتفتوا في هذا القسم الى الاختلاف في انشاء
على ظهور فايد العطف بالواو عن التثنية المذكورة وانما اعتبر في ذلك الاختلاف في معنى القسم الثاني
وهو لن لا يكون الجملة الاولى محل من الاعراب فلو كان كذلك لكان لهما في الانقطاع ونظائر
جارية في القسمين لكان ذلك التقسيم وتخصيص اعتبار ذلك الاحوال بالقسمين متضايعا فان قلت
اختلاف الجملتين حزا وانما لفظا ومعنى او معنى فقط لن اوجب كمال الانقطاع بينهما اوجبه مطلقا سواء

في حق ما ترمي ان ارج فيما سوي عليك من قريب ان حتى الاماكنه لا فلانها موضوعه لان ينبغي بها ما اوجهه

في حق ما ترمي ان ارج فيما سوي عليك من قريب ان حتى الاماكنه لا فلانها موضوعه لان ينبغي بها ما اوجهه
اقول يمكن ان يحضر عنه من بيان ذلك
انما كان المثال الثاني والارساء ونفس
معلولا احدهما عن غير فعله (الاخر يكون
انفكاك من حكمه في احد من كان تفكك
في الاخر ولذا على الدقة فان معنى
نصر الارساء على قوله اول ولا يقول
في اول كلامه لان الغرض من فعل
الامر بالارساء بالمزولة هو

واضح فاذ استعمل لا تقم في الكرامة الكاملة حصل بذلك اظها ركائها وكان اظهرها كما هو وقرب
من هذا القول وذلك لان اللفظ اذا فهم منه معنى غير ما وضع له قصد او صرحا احتمل ان يكون ذلك لصيغة
حققة منه عرفا كما ذكر ولا يكون ذلك لكونه مجازا فلهذا لا يجوز ان يكون له معنى غير ما وضع له قصد او صرحا
كونه جزءا للجزء الموضوع له ولا زواله واصلح العلاقة فلا يكون له معنى غير ما وضع له قصد او صرحا
تفسيره **والجواب** ان كون اللفظ الذي عن الضميمة من الامر بالشيء من مذهب مرجوح وعلى تقدير صحته فالذين
صار حقيقة عرفية كرامة الاقامة مولف لآية الموجهة في ضمنها رجل موقوف الاصل على الامانة العرفية
اذ لم يثبت في رجل عرف مقتضى ذلك **والجواب** ان الكلام في لزوم الجمل **والجواب** قد حققنا الكلام في ذلك المقام على وجه
لا يحتاج الى اعادة في نظار فكن منه على مستظهر **والجواب** يدل على ان الجملة الاولى لا معنى لها لان الاول لا يوافق
لغير الوافية واخر كما هو كغير الوافية ولا يجوز ان يقال اني اذا قطعنا النظر عن الفاعل في وسوس وقال
ونظر الى مجرد الفعلين اني مطلق الوسوسة ومطلق القول لم يصلح الثاني بيان الاول لانه اهم منه مطلق
فلا ينبغي من من مانتضيه الوسوسة بل نقول لا بد ان يكون ملاحظا للفاعل بالمفعول ايضا حتى يصح بيانه
للاول ولا شبهة لئلا يقول المقيده بهذا الفاعل والمفعول ليس ببيان المطلق الوسوسة ولا الوسوسة الشفاهة
بل الوسوسة الى آدم فاما النسبة بالبيان فاما هي بين الفعلين دون مجرد الفعلين فظهر من قطعنا ايضا الاجزاء
ومولز يكون قبل الجملة كلام مشتمل على مانع من العطف عليه وكلام لا مانع منه فيقطع الجملة عنه حتى لا يتوهم عطفها
على ما هو مشتمل على ذلك المانع **والجواب** لا يجوز ان يكون قبل الجملة كلام مشتمل على مانع ولا يشترط هناك ما لا يشترط
على مانع فيقطع الجملة عما قبلها وجوبا **والجواب** لان لم يبين امتناع **والجواب** يمكن ان يقال لا حاجة به الى ذلك البيان لان الجملة
عند من الجزاء والشرط قد من قيوما كالمطوف والحال دعيهما وقرين امتناع العطف على الجزاء ولم يحقق بين
الشرط والجزاء حكم ليوجب هناك جملة اخرى من المجموع المركب منها حتى يحتاج الى بيان امتناع العطف عليها وقدر
مباشرة الشارع بتحقيق ذلك على طريقة اصل العربية فان قلت العطف على الجزاء المقيده يتصور على الوجهين الاول
لترجحه القدر جزءا من المعطوف عليه بان يلاحظ التقيده بالان لا يعطف عليه ثانيا فلا يلزم من الاشتراك في ذلك
القدر لانه جزء من اجزاء المعطوف عليه لاحكام من احكام التمسك ليعتبر العطف عليه لانه يقيده ثانيا فيكون
ذلك القيد حكما من احكام المعطوف عليه مشتملا كالبشر بين المطوف فيجوز ان يجعل عطف الله يستثنى فيهم
فا قالوا من الوجه الاول وكان المراد اذ قالوا من الوجه الاول وكان المراد من العطف على الجملة الشرطية كانت
قد صرح فيما تقدم من المعطوف عليه اذ كان مقدما لغيره متقدما عليه كان المتبادر في الخطايات
من العطف هو اشتراكها في القدر وهذا القدر كافي في المشي فان قلت فاذ القول في قوله تعالى فاذ جاء

هذا القول في قوله تعالى فاذ جاء
من العطف هو اشتراكها في القدر وهذا القدر كافي في المشي فان قلت فاذ القول في قوله تعالى فاذ جاء

اجلهم الاله حيث نغم ان المتبادر الى الغم هو الاكثر ان قلت قد قالوا ان الظاهر المتبادر لئلا يكون متبادرا في الاله الكرم
فان الاستدلال في زمان محي الاجل مستحيل لستحالة الظاهر في فلا فائدة في تقيده فوجب لزوم عطف على المقيده فبين وان قلت
فليس بل عطف الله يستثنى من هذا القيد قلت ليست القيدية منها مثلها هناك في الظهور فلا يلزم من مخالفة الظاهر
لغيره فليس مخالفة لغيره اضيق بل لا تخالفهما **والجواب** شاء على لزومها ولهم تلك المقالات او قات الحلووات من تحته
استثنائهم بالمؤمنين كما يفصل الجواب **والجواب** منهم من ادعى ان فصل الجواب عن السؤال بما بينهما من كمال الانقطاع
والاختلاف خبرا وان شاء ويكون الفصل في الاستيناف يشبهه كمال الانقطاع لا الشبهه كمال الاتصال او غير ذلك
مثل تنبيه الحكم على كمال فطانتهم وادراكهم من الكلام السابق مقتضى للشئ الواعي بلكة السامع وعدم تنبيهه
لذلك لا بعد ايراد الجواب **والجواب** فيمن الجواب **والجواب** فيمن الجواب **والجواب** فيمن الجواب **والجواب** فيمن الجواب
الكلام اولاً من ان الكتاب الكامل والرحمن من الثانية ان ينبغي على الكفار بما هم فيه من القسام والتعالي عن ايات
الله مستطاد الكرم عند ذكر المؤمنين والاسلوب في الاولى اطريق الادعاء في الحكم على الكتاب وجعل المتقين من تنبه
ما حكم به عليهم وفي الثانية الحكم على الكافرين ولذا صدرت الثانية بان تنبيه على انقطاعها عن الاولى وانها في آخر
وذلك لان العادة **والجواب** وذلك لان السامع اذا سمع ان فلانا مريض وصدق بذلك يصدق بما حصل له الصدق
بان لخصه سببا في الجملة من غير ان يلاحظ خصوصية شئ من الاسباب التي لا يفهمه عدد فيحتاج الى السؤال عن
السبب ان عن تصور حتى يجاب بخصوصية فيتصور بان يكون المطلوب تصور خصوصية السبب التصديق
كمن تلك الخصوصية سببا تايل على المطلوب اعني التصور الذي لا يتصور فيه التشكيك وتردد حتى يؤكد الجواب
ولو فرض ان ذلك في امراض ناجية مثلا سبب مخصوص فاذا سمع لفلانا مريض فيا قد يوجه الى خصوصية
ذلك السبب سأل عنه اي عن كونه سببا مرضه فيكون المطلوب هو التصديق دون التصور فيقتضي التأكيد
في الجواب فلان السؤال عما لا يقلل من مطلق المقول والمطلوب على خصوصية كما في المثال الثاني فان
السؤال بماذا قال سوال عن مطلق المقول والمطلوب بالذات تصور مقول مخصوص وكذا المطلوب بقوله كذا
ام كذا بواحيين احدهما بخصوصية والمشهور لئلا المقصود منهما ايضا هو تصور وفه تحت قد سبق اوضح
من قوله **والجواب** كذا وقع في عبارة الكشف فاشارة الى توجيهه بان المراد اعلانه ذكر ذلك الشئ بصفة من صفاته
لا اعاد صفته حقيقة فانها ليست مذكورة سابقا ليعاد **والجواب** قالوا لانه انما هو ما بين فيه الاستيناف على صفة
ما هو تف عنه وذلك لان وضع اسم الاشياء من مذهب الفقيه في ايجاء الى تلك الصفات كانه في ذلك الكرم القائل
حقيق بالاحسان قوله تعالى فاذ جاء من المؤمنين مؤمنون بالغيب موصول بالمتقين ووقع الاستيناف على قوله ذلك
على معنى وهذا وجه مرجوح واما الوجه الرابع وهو ان يجعل قوله الذين يؤمنون بالغيب المساقية لستينافا فهو

هذا القول في قوله تعالى فاذ جاء
من العطف هو اشتراكها في القدر وهذا القدر كافي في المشي فان قلت فاذ القول في قوله تعالى فاذ جاء

لان السؤال ان
لا مانع من
استدلال
اذا كان كمال العطف
في تنبيه
من الاشياء
في تنبيه
من الاشياء

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

لا قبله ولا بعده
اللاقية والاكثره اضافيتان بيتا لثباتهما
في عدد ولا ينضب في حد وكذا اذا
بعضها وليست الحال في العلية والمعلولية
ضمان بالذات لا للكليات بخلاف
القيد الاخر فاما اعتبار التضاد الحقيقي

غير ذلك واحد يكون الاثنين اقل
من العدد والعدد من الاثنين اعلى
او اعداد الاربع والخمسة وغير ذلك
بالاثنتين يكون كل عدد مثل اخر اقل
عامة لان معنى الواصل العدد الذي
يعود

فإن عندنا ان كان ذلك
والعددية تفتقد
عند العمل بالاقول

المكان
المعمولة
على الصدق

ان قوله
في مقامه
المتنوع

ان حال جميع غنم وقرى
هذه ضمن ارض العلم
الكسور تقع على ارض
بعد عندها واحد واثني
سليم لان اقل الاعراض
التي هي اقل الاعراض
الاعراض والكسور

هذا القيد الاخر انما يعبره التضاد الحقيقي فلا تضاد بين السواد والحمرية مثلا فمنهم من يسمي
 التقابل بينهما تقييدا او يسميها تقابلا من التقابل بين الاربعه دون التقيد بالمشهور اذ لم يعبر فيه غاير الخلف
 وبهذا الاعتبار اخبر التقابل في تلك الاقسام المشهورة وقد اعتبر في تعريف التضاد مطلقا قيدا اخر وهو
 لا يكون تعقلا احد الامرين والوجود بين العكس الى الاخر اذ اعتبر عن المتضادين ولعلنا انما نركه لانه اراد
 بالوجود معنى الموجود والاضافات ليست موجودة عند المتكلمين بخلاف نحو السماء والارض لكون
 احدهما في غاية الارتفاع وكون الاخرى في غاية الانخفاض وصفان خارجان عنهما لا زمانا لهما فلا يكونان
 كالاسود والابيض هذا على تقدير كون ذلك المفهوم من امرين موجودين في الخارج ليندرجا في تعريف المتضادين
 واذا لم يندرجا فيه كان الفرق اظهر واما الاول والثاني **الاول** كما ذكرنا في تعريف التضاد
 ليتمكن من هذا الجواب الاول لانه يترك هذا القيد ويجاز بما ذكرنا من ان المفهوم الاول والثاني
 ليس بوجوه بين الاعتبار لعدم في مفهوم كل منهما على تلبس سابقا بمرجع ذلك الى فان التضاد انما
 مطلقا فهو امر كلي مدرك بالعقل ولنز اخذ مضادا الى كلي كان كليا ايضا ولنز اخذ مضادا فاعلا الى جزئي
 كضاد هذا السواد مطلقا كان جزئيا على ما ذكرنا وكن كانت الاضافة الى الجزئي لا توجب الجزئية ولا يمنعها
 مثلا اذا قلت عذراء زيد فان اردت بها مطلقا عذرا وان كانت عذرا وكونت بها عذرا مع عذرو
 في دعان معين لا اجل امرين معينين الى غير ذلك من المقيدات بحيث يتشخص ويأبى الشركة كانت
 جزئية وقدر على التضاد حال التماثل والتقارن فان قلت اذا كان التماثل والتضاد مثلا محقولين
 فلم كان الاول جامعا عقليا والآخر مقيدا لان التماثل سواء كان بين كليتين او جزئيتين او كلي
 وجزئ امرا اذا التفت العقل اليه اقتضى الجامع بينهما وذكرنا في تعريفها بالجمع ولا حاجة
 في ذلك الى اختيار فالجمع يمثل هذا الجامع منسوب الى العقل سواء كان ذلك الجامع ما يدركه
 العقل بالذات او بواسطة الآلات واما المتضاد فانه اذا نظر العقل اليه لم يقتض الجمع
 بين المتضادين لانه في نفسه غير صالح لذلك بل يحتاج فيه الى احتمال فنسب الوجود الى ما لا يشانه
 محال فان قلت كيف يندرج الى الوجود مطلقا مع انه اذا كان كليا لم يدركه الوجود اصلا فلم يقتض
 سببه الجمع ولم يحتد ذلك قطعا قلت الا اذا كان في الحقيقة تاما للغير سواء كان متعلقا بكلي او جزئي
 لكن القوى الات لها يستعملها الادراك واليقين الدورية ذاتها التي لها ادراك المعاني الجزئية
 المتعلقة بالمحسوسات والنفس تشتمل على اثنين هما ادراكات ما يدرك الحواس فلهذا كقول
 الوجود سلطان القوى الحسية بل ربما يستعملها العقول المتشعبة عن المحسوسات بل في العقول

تقارن
 التقابل بينهما تقييدا او يسميها تقابلا من التقابل بين الاربعه دون التقيد بالمشهور اذ لم يعبر فيه غاير الخلف
 وبهذا الاعتبار اخبر التقابل في تلك الاقسام المشهورة وقد اعتبر في تعريف التضاد مطلقا قيدا اخر وهو
 لا يكون تعقلا احد الامرين والوجود بين العكس الى الاخر اذ اعتبر عن المتضادين ولعلنا انما نركه لانه اراد
 بالوجود معنى الموجود والاضافات ليست موجودة عند المتكلمين بخلاف نحو السماء والارض لكون
 احدهما في غاية الارتفاع وكون الاخرى في غاية الانخفاض وصفان خارجان عنهما لا زمانا لهما فلا يكونان
 كالاسود والابيض هذا على تقدير كون ذلك المفهوم من امرين موجودين في الخارج ليندرجا في تعريف المتضادين
 واذا لم يندرجا فيه كان الفرق اظهر واما الاول والثاني **الاول** كما ذكرنا في تعريف التضاد
 ليتمكن من هذا الجواب الاول لانه يترك هذا القيد ويجاز بما ذكرنا من ان المفهوم الاول والثاني
 ليس بوجوه بين الاعتبار لعدم في مفهوم كل منهما على تلبس سابقا بمرجع ذلك الى فان التضاد انما
 مطلقا فهو امر كلي مدرك بالعقل ولنز اخذ مضادا الى كلي كان كليا ايضا ولنز اخذ مضادا فاعلا الى جزئي
 كضاد هذا السواد مطلقا كان جزئيا على ما ذكرنا وكن كانت الاضافة الى الجزئي لا توجب الجزئية ولا يمنعها
 مثلا اذا قلت عذراء زيد فان اردت بها مطلقا عذرا وان كانت عذرا وكونت بها عذرا مع عذرو
 في دعان معين لا اجل امرين معينين الى غير ذلك من المقيدات بحيث يتشخص ويأبى الشركة كانت
 جزئية وقدر على التضاد حال التماثل والتقارن فان قلت اذا كان التماثل والتضاد مثلا محقولين
 فلم كان الاول جامعا عقليا والآخر مقيدا لان التماثل سواء كان بين كليتين او جزئيتين او كلي
 وجزئ امرا اذا التفت العقل اليه اقتضى الجامع بينهما وذكرنا في تعريفها بالجمع ولا حاجة
 في ذلك الى اختيار فالجمع يمثل هذا الجامع منسوب الى العقل سواء كان ذلك الجامع ما يدركه
 العقل بالذات او بواسطة الآلات واما المتضاد فانه اذا نظر العقل اليه لم يقتض الجمع
 بين المتضادين لانه في نفسه غير صالح لذلك بل يحتاج فيه الى احتمال فنسب الوجود الى ما لا يشانه
 محال فان قلت كيف يندرج الى الوجود مطلقا مع انه اذا كان كليا لم يدركه الوجود اصلا فلم يقتض
 سببه الجمع ولم يحتد ذلك قطعا قلت الا اذا كان في الحقيقة تاما للغير سواء كان متعلقا بكلي او جزئي
 لكن القوى الات لها يستعملها الادراك واليقين الدورية ذاتها التي لها ادراك المعاني الجزئية
 المتعلقة بالمحسوسات والنفس تشتمل على اثنين هما ادراكات ما يدرك الحواس فلهذا كقول
 الوجود سلطان القوى الحسية بل ربما يستعملها العقول المتشعبة عن المحسوسات بل في العقول

تقارن
 التقابل بينهما تقييدا او يسميها تقابلا من التقابل بين الاربعه دون التقيد بالمشهور اذ لم يعبر فيه غاير الخلف
 وبهذا الاعتبار اخبر التقابل في تلك الاقسام المشهورة وقد اعتبر في تعريف التضاد مطلقا قيدا اخر وهو
 لا يكون تعقلا احد الامرين والوجود بين العكس الى الاخر اذ اعتبر عن المتضادين ولعلنا انما نركه لانه اراد
 بالوجود معنى الموجود والاضافات ليست موجودة عند المتكلمين بخلاف نحو السماء والارض لكون
 احدهما في غاية الارتفاع وكون الاخرى في غاية الانخفاض وصفان خارجان عنهما لا زمانا لهما فلا يكونان
 كالاسود والابيض هذا على تقدير كون ذلك المفهوم من امرين موجودين في الخارج ليندرجا في تعريف المتضادين
 واذا لم يندرجا فيه كان الفرق اظهر واما الاول والثاني **الاول** كما ذكرنا في تعريف التضاد
 ليتمكن من هذا الجواب الاول لانه يترك هذا القيد ويجاز بما ذكرنا من ان المفهوم الاول والثاني
 ليس بوجوه بين الاعتبار لعدم في مفهوم كل منهما على تلبس سابقا بمرجع ذلك الى فان التضاد انما
 مطلقا فهو امر كلي مدرك بالعقل ولنز اخذ مضادا الى كلي كان كليا ايضا ولنز اخذ مضادا فاعلا الى جزئي
 كضاد هذا السواد مطلقا كان جزئيا على ما ذكرنا وكن كانت الاضافة الى الجزئي لا توجب الجزئية ولا يمنعها
 مثلا اذا قلت عذراء زيد فان اردت بها مطلقا عذرا وان كانت عذرا وكونت بها عذرا مع عذرو
 في دعان معين لا اجل امرين معينين الى غير ذلك من المقيدات بحيث يتشخص ويأبى الشركة كانت
 جزئية وقدر على التضاد حال التماثل والتقارن فان قلت اذا كان التماثل والتضاد مثلا محقولين
 فلم كان الاول جامعا عقليا والآخر مقيدا لان التماثل سواء كان بين كليتين او جزئيتين او كلي
 وجزئ امرا اذا التفت العقل اليه اقتضى الجامع بينهما وذكرنا في تعريفها بالجمع ولا حاجة
 في ذلك الى اختيار فالجمع يمثل هذا الجامع منسوب الى العقل سواء كان ذلك الجامع ما يدركه
 العقل بالذات او بواسطة الآلات واما المتضاد فانه اذا نظر العقل اليه لم يقتض الجمع
 بين المتضادين لانه في نفسه غير صالح لذلك بل يحتاج فيه الى احتمال فنسب الوجود الى ما لا يشانه
 محال فان قلت كيف يندرج الى الوجود مطلقا مع انه اذا كان كليا لم يدركه الوجود اصلا فلم يقتض
 سببه الجمع ولم يحتد ذلك قطعا قلت الا اذا كان في الحقيقة تاما للغير سواء كان متعلقا بكلي او جزئي
 لكن القوى الات لها يستعملها الادراك واليقين الدورية ذاتها التي لها ادراك المعاني الجزئية
 المتعلقة بالمحسوسات والنفس تشتمل على اثنين هما ادراكات ما يدرك الحواس فلهذا كقول
 الوجود سلطان القوى الحسية بل ربما يستعملها العقول المتشعبة عن المحسوسات بل في العقول

الفرق وليذكر على فيها وحكم عليها باحكام المحسوسات فالمراد بالجامع الوجودي ما يقتض العقل استعمال الوجود
 الجامع لاحد ولو لم يستعمل لما اقتضى الجامع سواء كان ذلك الجامع مدركا للعقل بالذات او بواسطة الوجود
 لهذا الاقتضاء ينسب اليه كما ينسب القطع الى السكين وبالمجرد الامور الواقعة عما ينبغي بلا احتمال ينسب
 الى العقل وخلافها ينسب الى الوجود مطلقا واما التقارن فان كان بين الصور المحسوسة فلا سكران امر يقتض
 الجمع بينهما والتماثل مرسل فيه فنسب اليه وكذا التقارن بين المعاني الوهمية او بينها وبين الصور ينسب اليه
 لان الوجود انما يشترع المعاني من الصور الخارجية بل التقارن بين العقول المتشعبة عن المحسوسات ينسب اليه
 اليه ايضا لان تلك العقول متشعبة عن الصور الخارجية ايضا نعم كالمعقولات العرفية لو فرض فيها ما لم يكن
 للمحال فيها مدخل لكنها عما نحن بصدده من الامور العرفية المحسوسة في اللغة لم اصل فيما ذكرناه تفصيل وتحقيق
 لما ذكره في الشرح **فوسان** واضح **الاول** قبل لام امتناع العطف مطلقا فانه اذا قصد الى عدة الامور الواقعة
 في يوم الجمعة لاجاز العطف لان العوض الاصل هو هذا القيد فهو منها جامع ملتفت اليه واما اذا قصد الى بيان
 وقوع ذلك الامور في الواقع وجعل يوم الجمعة قيدا باعفا فلا يجوز العطف لانه ليس بجامع بل لانه جامع غير
 ملتفت اليه هناك وكذا الحال في المسند اليه وفي كلام السكاكي اشارة الى ما ذكرناه حيث قال ومن اعتد العطف لانتفاع
 لغير الاختلاف فغيره وانما ما ذكرناه في حديثه ويقتض في خاطره حديث اخر لاجامع بينهما وبين ما نشت
 بوجه او بينهما جامع غير ملتفت اليه لغيره مما ذكرناه في حديثه ويقتض في خاطره حديث اخر لاجامع بينهما وبين ما نشت
 ومثال ذلك وجوبك اكل مجلسك في ذكر خواتمهم وسرور الكلام الى ان قال وانت كما قلت ان خاتمي ضيق خجرك وعناك
 عنه فلا تقول وخفي ضيقك لنبوء مقامك عن الجاهل بغير ذكر الخاتم وذكر الخاف فقد صرح بان الاتحاد في المسند
 جامع لكنه غير ملتفت في هذا المقام فلو فرض فقد التمسك اليه في تقديره والاشياء الضيقة المتعلقة به والحكم عليها
 بالضيق جاز في قول خاتمي ضيق وخفي ضيق وجبتي ضيقه فاصل على بصيرة في كلامه واحترام الوجهين
 ماله كد صحت **قلت** ليس **الاول** فانه سماجة لانه المقصود بيان الجامع بغير التمسك في العطف وما لا يكفي صحة
 العطف بينهما قطعاً ولا يصير جامعا بينهما اصلا لا يسمى بالجامع بغير التمسك في خلاف ما يصلح لكونه جامعاً
 بينهما في موضع لا يصلح لذلك في موضع اخر لما في هناك واما قوله وقد صرح فيها ان فيما قبل هذا الكلام وما بعده
 وبامتناع العطف فاما لا يناسب بغير التمسك بينهما وان كان الخبران متحدان فاشارة الى ما صرح فيها قبل من امتناع
 العطف في نحو الشمس في الباد بجان ومرار لا ريب محدثه وما صرح به من امتناع في خاتمي ضيق وخفي ضيق
 وفيه ما تحت ما في الاول فلانه من عطف المفرد على المفرد وليس الخبر المتحد هناك اخذ محدثه خبراً من المعطوف عليه
 ولا من المعطوف بل من خبر عنها معاً فكن موحدا عن اعتبار العطف بينهما فلا يمكن صحتها للعطف جامعا

ولما كان الوجود
 انقول انما صدر عن العقل
 ان استعمل في اقتضاء الجمع
 ينسب اليه دون ان يقتض
 بعد صحة الوجود ينسب اليه
 كان بواسطة الوجود ينسب
 وحين اوضح الوجود ينسب
 الى الجاهل لو

تذكر كذا ضيق

المذكورين

اسم على الكلام

بينها خلافاً ما نحن فيه فان الجزأين قد اقدمنا قيوماً معاً معتبراً كل واحد من الجزأين في ان لم يكن
جامعاً مصححاً للعطف بينهما واما الثاني فلان قد صرح فيه بان الاتحاد في الجزأين معاً كونه غير ملتفت
في ذلك المقام لنسب عن الجمع بين ذكر الحائز وذكر الخاف كما نقلنا عنه **والثاني** وكذا التقارن **الاول** يعلم من ذلك
انه لو اريد بالتصور الصورة الحاصلة في الزمن لا حصولها في صورة كلام في الخيال لان لا معنى
قوله بين تصورهما تقارن ان بين صورتها تقارنا وان بين صورتها تقارنا وان تقارنا سداً لهما
دون الاول وهذا التقارن لا يجري في الوهم اذ لا تضاد بين صورتين في الزمن كما لا تضاد بين حصولها
وانما التضاد بين الشئين انفسهما فوجب ان يرد بتصوريهما مفهومهما ليكون له وجه صحة في الوهم والخيال
معاً ويكون من اضاف العام الى الخاص وانما قال وجه صحة لان تلك العبارة تقوم خلاف المقصود
وايضاً ذكر التصور مستغنى عنه اذ يمكن ان يقول الوهم ان لم يكن بينهما شئ مماثل في الخيال فيكون مستغنى عن ذلك
بينهما يقال مع انه يصدر تلخيص العبارات ورعاية الاختصار فيها **والثاني** اذا اردت مجرد العلم
الاول اي اذا كان المقصود مجرد نسبة المسند اليه ولا تشكك في هذا المقصود بجامع كل واحد من الطرفين
من التجرد والنبوة والاعتقاد والاطلاق والتقييد والتقوى وعدمه لزم ان تراعى تناسب
الجزئتين في هذا الامر ليزداد الى من في الوصل بينهما **والثاني** كلام في غاية السقوط **الاول** يمكن ان يرفع
هذا الكلام عن غاية السقوط ويسند الى المذهب الكفوي وهو لزم في زيد قائم يجوز ان يكون فاعلاً
لقام ومقدم الفعل على الفاعل انما يجب على مذهب البصر **والثاني** والذي يشعر به **الاول** قال ابن الحاجب
في شرح المنفصل واما الموضع الذي يستوي فيه الامران فان يكون الجملة الاولى في الاولى ذات وجهين
مشقة على جملة اسمية وجملة فعلية فكون الجمع على تاويل اسمية والنصب على تاويل فعلية ففي
هذا العبارة التعاريف المعطوف عليه في الرفع والنصب شئ واحد ففي الرفع تاويل اسمية
وفي النصب تاويل فعلية نظراً الى الجواب الذي هو محط الفاعل ويقوى ذلك انه لم ينعرض الى النصب
حتاج الى تقدير ضمير المعطوف على هذا كونه كلاماً يسموه في المثال الذي اورد جارياً على
قلام غير محتاج الى ما ارتكبه السرا في تصحيحه فكان هذا وجه **الاول** الحاصل انه بين الجزئتين
الواقعة حالاً اذا كانت خالية عن ضمير صاحبها وجب فيها الواو فاراد ان يضمن ان اي جملة يصدر له هذا الوصف
اي وقوعها حالاً لا حاله عن ضمير صاحب مقارنه الواو وجوباً **والثاني** الجملة الانشائية **الاول** يعني بنفسها غير
ما ذكره بالقول كما في قوله جذبل ليلي اربل او اربل او اربل والتحقيق ان الجملة هناك هو القول المقدور والجملة
الانشائية مقولة له فلا يمكن حالاً الاعمال سبيل المجاز لقيامها مقام عاملها في الحذف الواقع حالاً **والثاني**
اذا كان ضد الشرط **الاول** مكرراً واقع في النسخ التي انشأها والصحيح ان يقال بالاشتداد لذكر الكلام

المستدل

وقد ذكرنا ان في الالف والواو الى القول

اصلها العطف فيقول
ولا يثبت ان اي جملة هي
الواو واداد ان يثبت في

هذا الكلام في قوله جذبل ليلي اربل او اربل او اربل والتحقيق ان الجملة هناك هو القول المقدور والجملة الانشائية مقولة له فلا يمكن حالاً الاعمال سبيل المجاز لقيامها مقام عاملها في الحذف الواقع حالاً

قوله

الاول لانها ليسان الهيئتين الى **الاول** فينبغي ان يكون على صيغة الانثى فيقال جاءني زيد ركباً لا غير ما على عدم
دلالة على الهيئتين **الاول** واما **الاول** فينبغي ان يكون على صيغة المذكر لانها يدل على حصول صفة **الاول** فينبغي ان يكون
هذا توجيه مستبشع جداً وكيف لا والحال ما كان الذي نحن بصدده بجامع كلام من الازمنة الثلاثة على
سواء ولا يناسب الحال مع الزمن الحاضر المقابل للقبول الا في اطلاق لفظ الحال على كل منهما المستحق
لفظها وذكر لا يقتضي استنباش تعهد بجملة الحالية بجملة المستقبل **الاول** والمجوز وجدته **الاول** اي حرت
موجوداً وانما على هذه الصفة كان يدعى بها صفة جليل هو عليها فيكون بلغ من الامتنان **الاول** اي حرت
في الزمان الماضي **الاول** في الزمان الماضي **الاول** في الزمان الماضي **الاول** في الزمان الماضي **الاول** في الزمان الماضي
قد انجاء في توجيه المقام الى ذكر الوجه المستبشع وجعله غايه ما يمكن ان يوجه به كلام المقوم وهذا
الوجه **الاول** في الزمان الماضي **الاول** في الزمان الماضي **الاول** في الزمان الماضي **الاول** في الزمان الماضي **الاول** في الزمان الماضي
وفعت قيوماً **الاول** في الزمان الماضي **الاول** في الزمان الماضي **الاول** في الزمان الماضي **الاول** في الزمان الماضي **الاول** في الزمان الماضي
الى ذكر المقيد لا بالقياس الى زمان الحكم كما في معانيها الحقيقية وليس ذلك مستبعد فقد صرح النجاشي
في مباحثه بكون الفعل مستقبلاً نظراً الى ما قبله وتزكناً ما ضاها نظر الى زمان التكلم وعلى هذا فاذا
قلت جاءني زيد ركباً كان المفهوم منه كون الركوب ما ضاها بالنسبة الى الجزم متقدماً عليه فلا يحصل مقارنة
الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد قربه من زمان الجزم وبنهم المقارنة بينهما فكان ابتداء الركوب كان مقدماً
على الجزم لكنه قاربته واما واذا قلت جاءني زيد وقد ركب **الاول** في الزمان الماضي **الاول** في الزمان الماضي **الاول** في الزمان الماضي
كلامهم في هذا المقام وفي وجوب تجزير الجملة الواقعة حالاً عن علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها لفهم
كونها مستقبلاً بالقياس الى عاملها ويظهر ايضا صحة ما ذكره السخاوي من انك اذا قلت جاءني زيد وقد ركب
زيد فلا يجوز ان يكون حالاً لان كانت الكتابة وقد نقصت الى حال الجزم لا حال المشكك ويجوز ان يكون حالاً
اذا كان شرعاً في الكتابة قد مضى منها جزءاً لا يتجزأ متبلس بها يعني في حال الجزم ورجع كلامه الى ما ذكرناه
وانت اذا وجدت الكلام اخيراً كجاءني زيد فلا تقدر من على خطيئة فيخطا ابن اخيت خالتي **الاول** وكثيراً ما
يقيد **الاول** لا بد في مثل ذلك من التاويل على وجه يحصل به التقارن من اعتبار القصص الى اصدق في مزية
والقصص انما مرتتجاً موسى او اعتبار العلم كما في قوله يا كيف تكفرون بالله وكنتم امواتاً الا اني كيف
تكفرون وانتم تعلمون لزم حكم هذه وسجرت التصدير باخفا قد لا يفي من الحق **الاول** فالتنوع في الاثبات
الاول فاعلم هذا الكلام يشتمل على ما يلزم من النفي للزمان الماضي وصفاً وتقدماً
يدل على الاستغراق انما استغراق من خارج بناء على ان الاصل المسمى ومنه ما هو المفهوم منه بحسب

منه من الامر

هذا الكلام في قوله جذبل ليلي اربل او اربل او اربل والتحقيق ان الجملة هناك هو القول المقدور والجملة الانشائية مقولة له فلا يمكن حالاً الاعمال سبيل المجاز لقيامها مقام عاملها في الحذف الواقع حالاً

ادعاء

اصل الوضع وما ذكر منها انما ينفع منها فاقترب اليها بالاثبات بالنفي في قوله قد ومن قال ضرب زيد انه لم يضرب
ولما كان نفي النفي اثباتا وما لا يثبت الا بالنفي فان قلت اذا كان النفي مفيدا للاستمرار وجب له كمال النفي اثباتا في الجملة
لورود النفي على نفي دائم واذا انشأ داما حوكم النفي بشت الاثبات في الجملة قلت النفي اذا اورد على النفي كان النفي
المورود عليه بمنزلة الاثبات والنفي الوارد على حاله مفيد واما انشاء النفي في الجملة ومدود واما الاثبات
والذي يلوح منه **الحال** وذلك لانه قال او لا كان بمنزلة اعانة اسمه صرحا في انكر لا يجدي سبيلا الى جعل اعانة
ذكره بضمير مشبهه باعادة اسمه صرحا فيكون المشبه به اقوى في وجه الشبه على ما هو المتبادر منه وقال
شائنا وجري مجرى لنقول جاءني زيد وعمر ويسر عا حاصه فجعل هذا اصلا وذكر جارا
محمرا به بل في الحقيقة منهما ايضا شبه الاول بالثاني الذي يفهم من عبارة المتن لزوج
ذكر الوارد انما هو فيكون المستداه فيه ضمير في الحال ونسب اعاده على المشهور من جوار الامر
واولوية الذكر واما محو جاءني زيد ويديسر عا فينبغي ان لا يحق بما يكون المستداه فيه الضمير
لان هذا ظاهر في موضع الضمير لا يتيسر الكلام **الحال** وذلك لان النسبة الاضافه لا يتحد صدق البصير
المضاف اليه وليس لهما مقدار من الكلام يتعين في نفسه كونه منسوب اليه بل كل واحد من
افراد المتخالفه المقادير صالح لذكر فاذا قيل كلام الى آخره فالتصديق بالاطناب والايجاز
قد ذكر الكلام بعينه اذا قيل له ثلث تبدل حاله في هذه الاضافه فلما يتبين افراد الموجد
عن افراد المطناب بل يتداخل فلا ينضبط الاوصاف والموصوفات الا بتعيين منسوب اليه والاشك
لزم تعارف الاوساط اولى بذكر فتعينه لذلك هو ترك التحقيق والبناء على امر عذري وهذا كلام
في غاية الصحة والمتانة لا يجه عليه شر مما اورد في المص **والنسبة** مما اورد بين الاطناب والايجاز
الاول دون الثاني بوجه في قوله رب ومن العظم من العظم والشمع من الشمع والشمع من الشمع والشمع من الشمع
يوجد فيما اذا قيل هذا ناعم بذكر المبتداه بناء على منسبه خفيه مع ذكر المقام ويوجد بالمعنيين فيما
اذا اريد بهذا المثال نظر الى ما ذكر من المنسبه الخفيه هذا ناعم فاغتنق **الحال** وكذا بين الاطناب والايجاز
الثاني وبين الاطناب والايجاز اقول في ما يلحق الاول عموم من وجه لوجه مما في قوله رباني ومن العظم
من وجود الاطناب يلحق الاول دون الايجاز يلحق الثاني اذا قيل هذا ناعم ففسد قول اذا طابق
المقام ما مر به وبالعكس فيما اذا قال رب شئت وكذا بين الايجاز يلحق الاول والاطناب يلحق الثاني
عدم من وجه فليتأمل **الحال** لان السكاكي قد صرح **الحال** حيث قال في بحث الايجاز بالقياس الى التعارف
ومن امكنه الاختصاص كذا وايضا قال لم لاختصاصا يكونه نسبيا يرجع في بيان دعوا الى

الاضافه

والموصوفات

كس
الايجاز والاطناب

سابقا وان كان المقام خلقا بالبسط كما ذكرنا من الكتاب بادي في تغيير العبارة **الحال**
وجواب لما خالفه **الحال** قال في الكشاف قدس في الاما وتله للجيبين ونادى به لربنا ابراهيم قد صدقت الرقيا
كان ما كان مما ينطق به الحال ولا يحيط به الوصف من كبتش رما واعتبا ظمها وحدها الله وشكرها على نعمه
عليها من دفع البلاء العظيم بعد حلوله وما اكتسب في تضاعيف بتو اطين الانفس عليه من الثواب والاعوان
ورضوان الله الذي ليس وراءه مطلوب **الحال** فان اشرح لي **الحال** فاعلم هذا الكلام ليس عيانا في قوله في طرف مستقر
وقع صفة لمخوف اي اشرح لي في صدر لي والمتبادر من نظم التثنية بعلم اللام بالفعل اي اشرح لي لاجل
صدر روج اعان لي جعل المقصود رماه الربط كما في قوله بع اقرب الناس حابهم فلا يكال واما ان يجعل
من قبل الاجزاء التفصيل فيتمها حاصلها من زيادة لي والحواس ان قولك اشرح لي ليس فيه تقييد
لذكر المفعول اصلا خلافا لكونك اشرح لي اي لاجل اذ يفهم من هذا المشرح امر متعلق به في الجملة فيقع
صدري تغير **الحال** وهذا لو اتى الى احسن **الحال** فانه قال منها او لو اريد الاختصاص بالنفي نعم زيد وبشئ نعم
ولا شك انهما من قبيل المسألة وايضا قال بينهما من قبل وقد ثبت عليك فيما سبق طرق الاختصار والتطويل
لشرفهم وبين فتمتها فقد جعل الاختصار مقابل التطويل في الاطناب فالظاهر تناوله للمساواة **الحال** فستبين ان
البيت قيل معناه ان فاما مثل خاتم من الدر وادله في قوله لم يهيم بتقبيله خال تحتل
وجنين احواله لم يكن في قوله خال ان شاعره بغير لونه وانما لم يكن الحال الرجل الخيال لظلم شأنه ولا يهيم بتقبيله
لانه لا يصل اليه ودفع توهم غير المقصود انما يتبقى على الوجه التام كما ذكر **الحال** وهذا احسن من ان اي **الحال**
وذلك المقام يقتضي التميم فلو كان وصفا لم يكن قوله اخا عاما لان الوصف يقطع شيوعه والمقصود
لن ليس من اهل مرضى بل كل راج انما يتبقى مودة ثم شعبة كما يدل عليه قوله اي الرجال المهذب
واذا جعل وصفا كان المعنى انكر لا تقدر على استبقا مودة اخ موصوف بانه لا تلم شعبة وفات العموم
وانكر انتظامه مع ما بعد كما لا يخفى **الحال** وانه اسى في بعض الليل الدلالة على البعضية فليكون في
الكشاف واعترض عليه بان البعضية المتفاد من التكمية هي البعضية في الافراد لا البعضية في الاجزاء
فكيف يستفاد من قوله ليلا لئلا اسرا كان في بعض من اجزاء ليلا واحدة فالصواب ان تنكسر في دفع توهم
كون الاسراء في ليال لا فاداة تعظيم **الحال** لان قوله وما يشتهون عطف على قوله لله البنات يعني ان لهم معطوف
على قوله وما يشتهون معطوف على البنات فالمنح محملون لانفسهم ما يشتهون من السمن والظرف
انهم مستقرون معطوفون لا ثانيا وليس لغوا متعلقا بتجملون اليه لجمع بين ضميرى الفاعل
والمفعول لا يصح في غير افعال القلوب لان الجمع مولى كسر الضمير ان معمولين لفعل واحد لا يمكن

ينطق

ادول

الحال

اليد

موضع كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غير صحيحه اللهم الا ان يؤول بان القوم ولزم عرفوا الدلالة بما ذكرها اكثرهم
يتساحون في ذلك اذ لم يقصدوا به الصريح بل ما يفهم منه ما هو وصف اللفظ اعني كونه بحيث يفهم منه المعنى
واعتمدوا في ذلك على ظهور الدلالة وصف اللفظ ولزم الفهم ليس صفه له فلا بد ان يقصد بما ذكره في معرفتها معنى
موصوفه لزم دلالة فهم المعنى من اللفظ اعني كونه بحيث يفهم منه المعنى دلالة واحدة لا تشبهه فالمقصود من
قولهم فهم المعنى الى اخره هو موضع كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى فاستقام الكلام واقبح المرام وبقيت لفظ اللفظ
منفهم منه المعنى ليس في الحقيقة وصف اللفظ بانفهام المعنى منه فالانفهام المعنى صفه له سواء قد يكون من اللفظ
اولا ثم انهم المعنى منه يدل على كونه بحيث يفهم منه المعنى وهذه صفه اللفظ حقيقة لا ما سبق على قياس وصف
الشيء بحال متعلق فان قيام الالف ليس صفه لزم مثلاً بل يدل على ما هو وصفه له وهو كونه بحيث يفهم منه المعنى
قائماً قولهم وقد جازى به الجواب هذا الكلام اعني توقف الدلالة على الارادة ذكر العلامة الطوسي في شرح
الاشارة منقولاً عن الشافعي واطلق العبدان متناولة للدلالات لكن صرح بعض المحققين
بان المراد بالدلالة المطابقة نظر الى تحقق الدلالة التضمنية والالتزامية حيث لا قصد متوجها الى الجزء
او اللزوم كما اذا اطلق اللفظ على الكل او اللزوم فان الجزء او اللزوم مفهوم قطعي ولا يتوقف فهمها
على ارادتها بل ارادة الكل والمزوم والمنقول في هذا الكتاب هو معنى الجبراة المطلقة فكان الساقط
نظراً الى ان الدليل عام في الدلالات الثلاث لانها كما كان في الموضوع مدخل فيها فلا بد ان يتوقف على الارادة
الجارية على قانون الوضع والتعريف بان المطابقة وضعه صرفة والآخران مشاركة العقل مما لا يشك في ذلك
من مجموع تفتيش المطابقة بذلك ونهما حكم محض والحق ما ذكره ذلك المحقق لان الدلالة المطابقة
ما كان بحود الوضع لا لعلاقة عقلية تقتضي الانتقال من اللفظ الى المعنى فاسباب يدعي فيها التوقف على الارادة
المذكورة وبعبارة الارادة فيها لا يصح اعتبارها في الباقيين لحصولها بمجرد الارادة المعبرة في المطابقة
فان الكل اذا كان مفهوماً من اللفظ كان الجبراة كذلك قطعاً وكذا الحال في اللزوم واللزوم قد خيل الوضع
في الدلالة على معنى لا يقتضي التوقف الدلالة على ارادة جارية على قانون فان ذكر المعنى هو الموضوع لكانت
الارادة متعلقة به نفسية ولزكان جزاء منه اولاً مال كانت الارادة متعلقة بالكل والمزوم فاذ كان
من اللفظ كان الجزء اللزوم مفهوماً بالفروقة اذ عرفت هذا فقولهم لزم حكم كلامهم على التقيد بالمطابقة
كما هو الحق لم يكن لنقله من هنا فائدة اصلاً لان اللفظ المستشعر بين الكل والجزء اذا اطلق على الكل
كان دلالة على الجزء تضمناً مع انه يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضعه لفيستتض بها
هذا المطابقة واذا اطلق على الجزء كان دلالة عليه مطابقة ويصدق عليها انها دلالة اللفظ على الجزء

معناه

في قوله لزم حكم كلامهم على التقيد بالمطابقة

في قوله لزم حكم كلامهم على التقيد بالمطابقة

في قوله لزم حكم كلامهم على التقيد بالمطابقة

ما وضع

ما وضعه وكذا الحال في اللزوم واللازم ولا ينفع منهما لز الدلالة المطابقة متوقف على الارادة ولزم حكم على لز
الدلالة مطلقاً متوقف على الارادة كما هو الظاهر من العبدان يدل عليه ايضا قوله فيما بعد لا سيما في التضمن
والالتزام كان له نفع في دفع انتقاض احد المطابقة بالتضمن والالتزام بان يقال لزم اللفظ اذا اطلق
على الكل كان دلالة على الجزء بالتضمن بالدلالة لزم على الجزء اصلاً اذ ليس مراداً وكذا الادالة على اللزوم
جزء اطلاقاً على اللزوم واما انتقاض حدى التضمن والالتزام بالمطابقة حال اطلاق اللفظ على الجزء او اللزوم فباني
على حاله لان لكل الدلالة يجب ان يكون مطابقة على التضمن والالتزام على الدلالة المطابقة على الكل
او اللزوم وقد انتفى لا انتفاء الارادة فينتفيان ايضا ولا يحدي في دفع التضمن ان اللفظ لا يدل
الا على معنى واحد كما لا يخفى على ذي تأمل واعلم انه حتى هو الكلام عن موضوعه وبيان لز القوم ذكره
لزم اللفظ اذا اطلق على الكل كان دلالة على الجزء تضمناً لا مطابقة واذا اطلق على الجزء كان دلالة عليه مطابقة
لا تضمناً واذا اطلق على اللزوم كان دلالة على اللزوم التزاماً لا مطابقة واذا اطلق على اللزوم كان دلالة على
مطابقة لا التزاماً واعتبر على بعضهم بان لا لزم ان اطلق على الكل كانت دلالة على الجزء تضمناً لا مطابقة
بل يدل على دلالة ليزم احديهما تضمناً والاخرى مطابقة لاحتجانه في ذلك باختلاف الجهة وكذا الحال في اللزوم ولا لزم
ايضاً انه اذا اطلق على الجزء كانت دلالة عليه مطابقة فقط بل يدل عليه مطابقة وتضمناً وكذا اذا اطلق على اللزوم
دل عليه مطابقة والتزاماً اعترض على نفسه بان الدلالة على المعنى المطابق يتوقف على الارادة واجاب عنه
بما نقله من هذا الكلام صحيح لا غير عليه عند قطرة سليمة حتى دسكت من الناس بان هذا حق اما
قوله وانه اذا قصد باللفظ الجبراة لان اللفظ الموضوع للكل اذ لم يكن موضوعاً للجزء واطلق عليه كان مجازاً وافيهم
منه الجزء فغير الكل فان النفس عند سماع اللفظ ينتقل منه الى المعنى الموضوع له فيفهم جزؤه فيضمن ثم بواسطة
القرينة يدرك انه ليس مراداً لزم المراد هو الجزء فالجزء مفهوم فيضمن الكل كونه مراداً فيضمنه وبين فهم الجزء
فيضمن الكل و ارادته فيضمنه بكون بعيد والاول هو دلالة التضمن دون التا واذا اطلق اللفظ على الجزء
انتفى التا اعني ارادته من اللفظ فيضمن الكل والاول باق على حاله والقرينة في مثل هذا المجاز لا تتعلق لهما
بالفهم بل الارادة وما ذكره من صيرورة الدلالة على الجزء او اللزوم مطابقة لا تضمناً او التزاماً ما سبق
على مقدمتين احدهما لزم اللفظ موضوع ما زاء المعنى المجازي وضعا نوعياً والثانية لزم اللفظ اذا دل
على طعن بالمطابقة التي هي اقوى لم يدل عليه في تلك الحالة باحدى الباقيتين وكلا المقدمتين ممنوعتان
اما الاولى فلان الوضع المجزى هو تعيين اللفظ بنفسه ما زاء المعنى لا تعيينه ما زاء مطلقاً كما صرح به في المفتاح
ولا شك لتعيين اللفظ ما زاء معناه المجازي ليس بنفسه بل بقرينه شخصية او نوعية فلا يمكن المجاز

ان اللفظ اذا اطلق على الكل كان دلالة على الجزء تضمناً لا مطابقة

ان اللفظ اذا اطلق على الجزء كان دلالة عليه مطابقة لا تضمناً

ان اللفظ اذا اطلق على اللزوم كان دلالة على اللزوم التزاماً لا مطابقة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

على
لأن التوفيق الأول يصدق
على الحجة بل النطق مع أنها
ليست مبني

علا
الى ان نشبه الله وكل ما هو
علم بالصور اولاً ثم نشبه الله
وكل ما هو جمل بالظلمة فاني
احاطه نوره او غمره بالسطح واما
احاطه نوره فسيناكن وصدق
في المصنف

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

هذا هو المقادير

يوضحان الخط قطعا وكذلك التقدير والتقدير لا يتصور لخط شكل لا متناهى احاطه طرفه بخلاف السطح
والجسم فالاول لم يجعل من الامور متصله بالمقادير لانها من الكيفيات المختصه بالمقادير كمن يتجه
بالمقادير يخرج ان الاشكال يشتركها في كونها من الكيفيات المختصه بالمقادير فلم اخبر عنها وضعت
الى الامور ان هذا كله اذ لا وعى ما ذكره الكتب الكلاميه والا فلا اشكال والاولين فيها جعلتا **المقادير**
لما كانا الفعل في الاولين اظهر من الاعمال والانفعال في الثانيين عليه تفاعلا الاخير من اظهر من الفعل
سميت الاولين فعلين والاخران انفعالين مع ثبوت الفعل والانفعال في الكل يدل عليه تفاعل على
الاجسام العنصره وانكراكيفيات الاربع عن سورتها في حدوث المزاج وتولد المركبات
فيها **والا** كالبطله **المقادير** وهي الرطوبة الجارده على سطوح الاجسام والجفاف ما يقابلها والذره وجهه كيفيه
يقضي سهوله التشكل مع عسر التفريق وبها يتولد الشيء متصله ومحدده من شدة امتزاج الرطب الكثير
باليابس القليل **والا** الساسه ما يقابلها **المقادير** والمقصود من نقل افعال من المباحث من
المواضع تنبيه ما يفكره في زياته في الايضاح **والا** العلم قد يقال **المقادير** اطلاق على حصول
صورة من الشيء عند العقل بل على الصورة الحاصلة من عند وكذا اطلاقه على الجازم المطابق الثابت
مستفيض مشهور واطلاقه على ادراك الكلي والمركب في مقابلة اطلاق المحرف على ادراك الجزئي او
مذكور في الكتب واقع في الاستعمال واما الملكة المكونة المسماة بالصناعة فانها هي العلوم
العلمية المنقلة كيفية العمل كالطبخ والمنطق وتخصيص العلم بازائها غير محقق كيف قد ذكر
العلم في مقابلة الصناعة نعم اطلاقه على ملكة الادراك بحيث يتناول العلوم النظرية والعملية غير
بعيد مناسب للعرف كما مر واطلاق الصناعة على الملكة التي ذكرناها منها شائع وارجح واطلاقها
على مطلق ملكة الادراك لا يابا من كمال قيل صناعة الكلام **والا** جمع غرض من **المقادير** الظاهر ان الغرض من
الصناعة الخلقه للنفس التي خلقت عليها كما نراها غرزت فيها وكذا الطبيعة في اللغة هي السجينة
التي جعل عليها الانسان وطبع عليها سواء صدر عنها صفات نفسية او لانه قد اطلقوا
على اصطلاح الطبائع والطبيعه على الصور النوعية وقالوا الطبائع اعم منها لانه تعالى على مصادر
الصفة الذاتية الاولى كالحركة والطبيعة قد تحسن بما يصدر عنه الحركة والسكون فيما هو فيه
اولا وبالذات من غير اشارة لكن لما كان وجه التشبيه الى اي المحل فكلها وانما
في العقل ضرورية المركب من المحسوس والمعتقول من حيث انه مركب ومجموع لا يكون الا محقولا
فلنحسب لزعمنا لنزول من المراتب المركبة او المشبهة به **المقادير** محقق لا ريب فيه وتبين

هو مجموع المركبات
كل واحد من اجزاء
له طبيعة خاصة

منه لزعمنا المصادم والحقم والقيل والالجاب وغيره معان مغرقة وكذا ما هو معان الحروف في معنى الكلام كالاتفاق
والابتداء معان مغرقة بل لزعمنا الافعال والكلمات المتشابهة بالحروف في جهة معنويات ولا يتصور
في الكلمات التسمية الواقعة فيها كمن يتشابه مركبه الطرفين وعكس يطالع فيها تتقبلها ما هو تشابه
الكلام محل نظر لان المقصود من تشبيه الواحد كالان في مثلها ومثلا في تشابهها ليس الى هذا النظر
حسب قالوه في نظرتهم **والا** لا يخفى لزعمنا ان لا يصحف لسان من السهولة المصطلح به من تشبيه
الكلمات بالكتابة حيث يشبه زبد في زمان الساطع بالماء الصافي واثبت له بعض لوازمه وتكون لنزول
السمان بجمعيتهم وتكون المقصود تشبيه انبساط بصفا الماء ويلزم تشبيه زبد بالماء لكنه مقصود بالماء
علافا اذ جعل السمان بالكتابة فان المقصود تشبيه بالماء وان لو حفظ تشبيه انبساط بصفا الماء
كان تعالى مقصودا ويصح كلاس في هذا المعنى في مساحت ردت التبع الى الممكن عنها كما زعم السكاكي **قال**
واصطفا كالكلام المماثل للقول الذي يربى بقره من الاربع الاربع الواسع الخلق تعالى اخذته الاربعه اذا ارتاح
للندي والاربعه التي كانت في ظاهره من البعير اي ظاهره بعضه ذلك كمن المقصود منها قضاء الجموع
للجموع على التفصيل المذكورة الشرح **قال** نقل الامتناع وقوع المشبه بمقصور على انه مفعول له لا بد
المعدراي ولا يراى في معراض الاستطراف للنقل **والا** الوجه الاخر عطف على قوله لا مسامح ولهذا قال ان نقل
لنوع حضور المشبه **والا** على هذا الذي ذكره في قوله مثل ما ذكره بافرض العلم كان تعليل النقل ندر حضور المشبه
كما لنزول المستطرف لتعليل نقل امتناع وقوع المشبه به وجب بقاء عدم صحة ذكر المشبه به الذي لا يكون اعرف
واخص واقرى وصون الاستطراف حاله عن العمل في الاول لنزول نفسه كما ذكر من امتناع تعريف المجهول
بالمجهول ويجعل تعليل عدم ذكر في صورة الاستطراف لان هذا السبب سياق كلامه حيث علم سابع عدم
ذكر البيان الامكان او المعدار او الحال او زمانه التور او الترتيب والشو به لانه لا امتناع تعريف المجهول
هو لا بعد هذا توجه بعيد جدا بل هو باطل قطعا فان السكاكي بعد ما ذكره الاغراض العايد الى المشبه
قال واما الغرض العايد الى المشبه به فوجه الى ايهام كونه اتم من المشبه به وجه المشبه به قال واما جعلنا الغرض العايد
الى المشبه به موقفا كونه بالان المشبه به حقه لنزول كونه اعرف بجملة المشبه من المشبه واحصى بها وقوى حالها
والا لم يصح لنزول كونه بالان المشبه به مقدار المشبه والبيان امكان وجوده فلو جعلنا المشبه به كلام على الغرض الثاني
لغوا الا حاصله كما لا يخفى على من لا ادنى ليميز لان معناه **قال** جعلنا الغرض العايد الى المشبه به موقفا
كونه اتم من المشبه به وجه المشبه لان المشبه به حقه لنزول كونه اعرف للغرض السببية من المشبه وهذا كلام غير
منظم كما يرى سواء اردنا لغرض المشبه هذا الغرض المخصوص اعني ايهام كونه اتم من المشبه به وجه المشبه او اريد

وجه الاتصال
الاشتقاق
والعمل

اقول

معه

معه

مطلق الغرض من الشبهة انه قال يجب ان يكون المشبه به اعرف من المشبه عليه فانقل عنه ان الكمال هو في هذا الكلام
بانه يجب بيان المقدار لئلا يكون المشبه به اقوى حالاً مع وجه الشبه بل يجب ان يساويه ولا يحل ان يكون
اقوى حالاً مع وجه الشبه في بيان المقدار اذ اريد بوجه التشبيه وجه الشبه وانضاف هذا الكلام دلالة على ان
كلامه لا يمتنع وغيره انما يكون في صورة التفسير كلامه والذي يظهر مما ذكره المتصاحح محلاً لا ولا معصلاً انما
لنكون المشبه به اعرف بوجه الشبه معتبراً في بيان الحال والمقدار والامكان وزيادة التفرع والتفرع بين
والتشويه والركوة والمقارن في وجه الشبه معتبراً في زمان التفرع والحاق الناقص بالكمال واما الاستطراد
فالمراد به غايه المشبه به وندوة حضوره وذكر ان ادعى ان الكون اعرف واقوى في بيان المقدار
والامكان وزيادة التفرع والتفرع بين والتشويه وعلل ذلك باعتناء يعرف المجهول بالمجهول وامتناع
تقدير الشيء بما يساويه التفرع الاباح والاول على الاعرفه وانما علة كونه اقوى وظاهر ان التعديل
المتخصص بصورة التفرع فثبت به الحكم اع كونه اقوى في هذه الصورة ووجه يجب ان يكون التعديل
الاول شاملاً للجمع او لما عدا التفرع لئلا يختل نظام الكلام ونعموله للجمع اظهر لنتيجة نظم التفرع مع عين
في سلكه ثم ذكر الاستطراد في وجه يشترط ان يكون له معنى فيما ذكر من كون المشبه به اقوى واعرف وعقبه
ما يصلح ان يكون انشاز الى التعديل السابق وقيل الكلام ثانياً وصرح بان الاعمى معتبراً في زياد التفرع
وليست معتبراً في بيان المقدار بل الاول في بيان المقدار السلافة عن الزيادة والتقصان وبان الاعرفه
معتبراً في بيان الحال والمقدار وكذا في بيان الامكان والتفرع والتشويه وبان ندوة الحضور معتبراً
في الاستطراد فاذا اريد تطبيق المجرى على هذا المفصل وجب دعوى الاعرفه في التفرع والتشويه وايضا
وما قبل كلامه السابق في الاستطراد في وجه كونه مشتركاً لما سبق في الاحكام اع كونه المشبه به
اقوى واعرف وظرفه لئلا يترك ما ذكره ما فصره العلامة وبعد اذ اخرج عن المنازعة ما يوجب بصره الكلام عن
ظاهر بقرينة التفصيل لا يبق السكالة في كلامه الا في اقتضاء التفرع والتشويه كون المشبه به اعرف بوجه الشبه
ومصرح به في كلامه المفصل حيث جعلها شريكاً لسان الاحكام في كون المشبه به مسلم الحكم معروف وما قصد
في وجه الشبه فيمكن ان يقال ليس وجه الشبه بوجه الهندى ومقل الطي مطلق المود والافلاتين بل
هو السواد المخصوص اللطيف الذي يميل اليه الطبع ويصله ولا شك ان مقل الطي بهذا اعرف منه وكذا
الحال في التشويه واما ضمة الكلام المفصل بيان الحال الى بيان المقدار والحاق الناقص بالكمال الى زمان
التفرع فلا ينافي ما ذكره في الجمل هذا ما عدى عما عدا المتشابه ويخلص ما اريد به ودفع ما يتغير
فيما من الاضطراب والاختلال **قوله** اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب الجواب **قوله** فان قلت ان اريد شيء من ذلك

ان الكمال

لم يجب المشبه الذي كان جازعاً على كونه اقوى وما دونه المقصود **قلت** اذا دعا ذكر ان يجب التشبيه بينهما ولا يجوز ذكر
التشابه فضلاً عن كونه احسن فلا يمكن مجازاً فيه وانما اقتصر على ذكر مشبه الغرض بالصلح لانه الاصل واذا عكس
وقد ذكر الاميل لزمان المسألة **قوله** وجعل المشبه في قوله والتشبه من مشبهها **قوله** ولا يوافق في جعل السكالي
عند البيت من تشبيه الكبريت بالكرت وذلك ان ذكر وجه الشبه الذي لا يكون واحداً بل في حكم الواحد تشبيهاً بين
يعين الديك والفرس بالاعتقاد والفتاة الجمال بالجماد والابتر المشقوق الشفة الثابتة على كونه سحرنا غشا والتش
كالمادة في كمال الاصل وتشبهها بالبوقة الى هذا ذهب ابي عبد الله في هذا البيت ويشكل واحد من هذه التشبيهات
الحسن التركيب في وجه الشبه لانه تشبيه لثا بالحار ثم غير اسلوب الكلام وقال كوجه الشبه في قوله كان منار
النقع وفي قوله كان اجرام النجوم وفي قوله كانا المرح وبغيره كل واحد من هذه التشبيهات في هذه الابيات الكبريت
ظرف في التشبه ثم قال ويصح امسالة ما ذكر من الابيات تشبه الكبريت بالكرت المذكور قبله لانه المفرد المفرد فيتمثل
لن يرد ما ذكر من الابيات من التشبه بغيره لانه لا يوافق في ما ذكره من جاقليه والتشابه تشبيهها بالبوقة
الى هذا ذهب ابي عبد الله من تشبيه المفرد المتعدد بغيره المقدم المفرد مقدم تشبيهها بالمرء في كمال الاصل او من تشبيه المفرد بالكرت
واما جعله من تشبه الكبريت بالكرت مستبعد قطعاً **قوله** ولا يخفى عن صاحب الجواب وذلك لان قول مقدمه من ليل كما صرح به فيقيد
تعود وشايد تركيب **قوله** اما عليل ومعدى السطحة الى الجواب لا يخفى ان المتبادر من انشاز وجه الشبه من
متعدد انتزاعه من متعدد فظهر في الشبه لانه يكون من متعدد وهو جازع كما هو علم الشارح واورده في مثاله
تشبه المفرد بالمفرد ولا يرى للمصدر دعى السكالي في علة التشبه على سبيل الاستحسان من الاستحسان بالتحقيق بان
التفصيل يستلزم التركيب فكيف يندرج تحت الاستحسان بل في قسم من اصنام الجواز المفرد فلا يصح ان يفسر كلامه
بما عدا خلاف ما يتبادر من كونه متشابهاً لما صرح به في ما ذكرناه من النص وان فما بعد الجواز المكنى هو اللطيف
المستعمل فيما يشبه معناه الاصل تشبه التشبه وقال الشارح من هناك تشبه التشبه ما يكون وجهه متشابهاً من متعدد
واحد وهذا القيد والاستحسان في المفرد انظر كيف اعترف بان التشبه يستدعي التركيب حيث جعله جازعاً
عن الاستحسان في المفرد **قوله** وحاصله ان تشبه احدى الصور بغير المتشبهتين من متعدد بالآخرى فان قلت
يترتب على تشبه كلاً من كلام النص من انهما لهما من غير من تشبه لهما تشبه تشبه التشبه لهما من غير من تشبه لهما
ايضا بعدد والتشبه من وجه لا يترتب ولا تشبه التشبه لهما من غير من تشبه لهما تشبه التشبه لهما من غير من تشبه لهما
قد صرح فيما بعد بان التشبه التشبه لهما من غير من تشبه لهما تشبه التشبه لهما من غير من تشبه لهما تشبه التشبه لهما من غير من تشبه لهما
وكن ما يدعيه اقوام لم يلقوا اجمعاً حقيقة الحال وسمايتك من ان على حقيق هذا المقام **قوله** اشعار بان هذا من
تقنيات الجمل **قوله** اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب الجواب **قوله** فان قلت ان اريد شيء من ذلك

مقر

ما يترتب

آخر بطلان التشبيه لو جاز ياخير عنه قطعاً **قوله** سيجعل العيب في العيب بالكله لا بل البعض التي تحالفا
ببعضها شيء من الشقوة اي سيجعل خلق الابل والسر والابل صبا حاد عند فتى بعفوه عند الغضب وقار قته
ولم يفرق عطاياه **قوله** حلت رديته **قوله** رديته لم امره كانت بغير الرماح وسب اليها لعل ربح رديته وثابة
رديته والله سبحانه تاربعها دخان وقد اخذ السناجور دوا الدخان لانه قد خرج في التشبيه المتصور قال
ابو الحسن مدان من تشبيه الشيء بالشيء حصوله ولو توارى وحركه بعينه **قوله** فعلى من لم يزل يصرح من كمال الماء **قوله**
عكس اوجده بعض النسخ وانما قال قريش من ذلك لان الزممت متعارضة لاصول الاصيل وشعاع الشمس فيه
والاضاف الى الاصل قريش لهما **قوله** لاجراء على المشبه مع حذف كلمة المشبه احراف عليه اعم من ان يكون مستقلاً
فهو واجله عليه وابيات معناه لا يتناول الاستعارة المتفق عليها وما اتفقنا هذا الزممت ايضا وقد صرح به
فيما بعد حيث قال لان لم يزل يصرح عليه الاكسالة منه ولا يثبت معناه **قوله** وهذا قد اقدم المحققون والافاضة **قوله** الجواز
بالنظر الى مفهوم الحسنة والجواز والاسم بالنظر الى ذاتها **قوله** لا لا معناه عند العامل **قوله** هذا صحيح وايضا يلزم اتعاض
التعريف بالجواز الذي يخرج من هذا العدد على بقوله بعلقة بالوضع **قوله** كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل لمتناول
والركب ويقسم الحسنة الى مفرد ومركب ثم تعرف كلامها على حال كما فعله الجواز **قوله** الجواز الجواز عن ان يكون موضعها
بالنسبة للمعناه الجواز في ترتيب لغير اللفظ للدلالة على معناه الجواز لا يكون وضعا واما بعينه المتناقضات
كاسم الفاعل ونظائر وهو وضع قطعاً لدلالاتها على معانيها فانفسها كنه وضع نوعي اي بضا بطل عليه كان حال
مثلا كل صيغة فاعل من كذا فهو كذا وليس للجواز وضع شخصي ولا نوعي ولزوجه في علة محترمة
حسب نوعها **قوله** بل ما اشار اليه بعض المحققين **قوله** ذكرهم الامة لزوجه في قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره
مدلول الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ عينه والظن في فصل هذا المعنى بالامثلة التي من جعلها لام التعريف
وحل فنقل الشارح منها ما ذكره والتجالي اليه في دفع السؤال على تعريف الوضع وفيه بحث لانه لا يرد ليدون
معنى الحرف لفظ عن لفظ معناه مفهوم بوضوح الغر فذلك لا يجدي نفعا في دفع السؤال بل هو بعينه **قوله**
من لزدلالة على معناه الافرادى مشروط بذكر معناه ولزوجه لزم معناه قام بلفظ الغير فهو البطلان
لان الاستفهام قام بنفس المصطلح حصه ومتعلق بمعنى الجملة وكذا لزم اريد به قيامه بمعنى عينه فاما حقيقيا
فقط لما ذكرنا ولا يلزم لزم كمن مثل السواد وعين من الاعراض حروف الدلالات على معان قائمه بمعالجة اللفظ
غيره ولزوجه بعلقه على الغر لزم لزم لفظ الاستفهام وما شبيهه من الالفاظ الدالة على معان متعلقة
بمعاني غير حروفها وكذا فاسد كما ترى واما عطف معنى الحرف على وجه يفهم ذلك السؤال فيكون
في الاستعانة التبعية **قوله** سلمنا ذلك **قوله** الجواز هذا كلام لا يجدي نفعا لان المعترض يصرح ان العلم ببعينه من

قوله بل ما اشار اليه بعض المحققين
قوله ذكرهم الامة لزوجه في قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره
مدلول الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ عينه والظن في فصل هذا المعنى بالامثلة التي من جعلها لام التعريف

من لغة لا يمكن في فهمه بل يحتاج الى ذكر المسعلق ايضا ولذا ذكر ابدل بعض النسخ يعود سلمنا ذلك كمن معقول
بنفس لزدلالة على معناه لا يمكن بوضوح قريش ما نعه عن اداء المعنى الاصل وان لم يعلم لزم هذا لانهم من العارة
فبعد تعريف الوضع على انه لزم اداء المعنى الاصل الموضوع له فقد لزم الدور كما اعترف به عن قريش ولز
يرد به ذلك فلا بد من بيان معان الاصل ليتوصل معنى تعريف الوضع ثم ينظر في صحته وفساد **قوله** وقولنا
مع النظر الى المعنى الخفى فربما لدفع المراجعة لان لا يمكن الدلالة بوضوح فان حصل على يد المراجعة لادلاله
على احد ما بالتحسين فكم لا يفرح المستفاد من القريش قد خلد في تلك الدلالة وطعافه بوضوح القريش لا بنفس
اللفظ الموضوع **قوله** المعترض للدلالة عليه بنفسه كان حاصله ومراجعة الغر كانت ما نعه عنها وجين
انفردت المراجعة بالقريش محقت تلك الدلالة بذلك المقترض الذي اقصاه وليس عدم المانع من تمة المقترض
واما قريش الجار في محبتها في الدلالة على المعنى الجازي لا يتحقق اقصاء الدلالة الا باق من تمة المقترض
وبذلك يظهر الفرق بين قريش المسرورة والجواز وبظهر لزم المسرورة بدل بنفس على احد بعينه بعينه ولز
الجواز لا يدل على معناه الجواز بنفسه بل بالقريش **قوله** وحصل من مذهب الوضعيين وضع اخر ضمنا
وهو تعيين الدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق غير مجموع بينهما فكان الواضح وضع من الدلالة
بنفس على احد او اخر الدلالة بنفسه على ذلك وقال اذا اطلق لفظه او مدها غير مجموع بينهما **قوله**
لزم اداء احد المعنيين المفهوم الكلي الصادق على كل واحد منها فلا يتم لزم وضع اللفظ لكل واحد منهما
خصوصية في وضعه لهذا المفهوم المشترك بينهما كيف لا يصرح ذلك لا متع كمن اللفظ مشترك بين معنيين
فقط ولزم عند اطلاق لزم اداء المعنيين الكلي وقريش واجتهاد في كل واحد منها
الى قريش معينه فان لزم عدم قريش قريش لزم القول بان عند اطلاقه يتبادر منه لزم المقصود
ذلك المعنى الكلي ولز اللفظ مستعاره وهو باطل بل الواقع الترددية بين المعنيين مطلقا عند من لا يقول
بعوم المشترك واذا كانا متباينين كما في المثال المذكور في القريش عند الكل ولز اداء احد المعنيين احدهما
معينا في نفسه وعند الحكم غير معين عند السامع على معنى انه يترددان المراد اما هذا بعينه واما ذلك بعينه
فليس هناك معنى ثالث فهم منه باعتبار انساب الى الوصفين وكمن اللفظ موضوعا لهما ضمنا بل طالك
ترددية بين معنيين وضعيين فان **قوله** المشترك اذا اطلق فهم منه جميع المعاني صحيح في تعيينه الا ان
احدهما الى قريش واما الجواز فلا يفهم منه عند اطلاقه المعنى الجازي فاجتهاد في فهمه وادائه الى قريش
قوله لا يعلق لهذا الكلام بما ذكره السكاكي لان كلامه في فهم المعنى المفرد ولذا ذكر قال غير مجموع بينهما
نعم ما ذكره جمع الفرق بين قريش الجواز والمسرورة وان احدهما من الآخر **قوله** كلفظ الدلالة

اذا اطلقت على الفرس **اول** حاصله لفظ الدابة يطلق على الفرس نانا على سبيل المجعده لفظه ويكون مراد
الديب من انك لفظ الاطلاق على ذات ماله ديب ولا ملاحظه لخصوصه ذات الفرس اصلا وانما على
سبيل المجاز اللغوي وملاحظه خصوصية الذات وتعتبر الدبيب على ان غلافه مصححة للاطلاق على خصوصه
هذا الذات ويمكن ايضا مصحح الاطلاق على خصوصه ذات آخر يوجد في قد يطلق على الفرس باعتبار نقله
اليه عرفا وهذا الاعتبار لا يصح الاطلاق على كل ما يدس في الجملة الاصله ولا على كل خصوصه له الدبيب
كما في المجاز المتفرع على كل من الجملة لا يطلق حقيقة هذا الاعتبار الا على خصوصية ذات الفرس لانه في
الوقوف على وضعه ودرجته مع الدبيب نانا على مجرد المنسبة في وضعه لا يصح الاطلاق ولا لكونه علاه مصحح
على الاطراد **اول** واما المجاز فلان الاصطلاح الذي به وقع التماثل في ايضا استعمال اللفظ في المجاز
لنكون المنسبة كما وضع له لفظه فهو مجاز لغوي ومكنا بقول في سائر الاقسام والمجاز كل مجاز متفرع على
معنى حقيقى لو استعمل اللفظ فيه كان حصصه فكيف المجاز تابع للتحقق في الانقسام الى هذه الاقسام **اول**
اول وايضا يظهر النور في منتهى العلم الصوره لها **اول** في الجاهل بمنتهى العلم الصوره للنور فان
المركب انما يظهر الصوره لانها الجزء الاخير منه ولا يبعد عن العلم المنتهى الماده والنور بمنتهى الصوره
الظاهر فيها **اول** وكما يدرى العدم لان اكثر ما يظهر سلطان العدم في الدنيا **اول** وكما يدرى العدم
على صوره العدم على فليس ما ذكر في النور والاطهر ليعلم اليد بمنتهى مانه قابله والقدرة بمنتهى صوره
لها حاله فيها **اول** والرويه في المراتب اى في المراتب الذي يحمل فيه الزاد **اول** فالطريق الصحيح المراتبة
الرويه قال ابو عبيد لا تكفى الا من جلدت ثقتان جلد ثالث لتسبح وكذلك السطحية وجمع المراتبة
مزايد ومزايد واما المراتب فهو ما يحمل فيه الزاد اى الطعام لمتخذ للسفر والجمع المراتب وقال ايضا
الراوية للبعير او البغل او الحمار الذي يستقى عليه والعامه تسمى المراتب راوية وموجاهة على الاستعانة
والاصل ما ذكرناه فظهر لغير المراتب بالمراد وغير صحيح لان المراتب بطرف الماء الذي يستقى به **اول**
على الدابة والمزود طرف الطعام المذكور وليس حامله يسمى راوية فلا يطلق الراوية على المزود
مجازا انما يسمى الراوية حامل المراتب ويطلق عليها مجازا **اول** اى اراى اعصر حمارا الى اخر **اول** الظاهر
اعصر عنها كما ذكره بعض كتب اصول الفقه وجعل من تشبهه الشئ باسم غايته وعلى ما في الكتاب
فالمعنى المستخرج بالعصر حماراى عصبا نوال اليها **اول** فالله مثلا انما يستعار للشجاع لانه لا يذوق
على الخصوص **اول** لا يعنى به لفظ الله مستعار لمفهوم الشجاع مطلقا انما من لفظه صدق عاذا
الحيوان المنقذ من او غير كما يدل عليه قوله **اول** انما يستعار للشجاع ونانيا ولا شك في الانتقال

الذين من الله الى الشجاع والافلاما شارك بين المعنى الحقيقي والمجازى في صفة بل يكون المعنى المجازى عارضا
للمعنى الحقيقي وغيره ولا يشبه هناك اصلا فلا يكون استعارة بل مجازا مراد انما يعنى لفظ الله يستعار
للمعنى الشجاع مثلا وكذا الانتقال من معنى الله الحقيقي الى مفهوم الشجاع ومعنى الى معنى الرجل الشجاع
فالاول انتقال من المعروض الى العارض المشهور ايضا به وهو ظاهر على غالبها وانما انتقال من مفهوم
العارض الى معنى معروضه من حيث هو معروف وليس كالاسقال الاول في الظهور والكلمة
بل يحتاج الى معونة المقام والقرينة واذا كان كذلك الغير ما يصف بالمعنى المعنى بالجملة والذهن
ينتقل من المعنى الحقيقي الى المعنى المجاز **اول** اشكل لى هذا الانتقال يحتاج ايضا الى معونة المقام والقرائن
كالاستعانة وسائر الاقسام والمجاز المعنى ما شارك اليه بوجه وبالمجوز اذا كان بين المشيئين علاقة ويرد بل
اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فلا بد ان يكون تحت منتقل الذين من المعنى الحقيقي اليه ولو معونة المقام
والقرينة وهذا هو المراد من المفهوم منها واما التفصيل المذكور فلا يستفاد منه الا تفصيل العلاقات
المؤدية الى المفهوم المعنى المجاز **اول** ولهذا يشرط في اطلاق الجاهل على السلازم الجاهل كالمركب والرقبة
فان الانسان لا يوجد دونها اورده لغير عدم وجه الانسان دونها يدل على السلازم الانسان
لها لا يستلزم الانسان وانما هو المطلوب واجيب باننا نرد عليها باللائم والمسلمه مصطلح ارباب
الجدل بل مصطلح ارباب البيان اى المستتب والنابع حيث قالوا وجب الكناية على الانتقال من اللازم
الى المفهوم واراد باللائم التابع والردف كطول النجا مثلا فان من توابع طول القامة وروادف
وكل واحد من الرقبه والركب اصل يفتقر اليه الانسان ويتبعه في الوجود فلهذا لم يوجد دونها
من الظاهر من اللبس عند اصحابنا الجاهل على التخييل **اول** فيل عليه من الجاهل على التخييل كيك حمار
لا يناسب بلاغة القرآن فان الجوع اذا شبه بشخص ضار فيجوز فيها بصدق فلا بد من التخييل
من لوازمه حاله مدخله الاخر او اقرب منه ليعلم على المشبه من قبيل الجوع الماء وكذا وجه
الشبه الاحاطة والشمول والملازمة القامة والاولى ليعلم استعانة بحقيقة على احد الوجهين
ثم الجاهل على الضرر واللائم الحاصل من الجوع اكثر من كونه للاداة فانها تستعمل في المضار واللائم
ويتناول اذا قد الضرر والبيوس ومنه نظر لانا لانه لا يكون الجاهل اذا قيل رايت سدا يرمى
فلا شك ان الله لا يستعمل في معناه الحقيقي بل هو مستعمل بمعنى رجل شجاع كالاسد ولم يصدق
هذا المفهوم بل الذات وتلك الذات وان كانت متعينة في نفسه لكن الحكم لم يرد مجرد عن العجاء
الدالة عليها من حيث انها متعينة بمنازعة عاذا بما اراد الدلالة عليها من حيث الاجال والابهام

ولا يشك ايضا انه قصد تشبيه لكل الذات المعينة المارة بلفظ الاسد اجمالا لكنه جعل ذكر امر كل
وسباق الكلام لاثبات الروية معلومة بها واذا اصل زيد اسد فان لفظ الاسد مستلزاما مع رجل
شجاع كالاسد هو المشبه بالاسد وقد استعمل لفظ المشبه به كما ذكره الشارح فاما ان زيد
يرجل شجاع فهو مفهوم كما هو الظاهر من قوله لا يتعلق الجار والمجرور به ومن وقوعه محولا
فلا معنى لتثنية الاسد كما لا يخفى على احد واما ان يرد ان استعمله بالاسد فكيف
مسوقا لاثبات لزوم زيد بالاسد والذات المشبهة بالاسد ولو كان مستولاه في معناه الحقيقي
كان سباق الكلام لاثبات زيد بالاسد واذا اردت ان يوضح كل الفرق بين مبدئين
المعنيين فتأمل في قولك الفارسية مردى بجوشير ست زيد و قولك شير ست زيد
فان التشبيه في الاول راجع الى ذات ما وفي الثاني الى زيد وانما اخرنا زيدا في المثال الاول
لانه لو قدم لاحتمال الكلام رجوع التشبيه الى زيد بناء على ان الخبر قصد به المفهوم
ولامع رجوعه اليه واما في المثال الثاني فمما خيس للموافقة ودفع قومهم لستاد الفرد في
الى المقدم والتاخير فلا شك ان قولنا زيد اسد واسد زيد بمنزلة قولنا زيد شير و شير
وغيره است زيد فممكن سباق الكلام لتشبيه زيد ويكون اسد مستولاه في معناه الحقيقي
كما ذكره القوم فاذا قلت زيدا اسدا حسن تقدير اداة التشبيه لان الظاهر دعوى
التشبه لا الاتحاد ولا الحمل واما اذا قلت زيد اسدا لم يحسن تقديره لان الظاهر
دعوى حمل الاسد عليه وان فرد من افراد مندرج تحت مبالغة فلو قدرت فانت
المبالغة فهم هنا ثلاث مراتب الاول ادعاء المشابهة ماداة التشبيه لفظا او تقديرا
ثاني زيد كالاسد وزيد الاسد والثاني ادعاء اندراج تحت الاسد وكونه فردا من افراد
كقولك زيد اسدا بالاسد جعل اندراج تحت امر اسما كقولك اسد اسدا رضى فالاول
تشبه اعمق والمثاني استعارات اعمق والثاني قد ترقب من مرتبة صريح التشبيه
حيث سبق الكلام ظاهر الكون فردا منه لا لاثبات تشبه ولم يبلغ درجة الاستعارة
حيث لم يجعل اندراج تحت امر اسما معروفا في سماء تشبيه بل يغا فقد نبه على خطاها
من مرتبة الاستعارة وترقيتها عن صريح التشبيه ولا يبعد في اطلاق التشبيه عليها فان
المقصود بحسب الظاهر ولو كان جعله فردا منه لكن القصد حقيقة الى اثبات التشبه
بطريق المبالغة ويجوز تقدير الاداة نظرا الى المبالغة ولن يحسن نظرا الى الظاهر

ولا ينتقص ذلك الاستعارة لان اللفظ هناك قد استعمل في اخر واطلق عليه فتسميتها بهذا الاسم
اول لمزيد اختصاص ومناسبة بينهما ومن سماء استعارة فكانه اراد التشبيه على ارتفاعا
عن خصائص التشبيه ولا بد له من جسر الاستعارة بما يتقارن لها ايضا واما اندراجها
في الاستعارة بما يتقارن لها ايضا واما اندراجها في الاستعارة المتعارفة كما ظنه الشارح
فقد عرفت بطلانه وحقيقة ذلك بقوله قولنا زيد اسدا اصله زيد رجل شجاع كالاسد
يرد عليه انه بعضي لئلا يكون قولنا زيد الاسد مستعارة متعارفة ايضا مع ظهور تقدير
التشبيه ويدل على ما ذكرناه من كونه مستولاه ليشعر بان اسدا في اسد على مستولاه مفهوم
بحرئ وصائل ولا يتصور تشبيه فضلا عن الاستعارة بل يكون من اطلاق اسم الملزوم
على اللازم كما مر في استعارة الاسد في معناه الحقيقي لا ينافي بعلق الجارية والمجرور اذا
لو حط مع ذلك المعنى على كسبيل التبع ما ملوا لازم ومفهوم منه في الجرد من الحوة والصولة
واذا جعل الاسد مستعارة عن رجل شجاع لم يرد به كما مر ان مستعارة مفهوم رجل
شجاع حتى يظهر بعلق الجارية بل يرد به استعارته لذات كما مر صدق عليه المفهوم
فممكن الجرد والصولة خارجة عن استعمال اللفظ فيه وكيف وجهته به التشبيه في هذه
الاستعارة خارجة عن الظرفية كما لا يخفى محتاج على هذا التقدير ايضا في بعلق الجارية
الى ملاحظة معنى الجرد تبعا فليس في بعلق الجارية دلالة على كونه مستعارة بل هو جعل
دليلا على كونه حقيقة لكان اول لان فهم المعنى الذي سعلق به الجارية كونه حقيقة اظهر
وانما وقع له ما وقع بناء على ما توهمه انه اذا كان مستعارة كان مع الجرد داخل في مفهومه
وموسم هو ويؤيد ما ذكرنا من اسدا في زيد اسدا وفي زيد اسدا في الشجاع مستعارة في معنى
واحد وقد اختار لئلا يشبه حيث قال والظاهر ان حصل هذا من باب التشبيه فالاول
ايضا كذلك ويمكن التفتيش هذا الكلام جيد فان المدار في الفرق بين الاستعارة والتشبيه
اذا رددت بينهما لاسم المشبه به لئلا كان مستولاه في معنى المشبه به كان مستعارة ولو كان مستولاه
في معناه الحقيقي كان تشبيها وعلاوة كونه مستولاه في معنى المشبه به ومن لوازم استعماله
فهو ليس بصريح ووقع اسم المشبه موقعه فاذا انتفى هذه العلامة كما في الايتين شهاب الفطرة
السليمة بعد التماسل فيما انتفى كونه مستعارة وكان تشبيها سواء كان المشبه مذكورا بالفعل
ومقدرا في نظم الكلام او لا يكون مذكورا بالفعل ولا مقدرا نعم يجب ان يكون المشبه مرادا

هذا هو الوجه في التشبيه بالاسد

في معنى الكلام ولن يمكن تقديره في نظمه على وجه لا يحل نظامه وسيرو عليك كما يتقبله من روض
لذلك انشاء الله وانما كانت نتيجة لان الاستعانة بالتشبه والتشبيه بعضه عن التشبه
موصوفا بوجه التشبه ويكون مفاد كالمشبه في وجه التشبه بعضه ملاصقا بالتشبه
وجه التشبه واصفا بمشاركته المشبه به في وجه التشبه ويلزم من ذلك صفا ملاحظه
انصاف المشبه به بوجه التشبه واصفا بمشاركته المشبه به في وجه التشبه والاستعانة بعضه
كأن المشبه به ملحوظا من حيث كونه موصوفا ومحكوما عليه ضمنا وكل ما هو كذلك فلا بد
لأن يكون معناه مستقلا بالمفهوم صالحا لأن يكون موصوفا ومحكوما عليه ومعاني
الحروف في الأفعال محوّل عن الاستقلال وصلاحي كونه موصوفا ومحكوما عليه فلا
يصح رجوعها إلى الاستعانة فيها أصالة وحسب الكلام عما ينبغي استدعي بسط الكلام
في خصوص مع الحروف والفعل فيقول والله المستعان وعليه التكلان اعلم أن التشبه
البصري أي مدرجاتها كتشبه البصر إلى مبهمة وانما تطرأت في المادة وشاهدت صورة
فيها فلكل منها كخالها من حيث كون متوجها إلى تلك الصورة مشاهدا أيا ما قصد اجاعلا
للمادة التي في مشاهدتها ولا شك أن المادة مبصرة في هذه كلها ليست بحيث يحددها بأخبارها
على هذا الوجه لنحكم عليها وينتفي عن جوابها والناية لنسوجه أي المادة نفسها ولا يظن
قصد أن يكون صالحا لأن يحكم عليها ويكون الصورة ح مشاهدة تبعا غير ملتفت
إليها فظهر أن التشبهات ما يكون تارة مبصرة بالذات وأخرى إلى البصار الغير
فقد عاين ذلك المعاني المدركة بالبصير أي القوى الباطنة والمستوحش ذلك من قولك
تشبه القيام إلى زيد ولا شك أن ذلك فيهما شبه العناصر إلى زيد لأنها في الأول
مدركة من حيث أنها حاله بين زيد والقيام والله لعرف حالهما مكانها مرادها
بما يرتبطا أحدهما بالآخرى ولذلك لا يحكم أن يحكم عليها أو بها ما دامت مدرجة
على هذا الوجه وفي المعاني مدركة بالقصد ملحوظة في ذاتها بحيث يمكنك أن يحكم عليها
أو بها في على الوجه الأول مع غير مستعمل بالمفهوم وعلى التام استقلالها كما يحتاج إلى
السعر عن التام الملحوظة بالذات المسلفة بالمفهومية كما يحتاج إلى السعر عن التام
الملحوظة الغير التي لا استقلال بالمفهومية إذا عرفت هذا فاعلم أن التشبه بالذات مثلا مع موصوفا
لغيره ومعلومه وإذا لاحظ العقل قصدا وبالفات كان معناه مستقلا بنفس ملحوظا

وإذا صالحا لأن يحكم عليه ويلزم إدراك متعلقة أحوالها وتبعها وهو هذا الاعتبار مدلول لفظ التشبه
ذلك بعد ملاحظته على هذا الوجه لن يمكن متعلق مخصوص فنقول مثلا ابتداء سيرة البصرة
ولا يخرج ذلك عن الاستقلال به وصلاحيته الحكم عليه وبه إذا لاحظ العقل من حيث هو حاله بين
السيرة والبصرة وجعله له سعرا في حالها كان مع غير مستقل بنفسه لا يصلح لأن يكون محكوما عليه
ولا محكوما به وهو هذا الاعتبار مدلول لفظه من وهذا مع حاصله من الحرف وضع باعتبار وجه
عام وموئجه من المشبه كالأبتداء مثلا كالحال ابتداء معين خصوصه والنسبة لا يتبين
إلا بالاعتدال إليه فالمدرك متعلق الحرف لا يتحصل فرد من ذلك النوع هو مدلول
الحرف لا في العقل ولا في الخارج وإنما يحصل معلوم يستعمل بعقله وهو أيضا محمول
ما ذكره الشيخ أن الحاجب عن شرح المنفصل حيث قال الضمير فيما دل على معنى في نفسه يرجع
إلى معنى أي ما دل على معنى باعتبار حال نفسه وبالنظر إليه في نفسه لا باعتبار امر خارج
عنه فتوكل الدار في نفسه باحكمها كذا أي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل في الحرف
ما دل على معنى في غير أي حاصل في غير أي باعتبار متعلقة لا باعتبار نفسه انتهى
كلما فقد اتضح أن ذكر متعلق الحرف إنما وجب للحصول معناه في الذم ولا يمكن إدراكه
إلا بإدراك معلومه أو موصوفا للملاحظة فقد مر استقلال الحرف بالمفهوم إنما هو لقصور
ويعصان معناه لا لما قيل من أن الواضع بشرط في دلالة على معناه الأفرادى ذكر متعلقة
أو لا طائل بحته لأن هذا القائل لن اعترف بأمر في الحروف من النسب المحصورة
على الوجه الذي قدرناه فلا مع لاشتراط الواضع ج لأن ذكر المتعلق امر ضروري
أذ لا العقل مع الحرف لانه ولن نعلم لن مع لفظه من موصوفا الأبتداء بعينه إلا أن الواضع
بشرط في دلالة من عليه ذكر المتعلق ولم بشرط ذلك في دلالة لفظ الأبتداء عليه فصارت
لفظه من ناقصة الدلالة على معناه غير مستقلة بالمفهومية لنقصان منها فرع مدابها
وما أولا فلان هذا الاشتراط لا صور له فائدة أصلا خلافا لاشتراط القرينة في
الدلالة على المعنى المجازي وأما ثانيا فلان لا دليل على هذا الاشتراط ليس بصام من
الواضع عليه كما تقوم لأن دعوى ورود نص منه في ذلك خروج عن الانصاف
بل الدام ذكر المتعلق في الاستعمال وذلك مشترك بين الحروف والأسماء اللازمة الإضاف
والجواب عن ذلك أن ذكر المتعلق في الحرف لتعميم الدلالة في تلك الأسماء لتحصيل الغاية

على ما قيل يحكم بحث واما ان كان لازم مرجح لن يكون معنى لفظ من مع مسددا في نفسه ضلحا
لان الحكم عليه وبه الا انه لا يفهم منها وحده فاذا صحت اليها ما يتم به دلالتها وجب لنص الحكم
عليه وبه وذلك مما لا يقول به من له ادنى معرفة باللغة واخرها لها ونذكر ان السكاكي
لو كانت ابتداء الغاية وانتهاء الغاية والعرض محال من والى وكى مع لن ابتداء
والانتهاء والعرض اسماء كانت من اسماء اسماء لان الكل اذا سميت اسماء سميت
معنى الاسم لها وانما هي معلقة لمعانيها أى والنطاق مكنى بمفصلين ملاحظين
وقصد اليه اسم مفهوم الانسان بل مفهومه مجمل لا يلاحظ فيه واجزاؤه وقصد اولها
الاية الكريمة فلم يعتبر فيها عن طريق في المصنف مفرد من وذلك لن المشبه فيها على تقدير
كونها من التشبيهات المركبة موقوفة على المفصلة فيما لا يعدم والنسبة
موقوفة على المفصلة فيما لا يعدم شي من معانيه المفصلة ليس
مفردا من لفظ مفرد واما المشبه به فله لا يغير مفهومه من لفظ المشبه به فله على كنه
الذي استوفى تاراي من جميع تلك اللفاظ المتعددة واما المشبه به فله على كنه
في الظاهر والظاهر ان الكثر الى اخذ القصة فكل اللفاظ متحدة في الالوان ويؤكد ذلك
صاحب الكشاف في النسبة المحررة والمركبة من الالوان في الحديث في الحديث في الحديث
مفرد فلا يعضه باقن بعض لم يتخذ مدركا في ذلك حتى تعادلت شيئا واحدا لساخرى
مثله بان كل كلمة بعد ابدل على كل واحد من اجزاء اللفظ في المركب ما خوذ على انه شيء
براسه ملحوظا في نفسه ثم ضم الى اخر مثله في حتى صار لكل واحد من اجزاء اللفظ
لن ما كان مفردا من لفظ واحد كذا كذا في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث
من النسبة الموقوفة وجعل ذكر الالوان المشبه به مطروحا على كنه الالوان في الحديث في الحديث
ذلك مع كون لفظ المشبه به واحدا ما هو مشبه به ومشبه به حقيقة ولا يخفى لن المشبه
على تعدد التركيب هو مجموع تلك الحكم بكونها متحدة وانه لا فرق بين الموقوفة والمركبة
الا ان كل واحد من الالوان في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث
مجموعه ونسبة على ما يشبهها واحدا فكون الالوان على المشبه المركب الالوان مفردا
قطعا وان كانت من ان لفظ مفهوم الالوان في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث في الحديث
نسبة ذلك من لفظ مفهوم لفظ المشبه بها والقصة مطلقا وهو امر مهم متخذ

دالبشر

لمعانيها اي اذا افادت هذه الحروف معاني رجعت الى هذا النوع كاستلزام وافقدهم عندك
مع الحرف بالامر عليه مطابقا لقواعد اللغة واقتوال الالوان وما ورد في تفسير الحرف
من العبارات المختلفة فيقول لن الفعل ما عدا الافعال الثاقصة كظرب مثلا يدل على
مع مستقل بالمفهومه وهو الحدث وعما مع غير متعل وهو المشبه بالحكمة الملحوظة
من حيث انها حاله بمنزلة فيها والى لتعرف حالها من حيثها احد ما بالاحد ولما كان هذا
النسبة التي هي جزء من لفظ الفعل لا يحصل الا باللفظ وجب ذكره كما وجب ذكر
متعلق الحرف فكما لن لفظ من موضوعه وضعافا لما لكل ابتداء معين بخصوصه
كذلك لفظ خبره موضوعه وضعافا لما لكل شبه بالحدث الذي دللت عليه اي فاعله
بخصوصها الا لن الحرف لما لم يدل الا على مع مستقل بالمفهومه ثم يقع محكوما عليه ومحكوما به
اذ لا بد في كل واحد منهما لن يكون ملحوظا بالذات ليتحقق من اعتبار النسبة بينه وبين
واحدا الى ذكر المتعلق رعا له لاجل اداة الالفاظ بالصورة الدائمة والفعل لما اعتبر فيه
الحدث وضم اليه انتسابه الى غير مشبه تامة من حيث انها حاله بينهما وجب ذكر الفاعل
للكل لاجل اداة وجب ايضا لن يكون مستندا باعتبار الحدث اذ قد اعتبر ذلك في مفهومه
ولا يمكن جعل ذلك الحدث مستندا اليه لان عا خلافا وضعفه واما مجموع معناه المركب
من الحدث والنسبة فهو غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح لن يقع محكوما به فضلا عن لن
يقع محكوما عليه كما سنده النامى الصادق واما الاسم فلما كان موضوعا مع مستقل
ولم يصر معه النسبة العامة لا على انه منسوب الى غير ولا لانا العكس صح الحكم عليه وبه
فان قلت كما لن الفعل يدل على حدث في نفسه الى فاعل عا مقررته كذلك اسم الفاعل مثلا
يدل على حدث وسببه الى درت ما فهم صح كون اسم الفاعل محكوما عليه دون الفعل قلت
لان المعبرة باسم الفاعل ذات ما من حيث انه نسب اليه الحدث والذات المبهمة ملحوظة
بالذات وكذلك الحدث واما النسبة فهي ملحوظة لالذات لانها تفيد به غير تامة
وغير مقصود اصلها من العبارات فيقيدت بها الذات المبهمة فصا المجموع كشي واحد فجاز
لن للاحظ في ثارة جانب لذات اصالة فيجعل محكوما عليه وارة جانب الوصف
اي الحدث اصالة فيجعل محكوما به واما النسبة التي فيه فلا يصلح الحكم عليها ولا بها الا وحدها
ولا مع غيره لعدم استقلالها والمعبرة الفعل شبه مامة بعض اسرارها طرفها من

وعدم ارتباطها به وبك الشبه من المقصود الاصلية من العبارة فلا يتصور ان يجري
في الفعل ما يجري في اسم الفاعل بل يتعين له وقوعه مستندا باعتبار حيزه معناه الذي هو
الحدث فان قلت قد حكوا بان الجملية الفعلية في زيد قام ابوه وقعت محكوما بها قلت
في هذا الكلام تصور حكمان احدهما الحكم بان انا زيد قام والثاني الحكم بان زيد قام الارب
ولاشك ان مدعي الحكم ليسا مفهوماً من غير محال بل احدهما مقصود والاخر تبع فان
قصد الاول لم يكن زيد بحسب المعنى محكوما عليه بل هو قيد سمي به المحكوم عليه
ولن قصد الثاني كما هو الظاهر فلا حكمه بحال بين القيام والارب بل الارب قد استند
الذي هو القيام اذ به تم مسد الى زيد الارب ان لو قلت قام ابو زيد واوقعت الشبه
بينهما لم يرتبط بعض اصلا فلو كان معنى قام ابوه ذلك ايضا ثم يرتبط قطعاً فلم يقع
حراجه ومن ثم لم يسمع النجاة يقولون قام ابوه حمله وليس الكلام وذلك بحريه
عن انباء الشبه بين طرفه بعينه وكرر رد مقدماته واداد صمته فانها دالة على الارتباط
الذي يستحيل وجوده مع الارباع وهذا كله كلامه وقع في البين ولنرجع الى ما كنا فيه
مقول قد ذكرنا ان الاستعانة بكلمة بعينها على الشبه بعض ملاحظة المتعارفة منها
من حيث انه موصوف ومحكوم عليه فوجه الشبه المشاركة مع المستعار له وقد حقت
لن مع الحرف من حيث هو معناه لا يصلح لن ملاحظ محكوما عليه وموصوفاً بعينه
فلا يتصور حريان الاستعانة في الحرف اسداء، نعم معلقة معاني الحروف كالابتداء
والانتهاء والطرف والاستعانة والعرضه معان مستقلة تقع السمة بها ويجري
الاستعانة فيها اتصاله ثم يرى اى معان الحروف التي تلتها عليها وكذا عرفت لن معاني
الافعال من حيث انها معانيها لا يصلح لن بيع محكوما عليها ولا يجري الاستعانة فيها
اصالة بل تبعاً لمعاني مصادرها فان قلت هل يجري في سائر الاستعانة تبعاً على ذلك
الحروف قلت لا لان مطلق الشبه لم يشترط ليعني يصلح لن جعل وجه الشبه في الاستعانة
مخلاف معلقة الحروف فانها انواع مخصوصة لها احوال مشهورة واعلم لن التغيير
عن الماضي للمضارع وعكسه بعد من باب الاستعانة بان سبه عمر الحاصل بالحاصل في
محقق الوقوع وشبه الماضي بالحاضر فيكون نصب المعين واحداً المشاهير ثم استعار لفظ
احدهما للآخر فعلى هذا يكون الاستعانة في الفعل على القسمين احدهما لن سبه الضرب

الشبه بالثقل مثلاً وسعارة اسم ثم شق منه فعل مع ضرب ضرباً شديداً واكتل لن سبه
الضرب في المستقبل بالضرب في الماضي مثلاً في محقق الوقوع فيستعمل فيه ضرب فيكون المعنى
المصدرى اى الضرب موجود في كل واحد من الشبه والمشب به كلف قد في كل واحد منهما
بعد معان بعد الاخر ففهم الشبه لذلك وبما قررنا لك ظهر لن ما ذكره القوم من ان الاستعانة
في الحروف في الافعال سبعة لان الاستعانة بعين الشبه والشبه بعضى كون الشبه موصوفاً
بوجه الشبه او يكون مشاركا للشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفه الحقائق دون
معاني الحروف في الافعال دليل صحيح لا يراد عليه ما نقل من الشارح في توجيه ما اشار اليه
من يرتبته بقوله بعد تسليم صحبه وموان قال وجه عدم صحته امران احدهما من الحركة
والزمان مع انه ليس من الامور المسورة بالناسه بيع موصوفاً كقولنا زمان طويل وحركة
سريعه واكتل لن المرعى مولد الحروف والافعال لا يقع بينهما ومقتضى الدليل مولد متتابع
وقوعه مشبه فلا يطبق الدليل على المدعى ما عدم وهو الاول لان المراد بالحقائق منها
وبالذوات فيما سبق في مباحث الاستعانة هو المعاني المستقلة بالمفهومية لا ما تقوم من الامور
المسورة الثابتة وكل من الحركة والزمان حقيقة لا تتقلد بالمفهومية دون الافعال والحروف
واما عدم ورودها لان اقتضاها الشبه كون الشبه موصوفاً ومحكوما عليه سئل اقتضاها
كون الشبه به موصوفاً ومحكوما عليه وانما تعرضوا للاقتضا الاول لانه المقصود الاصل في حمل
دليل على الكمال هذا واما الصفات واسماء المكان والالة فلا يتم ذلك الدليل فيها لان معانيها
يصلح لن يقع محكوما عليها فالوجه في كون الاستعانة فيها تبعه ما ذكره حيث قال فالاولى
لن معان وبفصيله لن الصفات انما يدل على ذوات مبهمه باعتبار معان متعينة هي المقصود
منها ولما لم يكن تلك الذوات مبهمه مقصود منها ولا مشهورة بما يصلح وجه شبه
في الاستعانة ثم يتصور حريان فيها بحسبها بل يتصور ذلك بحسب معاني مصادرها
بالمقصود منها فكانت تبعه واما اسماء المكان والزمان والالة فانها ولزوت
على ذوات متعينة باعتبار ما الاصل المقصود الاصل منها انما معان مصادرها
الواقعة فيها او باعتبار الاستعانة فيها تبعاً لها ايضا ولو قصد الشبه والاستعانة
بحسب تلك الذوات لوجب لن ذكرها بالفاظ دالة على نفسها وبهذا التفصيل انضح
الفرق بين الصفة كاسم الفاعل واحوات وبين اسم المكان واحوات فانها بعد اشتراكها

في كونها مشتقة وفي كون المقصود الاعم منها هو المعنى المصدري وفي كون الاستعارة فيها تنبيه
افترقت في كون الصفة لا تدل على تعيين الذات اصلا فان معنى قائم شئ ما او دات ماله القيام
ومعنا امر غير متحصل اصلا اذا لاحظنا العدل طلبا برسطة وحسب علمه بتعيين عند
فلذلك كان حقها لنزول يقع موصوفه بلحقها ليقع جارية على حيرة وفي ان اسم المكان
يدل على تعيين الذات باعتبار فان فوكل مقام معناه مكان فيه القيام لا شئ ما او دات
ما فيه القيام فلذلك صليح لن يجرى عليه الصفات ولم يصلح لن يكون صفة للغير
وكان في عدة الاسماء دون الصفات ولم ينتقض به تعريف الصفة ايضا كما زعم
وشبه الى غير فقال ولهذا صرحوا بان تعريف الصفة الخ وذكروا لان مرادهم بذات
في تعريف الصفة كما هو المتبادر من دات ما اي مهمته لا تعينه لها اصلا وقد صرحوا
بذلك فعلا في الصفة ما دل على دات مهمته باعتبار معنى معس فلا يدورج اسم المكان
لذاته على ذات معينة باعتبار وانما اطيننا في هذه المباحث كلها لا طنبنا لثبت
فوا ذك وليست تخصي بها واستفى منها في مواضع اخرى مرادك ثم وصفه
بالعمر الذي لا يلائم العطاء اي بلاية باعتبار كشيء استعماله فيه حتى صار كانه حقيقة
كالاذاعة السدير والبلايا وهذا هو كلام حث الكشاف في قوله يعين فوضون
عهد الله من بعد ميثاقه قال الشارح في شرح هذا الموضع من الكشاف ولقد
كما في عويل من احكام افوال العوام اى الله حث فهم من كلام القدماء كاستعارة
ما كناه هو اسم المشبه به المذكور كناه كاسم صريح مثلا وصرح صاحب المفتاح انه اسم
المشبه المستعمل المشبه كالمشبه المراد بها السبع ادعاء بجعله مراد فالاسم السبع
على عكس الاستعارة التصرحية وقال صاحب الايضاح انه المشبه المضمرة النفس
حتى فهم بعض الناظرين في هذا الكتاب لن الاستعارة ما كناه في الاظفار في قولنا
اظفار المنيه تشببت من حث كونها كناه عن استعارة السبع للمنيه وفي قولنا شجاع
نفرس اقرانه الاقراس مع انه استعارة بصرحة لا مملكان الاقران وهو كناه عن
استعارة الاسد للشجاع اذ الكناية لا ينافي ارادة الحقيقة لكن المقصود بالقصد
الاول هو التنبية على انه اسد كبحن الاقراس وسائر الاسد من اللوازم بالافزون
ثم لن يفلح الكناه من قسم الكناه في النسبة على اثبات كونه للشجاع والمحملة للعمد

هذا هو المقصود بالاسم المشبه به المذكور كناه كاسم صريح مثلا وصرح صاحب المفتاح انه اسم المشبه المستعمل المشبه كالمشبه المراد بها السبع ادعاء بجعله مراد فالاسم السبع على عكس الاستعارة التصرحية وقال صاحب الايضاح انه المشبه المضمرة النفس حتى فهم بعض الناظرين في هذا الكتاب لن الاستعارة ما كناه في الاظفار في قولنا اظفار المنيه تشببت من حث كونها كناه عن استعارة السبع للمنيه وفي قولنا شجاع نفرس اقرانه الاقراس مع انه استعارة بصرحة لا مملكان الاقران وهو كناه عن استعارة الاسد للشجاع اذ الكناية لا ينافي ارادة الحقيقة لكن المقصود بالقصد الاول هو التنبية على انه اسد كبحن الاقراس وسائر الاسد من اللوازم بالافزون ثم لن يفلح الكناه من قسم الكناه في النسبة على اثبات كونه للشجاع والمحملة للعمد

للقطع بان ليس كناه عن المسكوت بعينه بل دال على مكانه مزا عبارة وارا ذلك الناظر
صاحب الكشاف كما نقل عليه ويستقف علمه ايضا اذا املت عليك مقاصد عباراته
الكاشفة عن الاستعارة ما كناه وما قيل فيها او عليها يعني انه فهم من الكشاف معنى اخر غير
المنتهى واحد ذلك في الاستعارة قولنا اربعا وزاد في ظهور العويل نفي اخرى ولم يجر
لن يشبه هذا الفهم اليه سمو عظيم لم ينشأ الا عن فرط غفلة وكيف تصور فهمه
هذا المعنى من الكشاف مع لزوم عبارة صريحة في حلا في حث لا يشبهه على من له ادنى
مسكة ولن شئت جعته الحال فاستمع لهذا المقال ومولن صاحب الكشاف قال بهذا
العبارة وهذا هو المستعار ما كناه وقد حقق العلامة بوجه لم يبق فيه شبهة لناظر
بذلك العلامة يحذر قال وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها لن يتكلم عن ذكر الشئ
المستعار لم يرمزوا اليه بذكر شئ من روادفه فينبهونك الرمز على مكانه وبحوثك
شجاع نفرس اقرانه وعلمهم بعرف الكس من لم نقل هذا الا وقد نهرت على الشجاع
والعالم بانها اسد وحر فقد باح بان المسكوت ونز الروادف المذكور كناه عنه كما لا يخفى
على ذي الادراك وفي قوله جعته ولم ينشأ لفظا اشار الى لزوم ذكر العلامة في هذه
الاستعارة وادخله غايه الايضاح هو الحق الصريح الذي كاشفه فيه لاحد في كونه حقا
ولا في كونه مقصودا من تلك العبارة فكانه يشير الى بطلان ما اختار صاحب المفتاح
والايضاح والى لزوم كلام جارا الله لا يحتمل لن يقصد به شئ منها بل لم يرد به الا فهم
من كلام القدماء بعينه ثم انه رجح كما هو دابة عن المعضلات وبصير الجمل لا راد
لن يميز فربما الاستعارة ما كناه ونز يرد على صاحب المفتاح والايضاح فما ذهب
اليه في الاستعارة ما كناه ولم يخص ما ذكر لن صاحب الكشاف لما جعل النقض
مستوعلا في ابطال العمد علم انه استعارة بصرحة حيث شبه ابطال العهد بقض
الجيل استعمل لفظ المشبه به المشبه وهكذا الاقراس والاعتراف استعارتان
مصرحتان سه بطس وافتكه لاقرانه ناصر اسن السبع وشبه اسن السبع بالاعتراف
ثم استعمل ههنا ايضا لفظ المشبه به في المشبه فان قلت اخ كان النقض ونظا من
استعارات مصرح بها قد شبه معانيها المراد بمعانيها الاصلية فكيف يكون
كناه عن استعارات اخر فقلت منع الاستعارة ان من حث انما متفرعة على الاستعارة

في الكشاف

الاخر صارت كتابات عنها فان النقض انما يشاع استعمالها في ابطال العهد من حيث
تسميته العهد بالجبل فلما نزل العهد منزله الجبل ويسمى باسمه نزل ابطاله منزله
بعضهم ولو لا استعمال الجبل للعهد لم يكن بل لم يصح استعمال النقض لابطال
وقد علم ذلك استعمال الاقراس والاعتراف فانها ما بعد استعمال الاسد للشجاع
والنحر للعالم ولما كانت من الاستعارات ما بعد تلك الاستعارات الاخر ولم يكن مقصود
في نفسها بل قصد الدلالة على تلك الاحكام كناية عنها وذلك لا ينافي كونها في انفسها
استعارات على ما ليس ما عرفت من كناية لا ينافي ارادة الحقيقة والافتراض
مع كونه استعمال مصحح بها كناية عن استعمال الاسد للشجاع وظاهر ذلك ان استعمال
ما كناية عن استعمال الاسد في القرآن في هذه الصور لاستعارات مع
بها حقيقة وليس هناك استعمال بخلافه نعم القرائن في مثل قولك اظفارا منية ويد
الشمال ومخالب منية استعمال بخلافه اما على انها قد اريد بها صور غريبة
معانيها المحسنة كما صرح به في المنهاج وهو المختار كما سيأتي واما على انها اريد بها
معانيها المحسنة والاستعارة التخييلية من اثبات تلك المعاني للمنية والشمال
على سبيل التخييل كما ذهب اليه صاحب المنهاج وادعى انه من ذهب الجمهور
وبالجمل من زعم ان استعمال ما كناية على مذهب القدماء يستلزم التخييل فقد
اخطأ فان قلت لو كان النقض مثلاً مستعملاً في ابطال العهد لم يكن شئ
من روادف المستعار المسكوت عنه الجبل المذكور ولا يصح قوله ثم يرد من واليه بذلك
شئ من روادف فوجب ان يكون النقض وظاير من قرائن الاستعارة بالكناية
مستعملها معانيها الحقيقية الى من روادف المسكوت عنه وحيث يكون اثباتها للاستعارة
على سبيل التخييل وصح ان استعماله المكينة سئل عن التخييل قلت لما صرح باستعمال
النقض في ابطال العهد علم انه اراد بذلك الروادف كما هو اعم من ان يرد به معناه
الاصلي الذي هو الروادف الحقيقي او يرد به ما هو مبني به ذلك المنزلة فان
البعض من روادف الجبل اما اذا اريد به معناه الحقيقي فقط واما اذا اريد به
معناه المجازي فلا اذا نزل منزله المعنى الحقيقي وغيره ما سمع صار روادف الجبل
ايضا فالروادف على الاول مذكور لفظا ومعنى الحصة وعلى الثاني مذكور لفظا

72
حصة ومعنى ادعاء وكلاما يصلح ان قرينه للاستعارة ما كناية ثم ان كناية عن كناية الاستعارة
المكينة من قبيل الكناية في النسب فان البعض ليس كناية عن المسكوت عنه كناية الجبل
بل رادف على ما كان وهو دال على اثبات المحل للعهد والافتراض على اثبات الاسد للشجاع
فالوجه وليس الامر كما ظن صاحب الايضاح من ان استعماله في اليد ولا في الشمال
بل التخييل من اثبات اليد للشمال والمكينة هي التسمية المضمرة لنفس فلا اسكان
على السكينة في جعله اليد والمخالب في الاظفار استعمال تخيلية على معنى انها مستعملة في
امور متوهمه يرد ان جعله استعمال المكينة عاد عن التسمية المضمرة لاثبات معنى
الاستعارة اصطلاحا جديدا والافتراض ليس من ان اثبات اليد المحسنة للشمال على
سبيل التخييل لا يلائم ما هو المصطلح من معاني استعماله في المجاز اللغوي ولا
ما عرفت من ان جعل لفظ اليد مستعارا للامر المتوهم كما اختار السكاكي ولا يدرج
ذلك في كونه قرينه للاستعارة المكينة فان البعض من استعماله محقق لما كان كونه
قرينه عما ذكر به العلامة وقد حققناه كان المدح كونه مستعارا للموصوف المستعارة باليد
الحصة اولى بذلك قال وانما الانكار عليه فيما تكلف وجعله المنية غير مستعمل في موضعها
بل قد رادف المنية اسما مراد فالسبع على سبيل التاويل جعلها مطلقا على مفهوم المنية
كما طلاق السبع عليها وله عن ذلك مندوحة ان يجعل المستعار كونا فلو ذكر لم يذكر
المنية ولا يابن بذكره مع روادف كما حققه جارا به ثم قال على هذا يقول لئلا يروادف
الماني به قد يكون لاستعمل والعرض منه السبع فقط كما في مخالفة المنية وقد يكون استعمال
ولكن تفرع على الاول كالبعض والاعتراف وتظهر ما سلف في الترتيب وهذا ما يدل عليه
كلام حار الله من غير تكلف ولئن صرح عن الجمهور ان استعماله في الاثبات لا في البطلان
على ما حققناه من ان كناية في الاثبات ولا نظر الى ذلك استعماله استقلالاً لا على ما جملة
صاحب الايضاح اقول قد اجاب عن المخالفة في الاظفار واليد مستعارات بمعان
موجودة لم يصد بها نفسها اصلاً بل جعلت بينها فقط على المستعارات المسكوت
عنه ولئن البعض والافتراض كما من مستعان معان محسنة هي مقصودة
في الجملة ولئن لم يكن مقصودة بالذات والحق لئلا جعلها مستعارة لأمور موجودة
لأن عن تصف فالاولى لئلا جعل تلك الالفاظ ما فيه على معانيها ويجعل الاستعارة

التخييل عبارة عن اسماها على سبيل التخييل على كل ما يختار صاحب الالبصاح وعلى هذا
فالصواب في قرينة الاستعانة بالكتابة لان يقال اذا لم يكن المشبه المذكور تابع مشبه رادف
المشبه به كان ما اقتضاه معناه الحقيقي وكان انبساطه استعانة بخسلة كناية المشبه
واظهاره وان كان لا تابع مشبه ذلك الرادف المذكور كان مستعار لذلك المتابع على
طريق التصريح فلا يكون هناك مع الاستعانة بالكتابة استعانة بخسلة كالنقص والافلاس
والاعتراض في ليد وفسا بما وعدنا في تحقيق مقاصد الكسف في هذا المقام والبيان منه
براه صاحبنا عما يثبت له من احداث قول رابع في الاستعانة بالكتابة وفي فهم ذلك من
عبارة الكشاف والله الموفق والباقي في قوله بالنسبة متعلق بالغير والامر بالغير
للمعبر الى ولولم يذكر السكاك فوجه الاستعانة في الالف كان الباد في قوله بالنسبة متعلق بالغير
في قوله في غير ما هي موضوعة له مكان الموصوف حاصلا ولعله انما عاد الغرض ليقهره بعلق
الجاره وعرفه ليعلم ان المراد هو الاول واما ذكر استعانة الالف بالمتبعه اظهارا لمعلق الجار
الداخل في الغير وحاصله ما ذكر في الجواز اللغوي هو الكلمة المستعملة في معنى مغاير لما هي
موضوعة له بالتحقق مغايرة بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة المستعملة ولزاد
ما هو اعم من السببية والنوع في محل الجار في تعريف الحصة لانه موضوع ما زاء
المعنى وضاعا نوعيا على ما يشره الاصول الى قد امر ان الوضع تعيين اللفظ للدلالة
على معنى نفسه ولا وضع هذا في الجواز لا شخصيا ولا نوعيا وما ذكر في بعض كتب
الاصول مبني على ان الوضع هو تعيين اللفظ للدلالة على المعنى من غير ان يسميه معه فقد
ثبت الكتاب لا من التخييل مستلزم للتركيب بل هو كاستعانة بمبني على السببية التخييل قد يكون
طرفاه مفردين كما في قوله في مثلهم كمثل الذي يستوقد نار الا انه اعلم ان العموم قد عرفوا
السببية التخييل بما وجهه من شئ من متعدد كما مر وقد اشرنا الى ان المتبادر من هذا
لن وجهه من شئ من عدة امور محتملة في طرفه الا انه من شئ من عدة امور هي
على اجزائه وح يلزم ان يكون كل واحد من طرفي السببية التخييل مركبا كما
لن وجه السببية فيه ايضا يكون مركبا ولو اكتفى في السببية التخييل بتركيب وجه السببية
لعله يعرف ما وجهه مركب ومؤلف من متعدد اذا الالفاظ المذكورة في المعرفات
بحسب علمها على اظواهرها اذا لم يكن هناك ما يوجب صحتها عنها والى ما ذكرنا من

قوله

من وجوب تركيب طرف السببية التخييل ذهب المحققون من علمه صاحب البصاح اعراضه
على صاحب الفتاح حشال وورد بان التخييل مستلزم للتركيب المنا في للافراد ومن
المساحرين من حوله من طرفاه مفردين وتوسل بذلك الى يجوز ايراد الطرفين في الاستعانة
التخييل بناء على ان كل شبيه تمثيلي اذا ترك فيه التشبيه الى الاستعانة صار استعانة
تمثيلية ودفع به ذلك الاعتراض ونحن نقول يجوز ان يكون مخالف للفتاح فانه
حصر الاستعانة التسلسلية فيما هو مركب لظفر حشال قال ومن الامثلة استعانة وصف
احدى صور تين متشترعتين من امور لوصف لآخرى مثل لن محمد اننا استغنى
في مسئلة وسير الكلام اي لن قال ومما هو الذي نسميه التخييل على سبيل الاستعانة
ثم نقول واذا انحصرت الاستعانة التسلسلية فيما هو مركب الطرف في وجه انحصار التشبه
التخييل في انصافنا على ما مر بعينه واما التجوز الاول فقد نقل له وجهان احدهما
ان وجه السببية التخييل ربما كان مشترعا من عدة اوصاف لطرفه المفردين كما في تشبيه الثريا
بالعنقود فالواجب في تركب وجهه لا تركب طرفه وهو مردود ولما مر من ان خلاف المتبادر
من العنان فلا يعاد الله في السموات لاسماء ادم يكن هناك ضرورة داعية الله ولم يقل
احد من تمسك بكلامه ان تشبه الثريا بالعنقود تمثيلي والوجه الكتابي لن انتزاع وجه السببية
من متعدد في طرفي السببية يوجب بعدد في كل منها بحسب المعنى دون اللفظ نحو ان يجر
عن الامور المتعددة في كل واحد منها بلفظ واحد كقوله في مثلهم كمثل الذي يستوقد نار وهو
مردود ايضا بان انتزاع وجه السببية من تلك الامور المتعددة مستلزم لن ملاحظة كل منها
فصدا فلا يصح لن يكون تلك اللفظ معتبرا عنها بلفظ واحد فان الذم انما يشتغل من اللفظ
الواحد الى تلك العدة اجمالا بحث لا يكون شئ منها مقصودا متوجها اليه في نفسه بحسب
تلك الملاحظة الاجمالية فكيف يتصور انتزاع وجه السببية منها بحيث يكون لخصوص
كل واحد منها مدخل فيه لان قال اذا لاحظنا اجمالا في صفة لفظ واحد فلنا بعد ذلك لن ملاحظة
تفاصيلها ونسرع وجه السببية لانا نقول من حيث انها لوحظا تفاصيلها ليست مدلوله
لذلك اللفظ الواحد بل الالفاظ متعددة بحسب مقدور في الاراء سواء كانت مدونة في نظم
الكلام او لا كما سياتي في محصله ان شاء الله ولا يرى لن مفهوم الحيوان والناطق

هكذا مفصلة ملاحظه قصد اليها مفهوم الالفان بل مفهوم محمل لا يلا حقا في اجزائه فمما
 واما الاله الكره فلم يقتر فيها عن طرقة التشبيه بخود من ود كذا التشبيه فيا على بعد كونها من التشبيه
 المركب هو فقه المناقشه المخصوصه المفصلة فيما تقدم والتشبيه به هو قصد المستوفد المخصوصه
 المفصلة فيما بعد وشئ من ما يتبع العنصر ليس مفهوما من لفظا معروفا واما التشبيه به فظا لانه غير مفهوم
 من لفظ المثال في قوله تعالى كمثل الذي اسودت نار ابل من جميع تلك الالفاظ المتعدده والمنا المسجله
 ايضا لان المعنى منظم في الظاهر والابان والظان الكفر الى اخر القصة فتلك الالفاظ مقدرة في الاراد
 وتوعد ذلك قول صاحب الكشاف في التشبيه المفرق والمركب في هذه الاله ببيان لفرع العرب ياخذ
 لينا فرادى معروفا لا بعضنا عن بعض لم ياخذ من الحجج دالك فبما سطرنا وتنبه كيفه حاصله
 من مجموع الشياء قد تصامت ولا يصح عادات شياء واحدا ما خرى متلفا فان كلامه هو ايدل
 على كل واحد من اجزاء الطرقة المركب ما خذ على انه شئ بركبه ملحوظ في نفسه ثم قسم
 الى اخر مثله واخر مجزبه حصارا لفظيا واحدا وظاهرا ان ما كان مفهوما من لفظ واحد ليس
 كذلك وايضا فانه جزا ان يكون هذه الاله من التشبيه المفرق وجعل ذكر الاشياء التشبيه
 مطويعا على تشبيه الاسعار ولا يصور ذلك مع كون لفظ المثال واحدا على ما هو مشبه ومثبه به
 حقيقة ولا على لفظ التشبيه على قدر التركيب هو مجموع تلك الاشياء المفرقة بغير مفرد وسه كل
 واحد بما يناسبه وفي المركب بغير مجرده وتنبه بما يناسبها تشبيها واحدا فممكن الدال
 على التشبيه المركب في الاله مقدرا لفظا فان قلت من شئ نوعه افراد طرقة التشبيه
 في هذا الاله فقلت نشاء ذكر من ان مفهوم لفظ المثال فما هو القصة
 مطلقا مدوامهم متحد بحسب الذات

بحسب الذات مع القصة المخصوصه المفهومة من الفاظ اخر وكما ان كل القوم تقدم
 بالعموم وبذلك صرحوا بان كل هو القوم لكنهم ارادوا ايجادها داتا لانهم هو ما فان خصوصه
 القوم لا استفاد من لفظ كل قطعا وكذلك خصوصية القصة المخصوصه المفصلة
 التي هي المشبه والمثبه بها حقيقة ليست مفهومة من لفظ المثال وقصر على ذلك قوله
 مثلهم كمثل الحمار ونظاير فان قلت فعلى ما ذكرت لا يكون الكاف في ما يتبع الايشير
 داخل على ما هو مشبه به حقيقة قلت من قل في ذلك فقد توسع نظرا الى اتحاد الميسم
 بالمعين داتا وهذا المقدار يظهر الفرق بينهما وبين قول به كما انزلناه من السماء لا قال
 فليحل دعوى افرادنا طرفين على التوسع ايضا لانا نعلم هذا لا يجد به لفظا فان اعترف بان
 طرقة التشبيه مركبان مع لفظا وهو المظان فان قلت فالقاعدة لا تعطى في ما يتبع الايشير
 قلت اما في طرقة التشبيه به فالاشعار بالتركيب وحول الكاف على ما هو متحد داتا بما هو مشبه به
 حمده واما في طرفي التشبيه فالاشعار به ايضا والاختصار لان حذف تلك الالفاظ المودعة
 انما يتوسل اليه بذكره وقد تبين مما قررنا ان الصواب هو ان طرفي التشبيه التخييل مركبان
 مع لفظا ولن تركيب الطرفين في التشبيه واجب قطعا ومن يؤم خلاف ذلك
 فقد عدل عن سواء السبيل ثم ان منها قصه عرسه في الاستعارة التمثيلية فليقتضها عليك
 احسن القصص فزاد امانا بما ذكرنا ونكشف لك بها ما رتب اخرى في مواضع شتى
 قال صاحب الكشاف ومع الاستعلاء في قوله تعالى النك على عدى من درهم مثل يمكنهم من الهدى
 واستقرارهم عليه وتسمكهم به شمس حالهم بحال من اعلى الشئ وركنه وقال هذا الشارح
 في حاشيته عليه قوله ومع الاستعلاء مثل اى مثل وتصور يمكنهم من الهدى يعني من السعان
 سعة مثلا واما التبعه فليجربانها اولافى معلق مع الحرف في تبعيتها في الحرف واما التشمل فكذلك
 كل واحد من طرفي التشبيه حاله مره من على امور مدع عبارة واقول لا تخفى عليك لن معلق
 مع الحرف فهنا اعني كل على هو الاستعلاء كما لن معلق مع من هو الابتداء ومعلق مع الى
 هو الانتهاء ومعلق مع كي هو العرضية على ما صرح به في المفتاح وقد حرت الله اشارة
 ولا يتبين ايضا ان الاستعلاء من المعاني المفرقة كما نظرت والعسل ونظايرهما وكذلك
 مع كنه على مفردا ولا يخفى به في اصطلاح القوم الا ما دل عليه بلفظ مفرد ولن كان
 ذلك المعنى مركبا في نفسه بدليل لن تشبيه الانسان بالاسد تشبيه مفردا لانهما واحدان

مثل الذين حملوا التوراة
 ثم لم يحملوها كمثل الحمار

التخييل

كل منها اذا اجزاء كثيرة وقد تقدم في مباحث وجه التشبيه بصرح بذلك وهرناك عليه ولما صرح
 بان كل واحد من طرفي التشبيه منها حال منتزع من امور لزمه ان يكون كل واحد منها مركبا
 وحي لا يكون مع الاستحالة مشبهها به اصالة ولا معنى على مشبهها به تبعا في هذا المشبه المركب الطرفين
 لانها معنيان مفردان وادالم يكن شي من مشبهها به منها سواء جعل جزء من المشبه به او خارجا
 عنه لم يكن شي منها ايضا مستعارا منه فكيف سري المشبه في الاستحالة من احد ما الى الآخر
 والحاصل انك كيف كلمة على السعارة سعة مستلزم ان يكون متعلق معناه اعلى الاستعلاء مشبهها به
 ومستعارا منه اصالة وان يكون معناه مشبهها به ومستعارا منه تبعا وان يكون كل واحد من طرفي
 التشبيه منها مركبا مستلزم ان لا يكون مع على ولا متعلق معناه مشبهها به ولا مستعارا منه
 لا تبعا ولا اقربا ولما في اللازمين من معنى ساقى الملمز ومينر فاد اجعلت الاستحالة في السعارة
 لم يكن مقيلا مركبة الطرفين قطعا ولما ورد عليه النكتة منقحة واضحه المقدمات ومحمدة مثله
 على القواعد الثمانية المشهورات واني لعصيبه ليرى بعد عن الامتنان من الحق جودا بعد ما اتبعوا
 فقال في الجواب ان النزاع كل من طرفي المشبه من امور متعددة لا يستلزم تركيبا في شي من
 طرفيه بل ما حذو مما هو كما ترى ظاهر البطلان من وجوه احدا من المشبه مثلا اذا انتزع من هذا
 امور فلما يصح لزمنه تمامه من كل واحد من تلك الحدود لانه اذا انتزع تمامه من واحد فقد حصل
 المخصوص الذي هو المشبه فلما مع الانتزاع من واحد اخر من احدى بل يجب على ذلك التقدير ان
 جزء من المشبه ما حذو من بعض تلك الامور وجزء اخر من بعض احد فليزم تركيبه قطعا
 القاطع انهم قد اطبقوا على النزاع وجه المشبه في المحصل لا يكون الامركيا وليس هناك ما يوجب
 تركيبه سوى كونه منتزعا من عدة امور فانهم عرفوا التمثيل على وجهه منتزعا من متعدد فاذا
 كان انتزاع وجه المشبه من امور متعددة مستلزما لتركيبه كان انتزاع كل واحد من طرفي
 المشبه منها منها مستلزما لتركيبها لان المقترض للتركيب هو الانتزاع من امور عدة وخصوصا
 كون المنتزع وجهه او مشبهها او مشبهها بملءاه في ذلك لا فمضا حذو الثالث انه قد حكم
 بان انتزاع كل واحد من الطرفين من امور عدة بوجه تركيبها حيث رد على من حوز ان
 يكون قوله مع مثله كمثل الذي يتصور ان من تشبه المفرد بالمفرد فانه قال هناك ومنهم
 من قال هذا المشبه ليس سببا مفردا ولا مركبا وانما يكون كذلك لو كان تشبه شيئا
 بشيئا وليس كذلك بل هو تشبه شئ واحد مع حال المناقير شئ واحد مع حال المستوفد

عد

بشاه

نارا ثم قال في الورد عليه اول لامع للتشبيه المركب لا ينزاع كيفية من امور متعددة فتشبه
 بكيفية اخرى كذلك صفة كل من الطرفين عدة امور ما يمكن التنبه فيما بينها ظاهرا او كليا لا يلتفت
 اليه بل الى الهيئة الحاصلة من المجموع كما في قوله وكان احرام النجوم لو اعداد ردتش على اساطير
 اذرق من عبادته وهي مصرجه بان كل واحد من طرفي التشبيه اذا كان حال منتزعه من
 شيئا متعددة كان مركبا وان التشبيه المركب لا يمكن طرفاه الا من عدى من امور متعددة
 فلا فرق اخر في وجوب التركيب ينزل على هذا المشبه مركب مركب وينزل يقال هذا تشبيه
 منتزع من عدة امور عسرة اخر من امور اخرى وهذا كالحق لا نجوم حوز سكر واما منعه هذا
 المعنى في ذلك الجواب فهو بالجمعة كما مر ويلتبس حوزا من شاعه الالتزام ولعلك يشترى
 الان زمان تحقيق وتوضيح في البياض فنقول ان قوله مع على حذو من دهم عتلم حوزا ثلثة الاول
 ان لسه الهوى بالمركوب الموصول الى المقصد ثبت له بعض لوازمه وهو الاعتلاء على طريقة
 الاستحالة ما كنا له ان سة بسلك المتقين بالهدى باعلاء التركيب في التمكن والاستقرار
 وحي يكون كلمة على الاستحالة ثبته الثالث لنسبته بينه مركب من التركيب والمركب واعتلاءه عليه
 ممكنانه وعلى هذا ينبغي لنذكر جميع الالفاظ الدالة على الهيئة الثانية ويراد بها الهيئة
 الاولى فكيف مجموع تلك الالفاظ السعارة مقيلا كل واحد من طرفيه منتزع من امور متعددة
 ولا يكون شي من مودات تلك الالفاظ تصرف تحت من الاستحالة بل هي على حالها هل
 فلا يكون هناك استعانة تبعه في كلمة على الاستحالة سعة الفعلية في ذلك لعدم رجلا وبنوخر
 اخرى الا انه اقصر في الذكر من تلك الالفاظ على كل على لان الاعلاء هو العروة في تلك الهيئة
 اذ بعد ملاحظته بقرب الدمن الى ملاحظته الهيئة واعتبارا فمخالت كلمة على معوه وراى ان
 الاحوال قوته دالة على النزاع الالفاظ الاخر الدالة على ساسه اخرها تلك الهيئة مقدرة في الادارة
 على ما على سائر الاجزاء وهذا كما قصد الاعتلاء بكلمة على ولا مراع لان يقال لسوء كلمة على وحذو
 من الهيئة الدالة للهيئة الاولى وذلك لان الهيئة الثانية ليست معنى على ولا متعلق معناه
 الذي يسرى الاستحالة اي معناه والهيئة ليست مفهومة منها وحده فكيف يستعار من
 الثانية للاولى فان قلت لما كان الاعتلاء مستلزما لفهم المعتلى والمعتلى عليه كانت
 كلمة على دالة على مجموع الهيئة فلا حاجة الى بعد الالفاظ اخر على فهم المعتلى والمعتلى عليه من
 الاعتلاء انما يمكن سعا لا قصدا وذلك لا يكفي في اعتبار الهيئة بل لا بد ان يكون كل واحد منها

نارا

ملحوظا فصدحا لا اعتلاء لتعريفه مركبة منها وما من حيث يلاحظ ذلك قصدنا مولولا لفظه اخر
فلا بد لنا من معرفة الادارة واما تقديره في نظير الكلام فذلك غير واجب بل ربما كان
معدون موجبا لسر بطر ونظر ذلك ما هو حجب من لفظ المشبه قد يطوى ذكره في التشبيه طارعا
سنة الاستعارة فلا يكون مقدرا في نظم الكلام بل يتبع الاستعارة ويغري بينهما بوجهين
احدهما لفظ المشبه بلفظ المشبه مستقلا في معناه الحقيقي وفي الاستعارة في معناه المجازي
الكل لفظ المشبه مقدرة الادارة في صورة المشبه دون الاستعارة كقولنا وما شوى
البحر ان فانه شبيه اذ لم يرد بالبحر من الكلام والكفر بل اريد البحر من جملة كاي شبيهه سياق
الآية لمن له ذوق سليم وادب شبيه السلام والكفر بهما كما في قسلي الكلام بحر عذب فرائد والكفر
بحر ملح اجاج ولفظ المشبه منها مقدرة الادارة دون نظم الآيات لكونه مغيرة والشارح معرف
بذلك حيث قال في تفسير قول الكل في فخر جاء مطوبا ذكرنا على اثنين الاستعارة بمعنى قد يطوى
في التشبيه ذكر المشبه كما يطوى في الاستعارة بحث لا يكون في حكم المذكور ولا يحتاج الى تقدير
في تمام الكلام الا انه في التشبيه يكون منوبيا مواد او من الاستعارة مساعدا مراد ومصدق
الفرق ان اسم المشبه في الاستعارة يكون مستقلا في معنى المشبه يراى به وذكر بحيث
لو اقم مقام اسم المشبه لتمام الكلام وفي التشبيه يكون مستقلا في معناه الحقيقي مراد به
ذلك كما قال في قوله به عذاب فرائد سابع مثابة الى قوله به ويري الفلك موحدا لانه
قاطعه على المراد بالبحر من معناه مما الحقيقي فيكون شبيها الى الاستعارة السلام والكفر اللذان
مما كالبحر من الموصوفين وقد حفي هذا الشأن على بعض الادباء ان قد ميو الى ان هذا الآية من
جيب الاستعارة ولا ادرى كيف يصدي امثال مولاه الشرح مثل هذا الكتاب بانتهى كلامه
فقد اتضح حوار كون اللفظ مراد امتوا ولن لم يكن مقدرا في تركيب الكلام واذا قد حقت
ما لمونا عليك عرفت ان من الوجه الثالث اعني ان يكون الاستعارة تمثيلية عن الوجه الثاني اعني
ان يكون الاستعارة لصفة مبنية على تدقيق النظر في احوال المعاني المقصودة وبالالفاظ المقدرة
ورعاه ما يقتضيه قواعد علم البيان فمن ثم رتب هذه اقسام اقسام فصولا واصلا فان قلت
على ان هذا الوجه الثالث محل كلام العلامة فقلت على الوجه الثاني فانه جعل المشبه به اعطاء المركب
ويعلم من ذلك ان المشبه هو المتمسك بالهدى وان وجه الشبه هو التمكن والاستقرار
واما قوله مثل فمنا غيبيل اي تصوير فان المقصود من الاستعارة تصوير بصور

المشبه بل بصور وصف المشبه بصور وصف المشبه به مثلا اذا قلت رايت لحد يرمى فقد
صورت الشبح بصور الاسد بل صورت شجاعة بصورة جزية ولما كان المقصود الاعلى
بصور ما في المشبه من وجه الشبه قد مر التمكن والاستقرار على التمسك الذي هو المشبه
وانا قال ومع الاستعارة بينهما على الاستعارة اللفظ ما بعد الاستعارة المعنى لكونه مفيدة
للبيان فان قلت قد تميز لنا مما قدرت ان الصواب هو ان لفظ في التشبيه التمثيل مركبان
معنى ولفظا ولن التمييز اجب الاستعارة التمثيل كما صرح به وشهد به المفتاح ويبين
ايضا ان الاستعارة التبعية في كل على الاتباع التمثيل اصلا في حال التبعية في سائر الجوف
والافعال والاسماء المتصلة بها فلت على الاتباع التمثيل في شئ منه وذلك لان معاني
الحروف كلها مفردات لكونها مدلوله لا لفظا مفردا وكذا هي متعلقات معانيها من حيث انها
معروفة من تلك الحروف ومعاني الافعال ومصا درها والاسماء المستفدة منها كلها
مفردات ايضا لما ذكرنا وليس شئ من هذه المعاني مركبة وحاله منتزعة من عدة
امور فلا يجمع شئ منها شيئا اصاله ولا سماع الاستعارة التمثيل فان قلت قد يتجمل
اجتماع السعة والتشبه من غير التمسك كما في الاسمان في لعل في قوله به لعلكم تتقون قلت
ذلك محتمل فاسد وكيف لا وقد صرح في صدر كلامه بان المشبه به والمستعار منه اصاله
هو معنى التراخي ويعلم من ذلك ما في كلامه ان المشبه والمستعار له اصاله هو الادارة
ثم سري التشبه به الاستعارة منها الى المعنى الحقيقي لكل لعل في صفة مشبه به مستعار
تبعها الى المعنى المقصود بها في تلك الآية ونظايرها في صفة مشبه بها مستعار له فكما ان المعنى الحقيقي
لهذه الكلمة غير مستقل بالمفهومه واذا اريد ان يفسر عنه بالرحم كذلك معناه المجازي
المراد به منها غير مستقل بالمفهومه واذا اريد ان يفسر عنه بالارادة وكل من هذا المعنى
اعني التراخي والادارة والمعنى الاصل والمعنى المراد مفردات فلا يكون المشبه به ولا المشبه
في هذا التشبه لا اصاله ولا تبعه غير متشعب من عدة امور فلا يكون استعارة لعل
في تشبيهه عندنا لما مر من حصص التشبه فيما سنع كل واحد من طرفه من امور متعددة
نعم لما كان استعارة لعل من معناه الحقيقي المفسر التراخي معناه المجازي المفسر الادارة
لما في الاختيار له للعناد صفة على اصول المعتزلة او رداه والحب فربما ما هو بسيط
الكلام الكشاف ثم صرح بالمقصود مقتضيا لايضا قال فنبه حال المكلف المتمسك من فعل

منه

الله

الطاعة والمعصية مع الارادة منه لنز طبع باختيار محال المرة في الميزان لنز فعل وان لا يفعل
وكان الظاهر لنز يقول فنبه حال الله الممكن محال المرجح لانه اراد بالمال الذي هو المشبه به
المع الحقيقي الذي يعبر عنه بالترجي وهو محال قائم بالمرجح متعلق بالمرجح منه واداد محال الدال
هو المشبه المع الجازي الذي يعبر عنه بآراء الله وهو محال قائم بالله هو متعلق بالمتكلم والاول
محال لنزنا في الى ما قام به لكنه عدل عن ذلك اصاحه الى المتعلق العادة بالاول رعاة الادب
في ترك الصريح بنسبه حال الله محال المرجح والثانية الاشارة الى وجه الشبه بين الترجي وتلك
الارادة فان المشابهة بينهما انما هي في ان متعلق كل منهما يحصل بغير اتمام واجام فتقول مع
الارادة من نل طبع متعلق بالممكن منه لئلا يكون في المشبه ومنه الصفة ومن الممكن
مع ما في جبر ما يتبعه على وجه الشبه في جانب المشبه وكذلك قول المحرر لنز فعل ونل لا يفعل
تنبه على ان جبر المشبه به ولم يقصد بشئ منهما تركيب احد الطرفين وانتماعه عن متعدد
و قد اصحح ذلك الخيال واضمح المسقم من المحال وان شئت زمان توضح في المثال
فاعلم ان قوله بعلمكم سقون وامثاله يحمل الوجه السليم فكس ما لودم اما السعة وقد كشتنا
عنا عطاء فانك بها جبر واما التمثيل فان شبيه الهيئة المركبة المبرعة من المرسد الماردم
والارادة بالهيئة المركبة المنتزعة من المرجح والمرجح فكس المسعارة مجموع الالفاظ
الدالة على الهيئة المشبه بها وقد سبق في محققها ما هو كاف وشاق لمن التي السمع وهو
سهر واما الاسعارة ما كثره في يومها حديد وهي ولكن كانت هي المختارة عند
السكاكي حيث رد التبعه اليها مطلقا فقد رد عليه ذلك صاحب الكشف بالمشبه
احد ما علمه من مزيد سبي وعلمك هذا المعنى غير بعيد ولكن يوضح لك المحال في بعض
في بعض صور الافعال ليكون لك مثالا تخذيه ومنار انتبه فتقول ختم الله على
قلوبهم لنز جعل المشبه به فنه المع المصدري الحقيقي للحتم والمشبه احداث حالة
وقلوبهم مانعة من نفوذ الحق فيها كان طرفا التشبيه مفردين والاستعارة تبعية
وهو القصة الاولى في الكشف ولنز جعل المشبه به هيئة مركبة منتزعة من الشئ
والختم الوارد عليه ومنه صاحب من الانتفاع به والمشبه هيئة مركبة
منتزعة من القلب والحالة فنه ومنه صاحبها من الانتفاع في الامور الدينية
كان طرفا التشبيه مركبين والاستعارة تمثيلية قد اقتصر فيها من الفاظ المشبه

عما ما مناه على في تصور تلك الهيئة واعتبارها وباقى الالفاظ متوترة مران ولا يمكن
مقدن في التظلم وليس منا استعارة تبعية اصلا على ما تقر فيما سبق وهو القصة
الك في الكشف والفاصلة في الاختصار على بعض الالفاظ الاختصار في العبارة
وكثر بجمالاتها بان يجعل نارة على التبعية واخرى على التمثيل ولو صرح بالكل
تجسست التمثيل الى غير ذلك من الفوائد التي ربما لاحت لك في موارد اذا فكرت
فيها ولن قصد في الاية الى تشبيه قلوبهم باشياء مختومة وجعل ذكر الحتم الذي هو في روا
المستعار المسكوت عنه تبينها عليه ورمز اليه كان من قبيل الاستعارة التمثيلية التبعية
في صورة جزئية اعلم على كمالها حقا وتنبه بما لا يتنبهت كما مضى فكرة نفسه بمرمته
وقدر وصورة ذلك الجزئي في صورة كلمة فقال لا يقال الاستعارة التبعية الحرفية لا يمكن
الامور الا تقول قلت المقدم في جز المنع فان معنى التمثيل على تشبه الحالة بحالة بل وصف
صورة منتزعة من عدة امور بوصف صورة اخرى وهذا لاوجب الاعتبار المتعدد في الماخذ
ولا ينافي كونها متعلق مع الحرف ومن اليسير في ذلك بغير الافتتاح لاستعارة العمل في علمكم
سقون من عبارة معينة وسها بعد ما جرتك بحقق ما سلفه وجوبه في ادم متعلقات معاني
الحروف ووجوب تركها ينتزع من امور متعددة تعلم سقوط تشبيه سقوطها لا مزيد فيه
ولا خفاء وعبارة من محله ايضا فان قوله بل وصف صورة صوابه لنز بال بل صوابه فان
المشبه مثلا هو الصورة المنتزعة لا وصفها فلفظ الوصف مستدرك في الموضوعين منها عكاف
ما في عبارة المفتاح حيث قال ومن الامثلة لسعارة وصف احد صور تين منتزعة من امور
لوصف الاخرى فان اراد بوصف الصورة العبارة الدالة عليها فكانه قال لنز بوقع عبارة اخرى
الصورة غير مكان عبارة الاخرى وقد صرح بذلك حيث قال تشبه صورة تزدن هذا بصورة
نردان ان ثم يدخل صورة المشبه في جنس مع المشبه به واما الدالة في المشبه فتكسر
وصف المشبه به من غير تغيير فنه واما قوله ومن البين فقد بينا ان خيال فاسد لا يلتبس
عما من قدم صدق في القواعد البينية واعلم ان الفاصل التميز يوم اجماع التبعية والتمثيل
من عبارة المفتاح لكنه لم يصرح بان طرفي التمثيل يكونان منتزعين من امور عدة فحق الفساد
وكلامه والشارح في ذلك وزاد ما اظهر فساد فتنبت انت في رعاية القوانين ولا يمكن من
المقلد من الذين يحسبون انهم محسنون صنعا ومما يدل على انهم ليس من الجار

د

نفسه

قد مرنا الى ان صاحب الكشاف حوزنا الترتيب كونه حجة ومجازا كما في قريته الاسعانة الكناية
وله كناية اول عبارة الكشاف ان المراد هو الشرح فقط فان الاول مع كونه ترتيبا في الجملة
استعار ايضا وان كانت تابعة لاستعارة الجبل للمعدة قلنا فارق بين المعجزة والمجوع
والشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه هذا الفرق مما لا يجدى نفعه لان المشبه اذا كان
هو المعد بوصف كان ذلك الوصف من تيم ولا يتم ذلك المشبه الا بملاحظة فلا يكون ذلك الوصف
لقوة وتربية للمبالغة المساعدة من التشبه ولا مبنيا على تناسيه فلا يكون بر شيئا اصلا والصا اذا كان
المشبه به هو المقيّد من حيث هو مقيد ولا بد من سماع منه ما يدل عليه من حيث هو كذلك ولا يتم تلك
الاستعارة بدون ذلك التقيد والاستعارة بالكناية لا يشك عن التخييل لان اضافة خواص المشبه
الى المشبه لا يكون الا بحسب الاستعارة ذكر هذا الكلام لتفصيل ما سياتي من اعراض المص على
السكاك حيث قال فلم يكن المكني عنها مستلزما للتخييل لالبيان الواقع عند القوم فانه باطل كما قدم
وهو كلام الكشاف وسنذكر ولا يبين انه مذموم السكاك فانه لم يذهب الى ذلك كما سنذكر
ايضا قد ذكره كناه ما حصل به التفقّي عن هذا الاعراض بقرير التفصي لفظ المشبه
لما جعل مراد فاللسبغ وجب ان يكون استواء الموت بطريق المجاز كما اذا جعل لفظ السبغ
في الموت فانه لا طريق للمجاز قطعا واحدا في غير مخالف صاحبه في كونه حجة او مجازا اذا استعمل
مع واحد سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي حاصلا لمرادعاء الترادف لا يوجب نبوة فلا يكون
لفظ المشبه مستولاه عر ما وضع له حقيقة وذكر ان الادعاء لا يجعل الموضوع له غير الموضوع هنا كما ان
لا يجعل عر الموضوع موضوعا في الاستعارة المرح بها غاية ما يمكن في توجيه كلامه على
فهمه وفيه ما فيه قال فيما نقل عنه يعني على تقدير تسليم ما ذكر فهو لا يفيد الا عديم كونه لفظ المشبه
حسنة بناء على التقاء هذا الحيثية بمعنى انه مستعمل فيما وضع له لكن لا من حيث انه موضوع له وهذا
لا يوجب كونه مستولاه عر ما وضع له حتى يلزم كونه مجازا وانما قال على تقدير تسليم ما ذكر لانه الى ان
لفظ المشبه في ذلك الظاهر المشبه مستعمل فيما وضع له من حيث هو كذلك بحسب ادعاء كون
الموت سبعا لا ينافي ذلك لان السبغ الادعاء هو حصة الموت في ربيع ذلك ملاحظة كونه
موضوعا له والسكاك حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه واردة المشبه به اراد بها
المعنى المصدرى لا يخفى عليك ان يفسر الاستعارة بالكناية بالمعنى المصدرى مذكر المشبه واردة
المشبه يفهم منه ان المستعار هو لفظ المشبه كما ان يفسر الاستعارة المرح بها بالمعنى المصدرى بذلك

لا بد
الاستعارة

المشبه به واردة المشبه يفهم منه ان المستعار هو لفظ المشبه به اللهم الا ان يقال المراد من الاستعارة
الكناية وهو بعد بر اطلاق المشبه به المشبه وذكر المشبه واردة المشبه به ادعاء فهم يفهم من الجزء الاول
ان المستعار هو لفظ المشبه به لكن دعوى ارادة اشارة هذه المعاني في العبارات مما لا يلتفت اليه
قطعا وما قوله وقد صرح بان المستعارة في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المترك وهو اشارة
الى قوله وسمى المشبه به سواء كان المذكورا والمترك مستعارا منه واسم المشبه به مستعار او المشبه
مستعار له والحق لفظ السكاك في هذه الاسعارة مختلف فان المرح به مدعى معنى لفظ السكاك
في الكيفية مولفا للمشبه به كما هو من حيث السلف وعرف لها بما لا يشبه اياها ما عليه غير منحصرة يقتضي
ان يكون المستعار الذي هو مجاز لفظ المشبه به قد كلف كما مضى عن مجازا يستلزم كون
المرح به حصة كما مرنا وغاية ما يفرق به ان في المرح به بصورة الموضوع له بصورة وفي الكيفية
صورة الموضوع له بصورة غير فذات غير فظ منها ما هو خارج عن المعنى الموضوع له وما اعتبر
فهو الخارج كان خارجا فيكونان مجازين فتأمل واختار رد السبعة الى المكني عنها بحمل قوله
مكنيا عنها والتبعية قريتها فاذا طقت بظن الحال كذا فالقوم على ان يطق استعارة تابعة لاستعارة
النطق للدلالة كان استعمل النطق في الدلالة او لام اشتق منه بطق مع دلل وذكر الحال قريته
لتكرار الاستعارة وعند السكاك في الحال استعارة بالكناية عن السكاك ولز شبه النطق اليها قريته
للاستعارة المكني عنها وانما قصد برد التبعية الى المكني عنها بتقليل الاقام ليكون اقرب الى الضبط
كما صرح به ورد عليه صاحب الكشاف بانه قد يكون شبه المصدر وهو التصور الاصيل والواضح
الجلي ويكون ذكر المعلقة تابعة ومقصودا بالعرض والاستعارة ح تكون تبعية كافي قوله
تقوى الرياح رياض الحزن مزمنة اذا مرى النوم في الاخفان ايقا ظا فالشبيهة ههنا انما
تحتن اصالة بين محبوب الرياح عليها وبنى القوي ولا تحسن المشبه ابتداء بين الرياح والمضف
ولا بين الرياح والضيف ولا بين الايقاض والطعام نعم ملاحظة التشبيه بين علة الامور تبعها
لذلك التشبيه ولا بد من ان يعكس فجعل التشبيه بين محبوب والقوي تبعا لشيء من هذه التشبيهات
فلا بد من ههنا رد التبعية الى المكني عنه من له ذوق سليم وقد يكون التشبيه في المتعلق عرضا اصليا
وامراجليا ويكون ذكر الفعل واعتبار النسبة فيه تبعا بحمل على الاستعارة بالكناية كقولك ينقضون
عهده فان تشبيه العهد بالحبل مستفيض مشهور وقد يكون التشبيه في مصدر الفعل وفي
متعلقه على السوية جاز لنز جعل استعارة تبعية ولن يجعل مكنية كما في قولك نطق الحال فان كلاما

نفسه الدلالة بالنطق ونسبه الحال بالمتكلم ابتداء مستحسن فظهر لزوم اختيار السكاكي من الرد
 مطلق مردود وهذا كلامه ولا يستلزم له كلام السكاكي قال في رد هذا الكلام في حاشيته على هذا
 الموضوع اما اول فلان قوله الاستعانة بالحيلة ليست في نطق بركة الحال مما لا يقع له اصلا لان الحال
 بحسب استعمالها كالكناية والتخييل عند مجاز يكون ذكر المشبه به وادراكه مشبه لا يحقق له حقا
 ولا عقلا وانتفاؤها في مثل نطق الحال اذا جعله نطقا جمعة مما لا ينبغي ان يخفى على احد
 اقول في قوله بان يجعل لها لسان اشارة الى ان الاستعانة بالتخييل ليست في الحال بعينها
 بل في الحال باعتبار لزوم جعل لها لسان وقد صرح بذلك فقال اذا قلنا نطق لسان الحال وارادنا
 باللسان الصنعة المتخيلة للحال التي هي بمنزلة اللسان للانسان فلا بد من استعمال الكلام
 للحال فهذه الاستعانة ممكنة عنها وتخييلها اما اذا قلنا نطق الحال فالممكن عنها موجود
 دون التخييل هذه عبارة بعينها فلا يراد عليها ان جعل الحال التي هي استعمالها كالكناية
 عند السكاكي استعمالا تخيليا بل الظاهر من كلامه الميجب ان جعل اعتراض المصنوع باعتبار
 نطقه مثلا ام من لزم يكونه نطق لسان الحال او في نطق الحال ودفع الاول وجوه
 المحسنة في اللسان ولكن كانت نطقا حصة ودفع الثاني قطع او دفعها معا بان الكناية
 في لانه مستلزم المحسنة بل الامر بالعكس قال واما ثانيا فلان السكاكي بعد ما اعتبره
 تعريف الاستعانة بالكناية ذكر شئ من لوازم المشبه به والتمزم في امثلة تلك اللوازم
 لزم كونها سبيل الاستعانة المحسنة قال وقد ظهر لزوم الاستعانة ما كناية لا ينقل
 عن الاستعانة المحسنة على ما علمه سياق كلام الاصحاب وهذا صريح لزم الممكن
 عنها مستلزمه للتخيل اذ قد صرح فيما قبل بان التخيلة يوجد دون الممكنة كافي
 قولنا اظفار المنيه السبيه بالسبع وغير ذلك من الامثلة التي اوردناها اثباتا فلانه
 قد صرح السكاكي بان نطقه في نطق الحال امر ومم كما ظفرا المنيه وهذا صريح في لزوم
 الاستعانة بحسنة وبالحيلة جميع ما ذكرنا مخالف لصريح كلام المفتاح وبه يشهد
 لفظ المفتاح حيث قال قال الحكم الاصل للقول ربك وجاء ربك هو الجوز اما الدفع فمجاز
 وحيث قال قال الحكم الاصل للقرء في الكلام وهو الجوز والنصب مجاز ويمكن من باب
 الكناية وفيه وجهان الصواب ان الوجه الاول ليس كناية بل هو من المذهب الكلاسي
 وهو لزوم رد الحكم حجة لا يدعيه على طريقه اصل الكلام كقوله مع فلما اقل قال لا اجب

الافئنة اي القوافل وزني ليس باقل فالق ليس بنقيل بدل على ذلك تقرير حيث قال اي ليس
 لربد اجم الا لو كان له اجم لكان لذلك لاج اجم هو يزبد وحيث قال والمراد به قوله اجم اذ لو كان
 له مثل لكان هو مثل مثله اذ السقف مراد موجه ولو جعل هذا الوجه ايضا كناية لم يكن في الجملة
 وجه اخر غير الثاني بل لا يكون اختلاف لافي العبارة بيان ذلك ان الاولى في كناية في المشبه
 حيث نسبت اليه الى مثل المثال واراد نسبت الى المثال والكناية كناية في النسخ حيث نسبت
 مثل لثله واريد نفى نبوت مثله في قوليهما الى السكاكي لفظه ان على انتفاء مثل المثال
 في انتفاء المثال الا عن الاول بان نبوت مثل المثال لازم لنبوت المثال ونفي اللزوم يستلزم
 في الملزوم وعن الثاني بان نفي المثال عن موعلي اخص او صاف نفي المثال عنه بطريق المبالغة
 واما اذا جعل الاول مذهب كلاما فالفرق ظاهرا لان العنان في الكناية مستعمل في المعنى
 المقصود اعني نفي المثال عنه به بلا قدرته مانعة عن ارادة المعنى الاصل وفي المذهب الكلاسي
 مستعمل في معناها الاصل وجعل ذلك حجة على المعنى المقصود من غير لزوم قصد استعمالها فيه
 اصلا فتأمل حتى انهم استعملوا ما فهم لا يدل اعلم ان استعمال بسط اليد في الجوز بالنظر
 الى من جاز لزم كونه له يد سواء وجدت وصح او شئت او قطعت او قدرت لعصان في
 الخلة كناية محضة لحرارة الارادة الاصل في الجملة والنظر الى من ينشره عن اليد كقوله مع
 بر داه مبسوطان مجاز متفرع عن الكناية لا متناع تلك الارادة فقد استعمل بطريق الكناية
 هناك كثيرة حتى صار بحث فهم من الجوز من غير لزوم تصور يد او سط ثم استعمل منها مجازا في معنى
 الجوز وقد عا ذلك نظام في قوله في الرحمن على العرش استوى وفي قوله ولا ينظر اليهم فان
 الاستواء على العرش اي الجلوس عليه فيمن تصور منه ذلك كناية محضة عن الملك وفتح لا يجوز
 عليه مجازا متفرع عليها وعدم النظر فيمن حوز منه النظر كناية محضة عن عدم الاعتداد وفيمن
 لا يجوز منه مجاز كذلك حكوا تحقيق الكلام في الكشف فان كان الحذف الزيادة محالا لوجب
 تغير حكم الاعراب كما في قوله او كصيب هذا ملحق في بعض النسخ بعل كلام من الاجكام واعترض
 عليه ما لا مرد في بعضه وهو قول المراد بالزيادة منها ما وقع عليه عبارة النخاعة من ربات
 الحروف فلا يدخل فيها سرت في يوم الجمعة والرجل قائم وانه قائم وما المشبه ذلك وبعضه منظور
 فيه وما زعم من لزم ما ذكرنا الاصوليون من المجاز بالعصان كقولهم واسئل القرء والمجاز
 بالزمان كقولهم ليس كمثل شئ ليس من المجاز الذي يعتبر فيه استعمال اللفظ في غير ما وضع له

يعني ان المجاز منها مع اخر سواء ارد به الكل الى تعبير حكم اعراها عند اذ زمان كما ذكره المص
 او ارد به الاعراب الذي يفيد الكل اليه بسبب حد ما كما يدل عليه ظاهرا المتناهي وسان الظ
 ان الاصوليين بعد ما عرفوا المجاز بالمعنى المشهور اوردوا في اخذ المجاز بالزمان والنقصان
 ولم يذكر والنز المجاز معنى اخر كما ذكر صاحب المفتاح وشبهه في السلف وزعم ان الاول لم يعد
 ملحقا بالمجاز والمفهوم من كلامهم ان الرتبة مستقلة في انفسها مجازا ولم يردوا بقولهم انها مجاز
 ولم يردوا بقولهم انها مجاز بالنقصان لان الامثلة مضمرة هناك مقدرة في نظم الكلام فان الاضمار
 يقابل المجاز عندهم بل ارادوا ان اصل الكلام لن يقال اصل الرتبة فلما حذف الامثلة استعمل الرتبة
 مجازا فهي مجاز بالمعنى المتعارف وشبهه النقصان وكذلك قوله كمثل مستقلة مع المثل
 مجازا وسبب هذا المجاز هو الزمان اذ لو قلنا لسن مله شئ لم يكن هناك مجاز بل كنايةان
 احدهما المطايع بعد الصفه ومو كثره الرماذ والثانية المطايع باسمه المصاف اليه وهو جعلها
 في ساحة بعد اسماها بال واذا ذكر الرماذ في ساحة العالم واريد به زدينا على المشقة بالعلم
 واختصاصه في الجملة كان هناك كنايةات احدها عن الصفه والثانية عن نسبتها الى الموصوف
 كما ذكره والثالثة عن الموصوف بعينه اي زيدا وقد يكون غير مذكور الحال الاول اعني قوله
 المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده وصرح في الصفه اي الاسلام وكفى عن نسبتها بالاسماء الى
 الموصوف لم يذكر في الكلام عن الاسلام في غير الموصوف والمثال الثاني هو كذا نالا اعتقد رجل الخسر
 قد كنى في الصفه عن الكفر باعتقاد رجل الخسر وكفى عن ابيات الموصوف غير مذكور كان القسم
 الك من الكناية مستلزما للقسم الثالث مما ذكره دون العكس لجواز ان يكون الصفه مصرح بها مع
 عدم ذكر الموصوف وقال صاحب الكشف الكناية ان يذكر الشئ بغير لفظ الموضوع له ذكره
 جوابا عن قوله فاقولت اي فرق بين الكناية والتعريض قال صاحب الكشف المقصود ببيان الفرق
 بينهما فلا يرد النقص على احد الكناية بالمجاز وحاصل الفرق انه اعتبار الكناية استعمال اللفظ في
 غير ما وضع له وفي التعريض استعماله فيما وضع له مع الكناية الى عالم بوضع له من السياق والحق
 ان اللفظ المستعمل فيما وضع له فقط هو الحصة المجرى وبعبارة المجاز لانه مستعمل في غير ما وضع له
 والكناية هو اللفظ المستعمل بالاصالة في عالم بوضع والموضوع له مراد بهما وفي التعريض مما مقصود ان
 اي الموضوع له من نفس اللفظ حصة او مجازا او كناية والموضوع من السياق وفي الكناية العرضية
 بطلب مع الكناية عن اخر فالاول عن كونه الحصة في كونه مقصودا من نفس اللفظ والك هو الموصوف

في الكلام عن عدم اعتناء
 حلقا في الكلام واذا كان
 الموصوف غير مذكور

لانه غير مقصود من اللفظ بل من السياق هذا وقد سبق عارضه بجعل المجاز في حكم حصة مستقلة كما
 في المنقولات والكناية في حكم المخرج كفي للاستواء على العرش وبسط اليد وبجمل التفتاح التعريض
 نحو الموصوف به نحو قوله لا تكونوا اول الكافرين فلا يتحقق تعريضه على الاصل من عبارة واقول
 ذكر اول الفرق بين الكناية والتعريض ما تضمنه ظاهري كلام العلامة فان ذكر الشئ بغير لفظ
 الموضوع له حاصله استعمال اللفظ في غير ما وضع له وذكر شئ يدل على شئ لم يكون منهم منه لست
 الشئ الاول مذكور بلفظ الموضوع له لانه الاصل المتبادر عند الاطلاق ومنهم من اعتبر الكناية
 الكتاب يستعمل في اللفظ والالكناية مذكورة في الجمل فذلك قال وحاصل الفرق انه اعتبار الكناية
 استعمال اللفظ في غير ما وضع له وفي التعريض استعماله فيما وضع له مع الكناية الى عالم بوضع له من السياق
 وكلام ابن الاثير في قوله والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي والمجازية
 بل من جهة اللوح والاشارة يدل ايضا على ان المعنى السويضي لم يستعمل في اللفظ بل هو مذكور
 عليه كناية وسبب ذلك سمي بلوحا بلوح منها ذكره وكذا لست سمى تعريضا تبين عنه ولذلك قيل
 هو اشارة الكلام الى عرض اي جانب يدل على المقصود وحقق ثانيا الكلام في الحقيقة والمجاز
 والكناية والتعريض وهما الحصة المجرى اي الفرق احراز عن الكناية اذ قد سمي حصة
 غير مفعول به حيث يرد في المعنى الحقيقي ايضا ويجوز ان يرد في فصل الشرح في تعريف
 الكناية بهذا المعنى وبينهما موافق في جعل اي صاحب الكشف السويضي اعم مما ذكره او لا
 وحاصله ان المعنى هو المعنى التعريض مقصود من الكلام كناية وساق الاستعمال
 في ان يكون اللفظ مستعملا في معنى الحقيقي او المجازي او الكناية عنه وقد دل به اي بالمعنى المستعمل
 في من تلك المعاني على مقصود او بطريق الامالة الى عرض فالتعريض بجمع كلاما من الحصة
 والمجاز والكناية وقوله وفي الكناية العرضية بطلب مع الكناية عن اذ يرد به الكناية اذا كانت
 عرضية كان هناك وراء المعنى الاصل والمعنى الكناية عنه مع اذ مقصود بطريق اللوح والاشارة
 وكان المعنى الكناية عنه منها عن كونه الحصة في كونه مقصودا من اللفظ مستعملا في غير ما وضع له
 المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده واريد به التعريض بمعنى الاسلام عن موضوعين
 فالعنى الاصل منها احصاء الاسلام فمن سلموا من لسانه ويده ولم يمتنعوا عن الاسلام عن الموصوف
 مطلقا والمعنى الكناية عنه المقصود من اللفظ المستعمل او اما المعنى العرضية المقصود من الكلام
 سياق فهو نفي الاسلام عن الموصوف المعين فكذا ينبغي ان يحقق الكلام ويعلم ان الكناية بالنسبة

بالساق واذا اردت به تهدد بغيره فقط وهو المعنى المعرض به كان على سبيل المجاز في ان المقصود
هو هذا المعنى وحده ولا يخرج بذلك عن كونه تعرضا كما مر وللتبينة فاعلم ان هذا المعنى زاد في التركيب
لفظ السبيل والله الهادي الى سواء السبيل بل معنى كلام الشيخ للترشيد من هذا المعنى
لا يوجب ان يحصل له في الواقع زمان في المعنى مثلا اذا قلت راسيت اسدا يدعى فهو لا يوجب
ان يحصل لزومه الواقع شيئا لا يوجب قولنا راسيت رجلا كما لا يوجب ان العنان لا يفيد
ثبوت معانيها في نفس الامر لان دلالة التبع على المعنى ليست دلالة عقلية قطعية لم تمنع خلف
المعاني عنها بل هي دلالة وضعية تحوزها بحلف المدلول عن الدليل وهذا مما لا يشبه
لكنهم تعرضوا له الجبرد فاعلم ان يتوهم من تعريفه ما احتمال الصدق والكذب من احتمال
للمعاني السواء وبينوا ان كذبه انما هو بخلاف مدلوله عند ثم حمل كلام الشيخ على ان
الفرق بين الاستحسان والتمسك والكتبر والتصرح ليس باعتبار ان الاستحسان والكناية
يومان لن يحصل في الواقع زمان في المعنى انما زيان في الشجاعة و زمان في القرى مثلا
بما لا يناسب المقام اذ لا يذهب من المعنى الى كونه يدفع ما نهى لا يوجب ان ثبوت اصل
الشجاعة واصل القرى في الواقع فكيف يصور انما زيانا فيهما بل يقول هو الجاهل
لثبوت الزمان في الواقع يومها انما ثبوت اصل المعنى منه والاصناف ان المتبادر
من كلام الشيخ ما فهمه المصنف وهو المناسب لهذا المقام اذ بهما يتوهم ان الالفة باعتبار دلالة
احدى العبادتين كان مع زمانا لدل عليه الاخر فذوق ذلك في غير الالفة باعتبار ان
الدلالة وقورها وموجع ما فصل من المجاز والكناية كدعوى الشئ بينهما لا باعتبار زمان
في مدلول احدهما ولذلك صرح بالمساواة فقال راسيت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة
فان المساواة المفهومة منه ومن قولنا راسيت اسدا لا يتصور فيها زيادة ولا نقصان
مصح ما ادعاه من عدم اقامة الاستحسان زمانا في المعنى وحيث يتجه علمه اعتراض المصنف
ودفع بما اجاب به ايضا واحا قول الشيخ فلما لا نعبر حال المعنى نفسه بان كنى عنه معنى
اخرها فحناه ان احصا في طرق الدلالة عن المعنى لا يوجب احصا في تفسيره نفس
المعنى بالزمان والنقصان فان معنى كثر القرى معنى واحد لا يخلف في نفسه بان يعتبر عنه
تارة باللفظ الموضوع بازائه وبكى عنه اخرى كثر الرما فيعلم في الاولى من اللفظ وفي
الثانية بطريق المعنى وكذلك مع مساواة الاسد لا يعتبر في نفسه سواء عبر عنه بلفظ

بالنفس الى المعنى المكنى عنه لا يكون تعرضا قطعيا والالزم ان يكون المعنى المعرض به قد استعمل في اللفظ
وقد ظهر بطلانه وهكذا والمجاز والحقيقة ايضا وقوله وقد سبق الى المعنى المجاز بسبب
كثرة الاستعمال قد يصير جمعة عرفه وذلك لا يخرج عن كونه مجازا ومستهلا في غير ما وضع له
نظرا الى اصل اللفظ وكذلك الكناية قد يصير بسبب كثرة الاستعمال في المعنى عنه عنده التصريح
كان اللفظ موضوعا بازائه ولا ملاحظا من ان المعنى الاصل فيستعمل في تصور في اصلا
كالاستواء على العرصة الملك بسط اليد في الجوز ولا يخرج بذلك عن كونه كناية في اصله ولن
يسمى مجازا متفرعا على الكناية وقد سبق جمعه وكذلك المعرض قد يصير بحث كناية
فنه الى المعنى المكنى به كان المقصود الاصل وهو المستعمل في اللفظ ولا يخرج بذلك عن كونه تعرضا
في اصله كقوله ولا يكونوا اقول كما مر فان تعرض بان كان عليهم لزوم من ان قبل كل
احد وهذا المعنى المعرض به هو المقصود الاصل منها ومن المعنى الحقيقي واذا قد يقرر ان اللفظ
بالعكس الى المعنى المعرض به لا يوصف بالجمعة ولا بالمجاز ولا بالكناية لفقدان استعمال
اللفظ في ذلك المعنى واستراط في تلك الامور فعول السكاكي لن المعرض قد يكون تارة
على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز لم يرد به لن اللفظ في المعنى المعرض به قد يكون كناية
وقد يكون مجازا بقتادار الوهم الله مما نقله المصنف عنه وقد صرح به الشارح وايدى بان
اللفظ اذا دل على معنى دلالة صحيحة فلا بد ان يكون حقيقة في او مجازا او كناية وقد فضل
عن مستبغات التركيب فان الكلام يدل عليها دلالة صحيحة وليس جمعة فيها ولا مجازا ولا كناية
لانها مقصورة بعبارة افعالها فلا يكون مستعملا في المعنى المعرض به ولن كان مقصودا اصليا
الا انه ليس مقصودا من اللفظ كونه مستعملا في انما قصد الله من السياق بحمد التلويح
والايمان وقد صرح ان الاشارة الى المعرض لا يمكن جمعة في المعنى المعرض به ولا مجازا
حيث قال هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي او المجازي وحيث قال فانه
يعرض بالطلب مع ان لم يوضع له جمعة ولا مجازا وقد اشار الى انه لا يكون كناية في
انها حيث قال الكناية ما دل على معنى تحوز حمله على حاسي الجمعة والمجاز بل اراد السكاكي
لن المعرض قد يكون على طريقة الكناية في لن يصدق به المعنىان معا وقد يكون على طريقة المجاز
بان يصدق به المعنى التعرض فقط فقد كاذب في فستعمل واذا اردت به تهدد بالمحاطب
وتهدد بغيره كان على سبيل الكناية في اشارة المعنى الاول مراد باللفظ والثاني

اوله علمه من حيث المعنى يجعله اسدا والمفهوم من احدى العبارتين هو بعينه المفهوم من
الاخرى من غير زيادة ولا نقصان في نفسه بتمسك اختلاف قوة الدلالة وما كندها كما سا
وعلى هذا الكلام الشيخ الاول واخر اعلم ما فهمه المص كلام صحيح حدد ذلك الحد من فروع
ما ذكره واما على ما فهمه الخارج فهو على ما يرى من الركك والفساد وانما وقع له الاشتباه
من قول الشيخ لا يتغير حال المعنى في نفسه موقوم انه اراد بعينه زيادة ونقصانا بحسب الثبوت
والانقضاء في نفس الامر وهو سهو بل اراد بتغيره في نفسه بان يفهم من احدى العبارتين
زيادة في المعنى لا يفهم من الاخرى كما ذكرنا وانما قال في نفسه احراز عن اختلاف الدلالة عليه
ان المفهوم في نفسه واحد غير مختلف ولذا اختلف الدلالة فظهر من التبيين ساقط واللفظ
غالظ والله الملم للمصواب واليه المرجع والمآب **القول الثاني** علم البديع الى قوله فوجوه
التحسين لمكان الى الوجوه المذكورة قد مر تحقيق معنى التعريف ان الاضافة كما لا يلزم في
الكثرة الى المفهوم والجنس وما يتفرع عليه والمناسبات منها لزم حمل الاضافة للبعد كما
سذكر **القول الثالث** اي بالحلقة عدل التعقيد كانه اخص وضوح الدلالة بالخلو عن التعقيد للفظ
ايضا لكونه إشارة الى علم البيان عما ذكرنا في صدر الكتاب كالزراعة المطابقة لاثارة العلم
المعاني تكون شهابا لزم منه هذا الفن بعد ما قول بعد منها من قوله ويتبعها وجوب اخر
وعلم بذلك ايضا لزم وضوح الدلالة المذكورة في تعريف البيان بحسب الحمل على الخلو عن التعقيد
المعنوي اعتمادا على ما سبق في مباحث المقدمة فتأمل **القول الرابع** لانه داخل فيها اي في وجوه بحسب
الكلام لزم حين يراه بها مفهومها الاعم بعض ما ليس من المحسنات التابعة
لسلاخه الكلام كالمخلوع عن الساجد مثلا بل نقول كما خرج منها الامطابق مقتضى الحال
والخلو عن التعقيد مطلقا بان يجري وضوح الدلالة ايضا على مفهوم المتبادر فبقى الخلو من
التنافر والكلمات والمخلوع عن مخالفة العكس والمخلوع عن ضعف المالف كلها مندرجة
فيها انما ليست من علم البديع واما الخلو عن الغرابة فيمكن ادراجه في وضوح الدلالة
القول الخامس او يقابل التضاد وفيه بحث لان الجمع بين الابد والابن لا يسمى في النظام مطابقة
بل هو مراعاة النظر اقرب **القول السادس** الا وهي من سند من حضره قال في حاشيته حضره فرفع
في البيت خبر بعد خبر لا لقصده على حركة الصم ومن جملة اسبابه قوله وقد كانت
الصم لغوا صبيحة الوعي بوايدهم الان من بعد غير على ما سبق في رد العجز على

عيا الصدر **القول السابع** وعلى ملوعه ودين رديج الناف المصد واسم ساعه من حراعه
وراد السكاكي واذا شرط منها امر شرطه ضد نظام هذا الكلام انه لا يجب ان يكون
في المقابلة شرط لكن اذا اعتبر في احد الطرفين شرط وجب اعتبار ضد في الطرف الاخر من السكاكي
مثل في المطابقة بعوله في صحتها او قللا واليبكوا كثيرا ولا شك ان مندرج عنده في المقابلة
ايضا اذ لم يجب فيها اعتبار الشرط كما مر من ذلك بعلم انتفاء الساب من بين المطابقة والمقابلة
فاذا توهم في حديثها حرف كونها اخص من المطابقة كما عند المص **القول الثامن** محل عن الرمي
الا ما سرعان بها من عمل في مما لكها رمي مثل الرمي الاول ارا من طود ونشوق
وامر به الاما، يع ملكه فلا سبها رمية فيكون قد وصفها بالارقة حالها حسا واما
كثرة فالتماثل فيها ويجوز لزم كون المعنى انها كرمه المناسب حسبها امه فيكون الرمي الاول
ايضا من رمي الرجل اي قوله **القول التاسع** الاستدراك من المعنى من حوسا المعنى، قطعه ومه سيف
مخزم وقد قطعها منها الضمير عما هو حقه ويروى بالخاء المهملة والدال المعجمة من خومت
اي قطعت ايضا ويروى بالمعجمة والمهملة كانه جعل المعنى الذي لم يرد اذ لا تابعا في الذكر للمعنى
المراد فرد اليه الضمير **القول العاشر** هذا من لطف مسلكه لا يخفى عليك لزم مجرد وقوع سبب سرع
منفصل ويجوز لا يقضي لطف مسلكه بحث لا يهدي الى تبينه الالفاظ المحدث من علماء السان
بل لانه هناك من امر اخر ولكن كنت في ريب مما ذكرنا فتأمل ما اورد في الخارج من المثال
هل هو هذا المتأمل من الدقة واللفاظ وما اطن واطبع سلم يحكم بذلك واما الاله الكرمه
ففيها دقة وجه التعليل ولطاف وجهه المناسبة لا يرى من تعليل الامر بمراعاة العلة ما كان
العدالة إشارة الى ان يلاقى المطابقة لقرار الامكان واجب ولما كان المطا ولا صوم امام
مخصوصه بعد معينه فحين فأت خصوصه الايام بناء على العذر امر برعاية العلة حفظا
عن الفوات بالكلية وتحصيله لا يقدرا الامكان في ذلك لطاف بلفظه ويظهر منه ان لا معنى
للتعليل ما كان العلة في الاداة فلا يكون قوله وليكنوا على الامر بمراعاة العلة ساملا الامر
الساهر بصوم السهر كما يومية بعض الناس على ما سبق في قوله وليكنوا واستنبط من غير
كما بينه في وجه عبارة الكفا في حيث قال وفي هذا دلاله واضحه على علم كيفية القضاء وذلك
بحاج الى دقة نظر ولزك في احده من العلم الاخرين يمكن اقامتها مقام الاخرى بحسب الظاهر
والتامل الصادق سكشاف الشكر اولى بنوع السر حص كالنكسر في الهداية انس
سعلم كيفية القضاء **القول الحادي عشر** اي قول الوطواط في الصحاح الوطواط الخفاش وقيل الخفاف

وقال ابو عبيد بن جابر القولي بن عدي بالصواب والوطواط الرجل الضعيف الجبان قال
ولا اري سمي بالاسبتهما بالطائر البيت السابق منه قوله فاد المقابلة قصي شربها
سهل على السكك وادني سيرها سريع لا يعنى بله مسرة عن بلد كالموت ليس له ربي ولا شيخ
حتى احاماه قوله المحب هو ما بينا الثلثين الى الاربعين من الحمل والسرعة مصدر عن السرعة
لا يعنى اي لا يمنع قوله والمتكبد من مبداء معن كما ينقص ما عسا را الاسماء فكذلك
سبب ما عسرا لا ابتداء **س** ورد عليه لز اعتبار الخلود اما ما بعد دخول الجنة فكيف سبب
بما سبق على الدخول فالصواب ان يقال ان الاستثناء انما هو في محمول على ما تقدم من لز فساق
المؤمنين لا يخلو وفي النار واما الثاني في محمول على ان اهل الجنة لهم سوى نعيمها ما هو اكبر وهو
رضوان الله ولفاقه عز وجل لا على ان بعضا منهم يخرج منها لوم يوم اراق سبيل الخبيث منه
على فلكس ما اراد بالاول عقب قوله عطاء غير مجرب وذلك لان ما ذكرته توجب اخلافا في نظام
الكلام حيث عدل بالاسماء الثاني على محمل عليه الاستثناء الاول مع انها سبب مساقا واحدا
لانا نقول الاول محمول على الظاهر وقد عدل بالباقى عنه بقرينة واضحة كما ذكرنا فلا اشكال
ولا اختلال **ك** كقولهم بع نهب لمن يشاء انا نأوهب لمن يشاء الذكور اويوز وجهم ذكرنا
وابا فان قلت وجه العطف ما هو منها مع ان العطف في السابق واللاحق بالاولا قلت
ذلك لما كان الضمير المنسوب بالراجع الى من يشاء في الجملة السابقة ولو صرح عن سائر من
الجملة لا يمنع العطف ما ذكرنا امتنع في المقدم والمتأخر ولا يري ان لو قيل او هب لمن يشاء
الذكر لدل في الظاهر على المساق بين السمتين وان الواقع احدهما لا يكتفى بهما وليس بمبرر
وانما المراد وقوع كل منهما بحسب المشبه فالاولى بالقياس الى طائفة والآخرى بالقياس الى طائفة
اخرى واما الجملة الثالثة فحيث اورد فيها الضمير وكان راجعا الى الطائفة المذكورة فيمنع او الى
احدهما وجه العطف بالاولى لا يفسد المحل ولزم لز كون الذكر واحدة منها مع الانيات فقط ذكر
او الذكر فقط ذكر وانيات معا والسرعة ذكر ان من الافاسم اذا قسمت الى طائفة واحدة
كانت متنافية واما اذا قسمت الى طائفتين فليس فيها توافق في الوقوع والسرعة في السوت
ولما اختلف المنسوب الى السمتين في المعنى والمعمد في الجملة الثالث عطف بالاولى وتبنيها على التوافق
ولا الحد المنسوب الى الجملة السالبة بالمنسوب الى الجملة السالبة من دون الحد والضمير
المرفوع الى عطفها وتبنيها على التنا في المعنى او يوز وجهم بدل الانيات فقط او الذكر فقط
ذكرنا واما ما عا ريشاء ذلك فان قلنا ان في العودول عن السرعة من سبب في الجملة السالبة

الى الصبر ونحو الكلام واستلزمه ليس لواجب الكلام على سببه كان المستفاد من ان هذا الاقام منوطا
المسبة اليه واما اذا عدل الى ما عليه التفسير افا ومع ذلك كنهه اخرى سرعه من عدم لزوم المشبه
ورعا را الاصل واحد الموفق **و** ورد ان التجريد المقصود من الالفاظ المشهور عند الجمهور
على ما عرفنا في مادة مع واحد معا واستجلا ما وسطا لل مع واستدرا را الاصل اليه والمقصود
من التجريد الجبلة كنه الشيء موصوفا بصفة وعلو عندها فيها ما لا يشترع منه شيء اخر
موصوفا بذلك الصفة فبني الالفاظ على ملاحظة اتحاد المعنى ومبنى التجريد مع اعتبار المصادر
اداء فكيف يصور اجتماعها نعم انما يمكن حمل الكلام على كل واحد منهما بدلا عن الآخر واما انها
مقصود ان معا فكلما مثلا اذا اعتبر الكلام عن نفسه بطريق الخطاب والغنية فان لم يكن
وصف بقصد الجبلة في انصاف به لم يكن ذلك تجريدا اصلا ولز كان سبب وصف بجملة الكلام الجبلة
فان انتزع من نفسه شيئا اخر موصوفا به فهو تجريد وليس من الالفاظ في شيء وان لم ينتزع
بل قصد تجريد الاختلاف في التجريد عن نفسه كان الاختلاف عند الجمهور وعلى مذنب السكاك فان قيل
كلام المعناه حيث قال في بيان الالفاظ فافادها معام المصداق بدل على انه تجريد ايضا فيجتمعا قلبا
مع كلامه اذ اقام نفسه مقام المصداق لا يجردها منها مصداقا لكونه تجريدا عما ذكره فاد اطلاق لفظ
الخطاب على الكلام وبيان الثلثة الخاصة بالالفاظ في هذا الموضع دلل شئت زان توضيح
فاعلم ان قوله بظا ول ذلك ان حمل على الالفاظ كان فيه ايها المخطا وملاحظة ان المراد به
نفس الكلام ولزم لم يكن هناك مبالغة في انصاف بالمجردة بطريق اسراع بحون احمره ولحمل
على التجريد كان فيه دعوى الخطاب واظها ران المراد به مغاير للمعكلم سرعه منه وكان فيه مبالغة
في انصاف بالمجردة بطريق الاسراع **ل** لانه اذا انتفى عنه الشرب موصوفا بالسا وصف الممدوح
سعى التحل والنبات الجود وقد بقي عنه الشرب بكف البخل ولا يمكن ان يشرب بكفه فلا يكون
محتملا لان كونه محتملا سلبه شربه بكف البخل فكيف ينبغي اللزوم عن الملزوم ويفهم من
نفي البخل عنه كونه جوادا بحسب اقتضاء المقام وهذا المقدار يتم المقصود ولا دليل على انه
جعل نفي الشرب عن كف البخل كنهه عن اثبات الشرب له فكيف كونه مشتترع منه معاير له
ادعاء ليكون مجريدا بل هو تظاير للمصداق فلا يثبت بوجه ما ذكرناه انك اذا قلت يا من
شرب بكف كرم يتبادر منه انه يشرب بكفه فهو كرم لا انه يشرب بكف اخر مشتترع منه
ولز كان محتملا للكلام فظهر ان كونه كنهه عن كونه الممدوح غير محتمل لا بما مع كونه

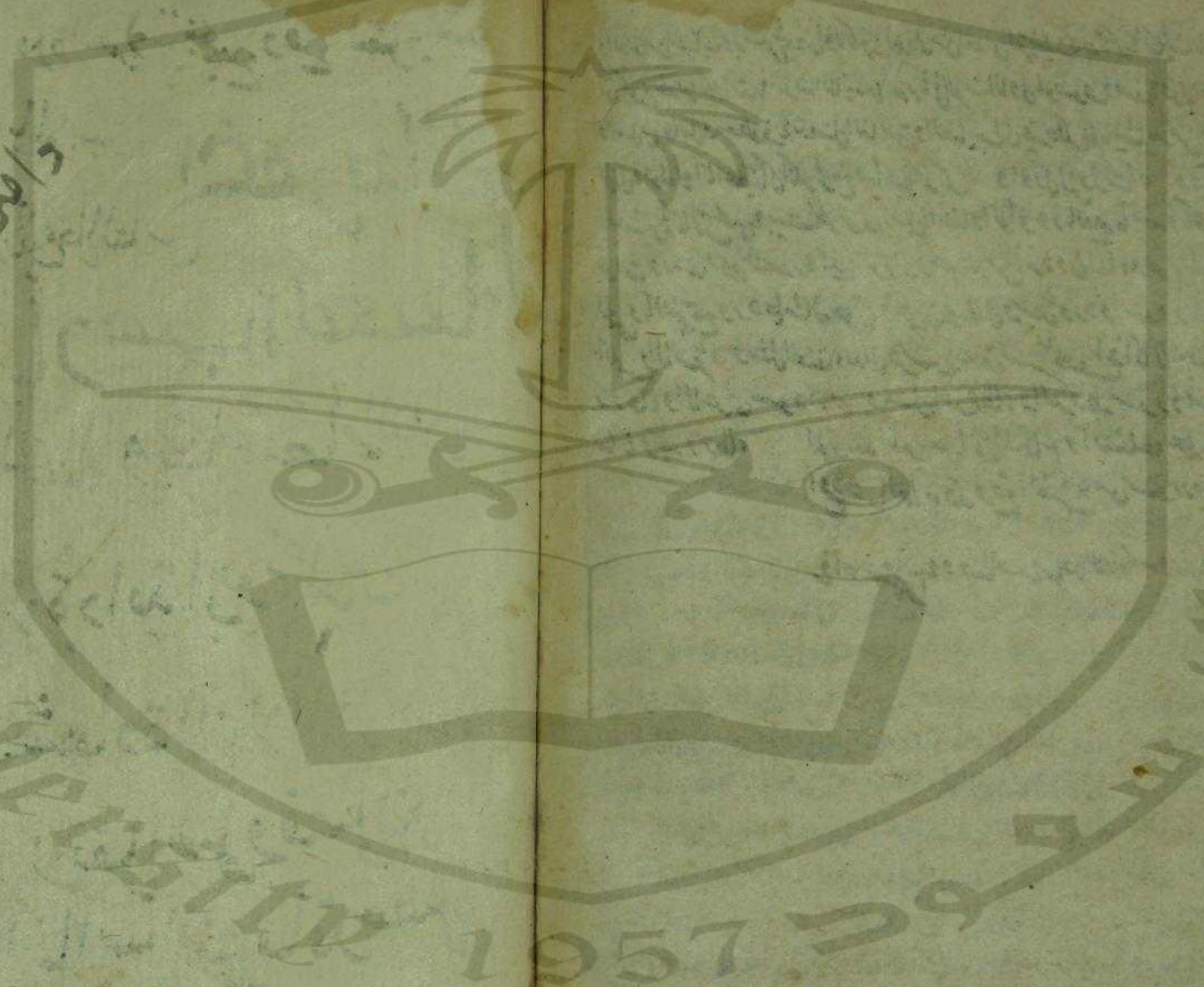
بحر داني كونه كنه عن اثبات سره بكف كسر منتزع منه بجامعه والفرق ظاهر فصح ما ادعاه ذلك
 واما قوله وان لكان الخطاب لنفسه فاما يرد عليه اذا كان مراد كسر بوجه فاني الكسب اما
 اذا ارد به رن ظاهرا ولو كانت علمتها على المذكور لا يلزم من ظهور العلم في العان لزم على
 جميعه الى موافقه لما في نفس الامر كما فسر بها ذلك اذ كانا نكت من المشهورات الكاذبه
 فالاولى لزم على ج حوات الاعتبار اللطيف اذ لا دفع الظهور فان كانت مع ذلك علم
 جميعه فانت القدر ايضا **من** تنطق المطاق قال في الصحاح شق يلهيه بالمرأة
 وتشد وسطها ثم يرسل على الاسفل الى الركبة والاسفل بوجه الارض وليس لها تحجب
 ولا ينفق وقد انتظت المرأة لبس النفاق الرجل اي ليس المطن وطولها اشتدت به وطول
 والمطن معروف اسم لها خاص يعول منه بطن الرجل فسطق **و** وهذا رادة بوضوح
 لزم قوله على بعد كونه منه زمانه بوضوح المقصود لان كونه اسات سى منه على الشرط المذكور
 يعني قوله لكان فلولا السيف عا اذ قد اذا الظاهر لزم قوله اي لكان فلولا عسا سان
 لم اذ الشاعر كان قال يعني الشاعر لزمهم عسا لكان فلولا السيف عسا وقوله فاشيت على
 الماضي كلام من المصنوع عما ذكر من مراد الشاعر وليس معلوما مضارعا مبنيا على الفراء
 المذكور حاء كما توهمه فانه ركيك ح الفطاء ومع **و** فلا يلزم قوله على بعد كونه منه فصح
 ان يكون من الضرب الظاهر ان من الضرب الاول فان قدرت دخول السلام في الغوف قد اعسر
 جهتان ما كسد والافام بعصر بالاجه واحدا وذكر جاز في جميع افراد الضرب الاول ولا يصح
 بذلك من الضرب الباقي الذي لا يمكن فيه الاعتبار بوجه واحد للتاكيد ولزكان فله في ملاحظة
 جهم واحد للتاكيد ولعله اراد كونه من الضرب التام المماثلة فقط **و** مطايا مطايا وجرى
 منازل عنها ليس بقطع مطابق مدود اي قد زال عنها اي لم يصنعها فله في المعنى لزم المطايا
 لما وصلت اي صار لخصاء الذي كان قاصدا اليها ومنعها الاعاء والكلال لانها اقامت
 ومولوا وصل اليها لم تزد وسية الاذكر او سحر او فقه وجه اخر وهو انها بغيت وبها عمة بل
 عنها العدر فلم يلبسها واعلمها الرسول وصل اراد ان تايضا زال الطريق فله المنع من باقية
 المطايا فاصول مخاطرها وبقولها ولز طالت وحكن صدح من مهابتها لانه الارفاق
 ولم يات على كنه قدر ربه فيها والعدو الذي اخطأ كن فيها لا يكاد يعارض او ماتي على طي
 من رمي هذا المعنى الظاهر كذا في حواشي السقط **و** اي قول ص اس عبد الله الصديق الرجل النجباء

الاخر
 الاعلى

والذكر من الحساب وبه سمي شخص والا يكون الكلام من احدي القريتين ووجه كنهية ما ان الماد المقابلة
 ان يكون تقدير الكلمات في القرنة الثانية على قدر ما في القرنة الاولى لموصوف وصف في قول به سر رفوع
 وفعل مع فاعل ومعطوف في حصل الناطق والصايب الى غير ذلك على ما يشاهد من الامثلة ليس
 الحالة قوله **و** انا اعطيتك الكور مع صاحبه كذا **و** اذ كان لزم زنت **و** ودد اسم فاعل
 العشرة كما لزم بحسب بيت الحريري اسمها الضياء والواو ودد بالفتح ماسمه وبالكسر الحزة قال
 قرات وردى ومع المصدر ومع الوارد ومعهم الذين يردون الماء ويوم الحمى قال وردى
 الحمى والضم جمع ورد على مثال حون وحون وقال فرس ورد واسدور وهو الذي يشتر
 الكمن والاسقر **و** مثل الخنقا قال فرس اصق سر الحرف اذا كان احدي عصبه
 ررقا والاحرى سودا **و** وصل الروطاء والروطة سور دسوه بوط
 سان وجبه روطا **و** المحدثه الموصلة الى الحمام والصلح على رسوله
 المنع عن الحمام قد وقع الفراع من سود هذه الشريعة
 في اوخرهم **و** في العصر من يوم الاربعاء ويان في شهر غفران

على ان السور المذكور على

بسم الله الرحمن الرحيم
 والحمد لله رب العالمين
 والصلاة على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 الذين هم خير البرية
 وسلم



جامعة الملك فهد
 للبترول والمعادن

مدى العمل لا يتغير المصالح مدة العمل لا يتغير بجميع دفع الفضل واستقلال

اغفر لنا يا رحمن

ما لي محل الناس
أوهب العطايا

يا ارحم الراحمين اغفر لنا الخطايا ونجنا صغارا والياديا

اللهم صل على سيدنا محمد صلاة دائمة الى يوم الدين

أودع في هذا الكتاب شهادة ان لا اله الا الله

والشهادان في رسول الله
والتقليل اصيل وفصل في هذا

انما اصل الفتى باعد

از الودد بنده ای و مایه خیز

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وكرمه

انزجس لامن بصل

الحمد لله

دای علی یوم العید رجالاً فقال الصیاته لم تمنع عنی الصلوة یوم

العقد في المصالح فقال على وجه الدعوى ان اكره الانسحاب في المصلحة و

قد قالوا رأيت الذي نهي عينا إذا صلب فاراني وفيه إشارة
إلى قتيبة المانع من ذكره الله تعالى وقد قال الله تعالى في القوم الذين

جلسه و قال ابو فراس من مشيخ

خوابها و قاری و ادکراند کز کریم اباءکم او اند ذکر آیه سوره

في حركة الذاكرون من السيل المعين الى السيار تحقيق معنى التفوق الابرار

الشرح دفع الشبهة في الصلوة مع ان الصلوة مع الشبهة

داجار رفقہ امسکے حال معلوم قلیف ایچوہ میسند کد لکھیا
بن الہ السار و قد قال النعمان از یادہ الی الخ فریادہ عز زیادہ

فمنه وكذا يدل زيادة الحركة على زيادة معنى النفس والاشارة الى

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اذكر الله تعالى حتى تقولوا بحمده

محضر الحصين
الرفيع عن عبد الله العبد

...

11

11

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and a small brown stain near the bottom center. The binding edge on the left is visible, showing the stitching or glue of the book's spine.

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some faint smudges and discoloration, particularly along the right edge where a dark binding element is visible.

وجه الشامل انه لو لم يكن الاحتياط المناسب ومقتضى الحال واحد لبطا احد الاسمين او كليهما ونظرا
اما تطلان احد الحصر من اذا كان بين مقتضى الحال والا اعتبارا لمقتضى عموم خصوص مطلق واما
بطا كليهما اذا كان بينهما نية وجه النظر ان احصر على احدهما لا يوجد تناورا الحكم للحال
واحد من الاخر او حتى يكون احصر على الخاص منافيا لذكره فليتامر

وجه الشامل
للحد
والله اعلم بالصواب

وله محمد بن حسين يوم الاثنين في شهر شعبان سنة خمس وستين والف غفر عنهما الملك اللطيف

الحمد لله الذي جعل في كل يوم من ايامه عشرين الف سنة من العبادات

حسابي اقرع عن كل واحد منكم في كل يوم من ايامه عشرين الف سنة من العبادات

الحمد لله الذي جعل في كل يوم من ايامه عشرين الف سنة من العبادات

الحمد لله الذي جعل في كل يوم من ايامه عشرين الف سنة من العبادات

يا ارحم الراحمين

يا ارحم الراحمين

يا ارحم الراحمين

يا ارحم الراحمين

يا ارحم الراحمين

يا ارحم الراحمين

يا ارحم الراحمين

يا ارحم الراحمين

يا ارحم الراحمين

يا ارحم الراحمين

دخل في ملك القيد المحبر القيد الثاني

الحمد لله الذي جعل في كل يوم من ايامه عشرين الف سنة من العبادات

الحمد لله الذي جعل في كل يوم من ايامه عشرين الف سنة من العبادات

الحمد لله الذي جعل في كل يوم من ايامه عشرين الف سنة من العبادات

الحمد لله الذي جعل في كل يوم من ايامه عشرين الف سنة من العبادات

الحمد لله الذي جعل في كل يوم من ايامه عشرين الف سنة من العبادات

الحمد لله الذي جعل في كل يوم من ايامه عشرين الف سنة من العبادات

الحمد لله الذي جعل في كل يوم من ايامه عشرين الف سنة من العبادات